



Social Affairs Sector
Women, Family and Childhood Department

Empowered lives
Resilient nations

القاهرة ٢٠-٢١ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٩

تقرير المؤتمر الوزاري رفيع المستوى

حول تعزيز دور المرأة في مجتمعات
ما بعد الصراع في المنطقة العربية



قائمة المحتويات

٥	الملخص التنفيذي
٦	توطئة
٨	رسائل المؤتمر
١٠	جدول أعمال المؤتمر
١٢	مقدمة
١٤	القسم الأول: خلفية عن جهود جامعة الدول العربية ذات الصلة بموضوع المؤتمر
١٨	القسم الثاني: المنطلق الفكري للمؤتمر وصلته بواقع المنطقة العربية الراهن
٢٤	القسم الثالث: أعمال المؤتمر
٤٥	البيان الختامي والتوصيات النهائية
٤٨	خاتمة
٤٩	ملحق: مجالات استراتيجية وخطة العمل التنفيذية «حماية المرأة العربية: الأمن والسلام»

ملاحظة: يرد اللقب العلمي و/أو الشرفي وكذلك المنصب الخاص بكل مشاركة ومشارك في جدول أعمال المؤتمر. بالنسبة لصلب التقرير، فيرد ذلك في العناوين فقط. أما في فقرات التقرير، فيرد لقب السيدة ولقب السيد قبل اسم المشاركة أو المشارك فقط دون اللقب أو المنصب، وذلك منعا للتكرار.

اللجنة المشرفة على تنظيم المؤتمر

رئيسة اللجنة:

السيدة/ هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية.

عضوة اللجنة:

السيدة/ دينا دواي - مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية.

عضو اللجنة:

السيد/ جاسر الشاهد - كبير المستشارين الفنيين - مدير مشروع إدارة الأزمات - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

عضوة اللجنة:

السيدة/ شذى عبد اللطيف - مسؤول ملف إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية.

عضوة اللجنة:

السيدة/ آية محي الدين - منسق مشروعات - قسم إدارة الأزمات - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

عضوة اللجنة:

السيدة/ بسنت منصور - مستشار الاتصالات - قسم إدارة الأزمات - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

عضوة اللجنة:

السيدة/ آمال عفيفي - قطاع الشؤون الاجتماعية - جامعة الدول العربية.

عضوة اللجنة:

السيدة/ هبة جمّال - قطاع الشؤون الاجتماعية - جامعة الدول العربية.

مستشارة في تحليل المشروعات: السيدة/ الزهراء لنقي - خبيرة في النوع الاجتماعي وفض النزاع وبناء السلام.

لجنة إعداد التقرير

رئيسة اللجنة:

السيدة/ هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية.

عضوة اللجنة:

السيدة/ دينا دواي - مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية.

عضو اللجنة:

السيد/ جاسر الشاهد - كبير المستشارين الفنيين - مدير مشروع إدارة الأزمات - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

عضوة اللجنة:

السيدة/ شذى عبد اللطيف - مسؤول ملف إدارة المرأة والأسرة والطفولة - قطاع الشؤون الاجتماعية - جامعة الدول العربية.

مقررة جلسات:

السيدة/ عفاف منصور - إدارة حقوق الإنسان - جامعة الدول العربية.

مقررة جلسات:

السيدة/ ابتسام محمد نجيب - إدارة المرأة والأسرة والطفولة - جامعة الدول العربية.

مقررة جلسات:

السيدة/ مي علي - إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة - جامعة الدول العربية.

مقررة جلسات:

السيدة/ شيما عبد المنعم - إدارة السياسات السكانية - قطاع الشؤون الاجتماعية - جامعة الدول العربية.

المؤلفة الرئيسية:

السيدة/ الزهراء لنقي - خبيرة في النوع الاجتماعي وفض النزاع وبناء السلام.

الملخص التنفيذي

تعاونت جهات ثلاث لتدشينه هم: جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي. هدف المشروع تعزيز قدرات الأمانة العامة فيما يتصل بمواجهة التحديات التي تفرضها الأزمات في المنطقة، سواء خلال النزاعات أو ما بعد النزاعات، ودعم وسائل الإنذار المبكر الذي يمكن من التصدي لمخاطر الأزمات. جوهر المنطلق الفكري لمؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية أن تعزيز أدوار المرأة في مرحلة ما بعد النزاعات ينبغي أن يستند على أربعة أركان أساسية هي (أولاً) المشاركة، (ثانياً) الوقاية، (ثالثاً) الحماية، و(رابعاً) الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار. تتسم هذه المجالات الأربعة تحديداً بأنها مجالات محورية ترتكز عليها معظم المقومات والعوامل التي تمكن المرأة من التمتع بحقوقها وأداء واجباتها. كما تتسم هذه الأركان بالتكامل فيما بينها. ولقد اختيرت هذه المجالات تحديداً في ضوء طبيعة الأضرار التي تعرضت لها النساء والفتيات خلال مرحلة النزاعات.

يعد التقرير المائل ملخصاً لأعمال المؤتمر الوزاري رفيع المستوى حول تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية. يهدف مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية إلى إلقاء الضوء على طرق تفعيل القرارات الدولية ذات الصلة لتعزيز مشاركة النساء في المنطقة العربية في عمليات السلام ومراحل التعافي وإعادة البناء. كما يهدف المؤتمر إلى استقاء أهم الدروس المستفادة من مرحلة النزاعات فيما يتصل بوضع المرأة والتي ينبغي أخذها في الاعتبار ليتسنى استكمال العبور الآمن والسديد إلى مرحلة ما بعد النزاع ومرحلة الاستقرار، وتوطيد دعائم ذلك الاستقرار. كما يتضمن التقرير تعريفاً بالمشروع الذي يمثل المؤتمر محطته النهائية، كما يحوي نبذة عن جهود جامعة الدول العربية في دعم قضايا النساء في المنطقة. فالمؤتمر واحد من مجموعة أنشطة تندرج ضمن مشروع « تعزيز قدرات جامعة الدول العربية في مجال الاستجابة للأزمات » ٢٠١٩ الذي

بين قائمة هذه الجهود يبرز إعداد استراتيجية وخطة العمل التنفيذية «حماية المرأة العربية: الأمن والسلام»، والدعوة لتأسيس الشبكة العربية لوسيطات السلام.

القسم الثاني من التقرير ينطوي على استعراض موجز للمنطلق الفكري للمؤتمر. وقد تضمن الملخص التنفيذي بياناً لذلك. لذلك، أكتفي هنا بأن أؤكد أن الدعوة للتركيز على مبدأ المشاركة والوقاية والحماية وأخيراً الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار باعتبارها أركان جهود تعزيز أدوار النساء في مرحلة ما بعد النزاع لا يجب أن يُفهم منه أنه دعوة لعدم الاهتمام بغير ذلك من مبادئ. العكس هو الصحيح. إننا نؤكد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين جميع المبادئ الأخرى التي يخر بها جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وبين هذه المبادئ الأربعة. كما ندعو إلى المحافظة على هذا الارتباط وتمتينه.

القسم الثالث من التقرير ينطوي على تلخيص لأعمال المؤتمر. الجزء الأول من هذا القسم يتضمن الكلمات الافتتاحية. الجزء الثاني يتضمن العروض التي قدمها المشاركون خلال الجلسات. كما يتضمن المناقشات التي دارت خلال الجلسات. ولعلي أسلط الضوء على بعض أهم ثمار المؤتمر وجلساته بما تضمنته من كلمات وعروض، والتي يعكسها هذا القسم من التقرير.

التفاعل بين المشاركين وتبادل الدروس المستفادة

لقد أتاح المؤتمر الفرصة للدول الأعضاء بجامعة الدول العربية لتجديد التفاعل فيما بينها فيما يتصل بالسياسات الخاصة بتعزيز أدوار النساء على مستوى السلام والأمن والاستفادة المتبادلة من الخبرات وتنسيق الجهود. لقد سمحت الكلمات والعروض والمناقشات بالإطلال على إنجازات معظم البلدان الأعضاء المتعلقة بهذا الموضوع. تسنى للمشاركين معاينة تجربة الدول الأعضاء التي أصدرت خطة وطنية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن مثل العراق وفلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية وتونس ولبنان. كما تسنى للدول الأعضاء الإحاطة بأن بعض البلدان قد أصدرت استراتيجية للوقاية من التطرف العنيف تستند إلى منظور النوع الاجتماعي مثل لبنان. البلدان العربية التي أخذت تزيد من حصة النساء في المؤسسات

باسم جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، يشرفني أن أضع هذه المقدمة التي تستعرض التقرير المائل الذي يعكس أعمال مؤتمر تعزيز النساء في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية. لقد تضمن الملخص التنفيذي أهداف المؤتمر وطبيعة المشروع الممتد الذي يمثل المؤتمر محطته الأخيرة. لذا، فإنني أركز هنا على واحدٍ من الدروس المستفادة غير المرئية لهذا المشروع. لقد أكد هذا المشروع أن المشروعات طويلة المدى التي تتصاف في تنفيذها جهود عدد من الشركاء، والتي تتضمن نشاطات متنوعة متتابعة، هي أكثر فائدة من المشروعات الظرفية التي تتضمن نشاطاً واحداً. لقد امتد مشروع إدارة الأزمات نحو ست سنوات. كما ذكرنا آنفاً، لقد صمم المشروع ونفذه ثلاثة شركاء هم جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي. وكما يبين من الملخص التنفيذي والقسم الأول من التقرير، تضمن المشروع باقة من النشاطات المتنوعة والمتكاملة في نفس الوقت. ونفذت هذه النشاطات في مدن مختلفة في المنطقة والعالم. لقد حقق كل ذلك لجميع أصحاب المصالح مكاسب رصينة. الشركاء القائمون على المشروع تسنى لهم بناء جسور تعاون جديدة فيما بينهم، كما تسنى لهم تمكين أساسيات هذه الجسور بمرور الوقت. كما تسنى للعاملين بهذه المؤسسات الأهمية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية اكتساب خبرات ممتدة جديدة على مستوى موضوع المشروع وأبعاده المختلفة وعلى مستوى فهم احتياجات جامعة الدول العربية واحتياجات الدول الأعضاء. الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز أدوار المرأة فيها والمنظمات المحلية والإقليمية تسنى لها أن تطل من نافذة واسعة على تطور جهود تعزيز أدوار النساء فيما يتصل بجهود السلام والأمن في الساحة العالمية. والأجيال الجديدة التي استلمت المسؤولية في تلك المؤسسات خلال المراحل الانتقالية التي مرت بها معظم بلدان المنطقة تسنى لها تعجيل حركة منحى التعلم ومواكبة الحوار والنقاش الأمامي الذي تدور عجلته بسرعة.

يتضمن القسم الأول من هذا التقرير نبذة عن جهود جامعة الدول العربية في تعزيز أدوار النساء في المنطقة وأهم ثمار هذه الجهود. وأول ما يشار له في هذا الصدد تأسيس لجنة المرأة العربية في ١٩٧١. بعدها يجري التركيز على سلسلة الجهود المبذولة ضمن سياق مشروع إدارة النزاعات وعلى رأسها دمج منظور النوع الاجتماعي في مشروع إدارة النزاعات.

الأمنية والعسكرية عرضت تجربتها مثل الجزائر. كذلك فعلت البلدان التي أخذت تزيد من حصة النساء في عضوية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مثل مصر والأردن. البلدان التي تواجه مخاطر وتحديات وجودية تلقى بظلالها على أوضاع النساء.

عرضت هذه المشكلات مثل فلسطين التي يتعرض شعبها لأبشع صور القمع على يد الاحتلال الإسرائيلي. البلدان التي فرضت عليها النزاعات ضغوطا اقتصادية حادة تؤثر في أوضاع النساء طرحت هذه الضغوط. من الأمثلة على ذلك الأردن الذي استضاف عددا كبيرا من اللاجئين من كل من سوريا والعراق. وتحمل الأردن الضغوطات التي نتجت عن ذلك على الموارد والخدمات. وقد قدمت هذه البلدان حزمة محددة من إجراءات الدعم الإقليمي. البلدان التي تشهد انتقالا سياسيا دستوريا وشاركت فيها النساء في الحوارات السياسية على المستوى الوطني مثل ليبيا لخصت بعض ملامح هذه المشاركة وكيفية رفع مستواها. البلدان التي شهدت مبادرات نسائية لغرس ثقافة السلام في جيل الأطفال من الإناث والذكور شرحت هذه المبادرات، مثل نيجيريا التي أطلقت النساء فيها مبادرة إنشاء أندية السلام الرسمية وغير الرسمية وأصدقاء الوساطة في مجتمعات ما بعد الصراعات، وذلك ضمن سياق جهود التنمية المجتمعية المستدامة.

إجماع حول أهمية فكرة الوساطة وأهمية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام

برز إجماع بين المشاركين على أنه خلال مرحلة ما بعد النزاعات، هناك حاجة ماسة لمبادرات نسائية جديدة، وأن مبادرة جامعة الدول العربية لإطلاق الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام تمثل نواة جادة لهذه المبادرات في مجال مشاركة المرأة في توطيد دعائم الأمن والسلام. خلال مرحلة النزاعات، بذلت النساء في المنطقة جهودا حثيثة ورسينة في الوساطة من أجل السلام على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وأطلقن مبادرات جادة في مختلف النواحي في هذا السياق. وجدير بالنساء في المنطقة استثمار هذه الجهود والإنجازات التي تمخضت عنها خلال مرحلة ما بعد النزاعات. وبجانب الجهود الطرفية التي تبذلها النساء فيما يتصل بالوساطة، الحاجة ماسة لأطر مؤسسية تضمن استدامة الفعل النسوي في الوساطة وتسوية النزاعات بالطرق الودية. ولعل هذا ما حفز جامعة الدول العربية على إطلاق مبادرة تأسيس الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام خلال هذه المرحلة

المفصلية. ولذلك، ينبغي للدول الأعضاء دعم الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام. أيضا، ذكر المشاركون أنه جدير بالدول الأعضاء في هذا الصدد الجمع بين التحرك على المسار الإقليمي والمسار الوطني وذلك من خلال استحداث شبكات نساء وسيطات وطنية. على أنه من الضروري أن يستند ذلك كله على قاعدة من الجهود الثقافية والعلمية التي ترسخ فكرة الوساطة وتسوية النزاعات بالطرق الودية في الوعي الجمعي. ومن حسن الحظ أن جذور هذه الفكرة تضرب عميقا في ثقافة المنطقة وتراثها.

المشاركة الرفيعة والجادة علامة على تجديد الالتزام بدعم النساء

على وجه العموم، تعتبر المشاركة الرفيعة من جميع أصحاب المصالح بمثابة تجديد للالتزام بالوفاء بجميع التزاماتها تجاه المرأة في المنطقة. لقد اتسمت أعمال المؤتمر بالجدية والرصانة والعمق. وقد لمس الحاضرون ذلك وعبروا عنه.

ولعل هذا ما يجعلني أختتم قائلة إنني أشعر بقدر كبير من التفاؤل بشأن وضع النساء في المنطقة خلال مرحلة ما بعد النزاعات. هذا التفاؤل يستند على الثقة الكاملة في النساء عموما في المنطقة وفي قدراتهن وفي عزائمهن، وعلى الثقة الكاملة في الأجيال الشابة بما في ذلك الفتيات والبنات اليافعات تحديدا.

ولا يفوتني، أن أقدم، باسم جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، أسمن آيات الشكر لجميع أعضاء الفريق القائم على تنظيم المؤتمر وإعداد التقرير المائل.

السفيرة الدكتورة / هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

رسائل المؤتمر

المقتطفات الآتية تمثل بعض أبرز العصارات والخلصات الواردة في كلمات المشاركين وفي العروض التي قدموها.

تشير الدراسات إلى وجود ارتباط وثيق بين اشتراك المرأة في اتفاقات السلام واستمرار ونجاح الاتفاقات
مايا مرسي - رئيسة المجلس القومي للمرأة
جمهورية مصر العربية

الحروب في اليمن عمقت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب ضعف الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات.
ابتهاال عبد القادر الكمال - وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل
الجمهورية اليمنية

لقد احتضن الأردن اللاجئين الذين وفدوا من بلدان عربية عصفت بها النزاعات لاسيما سوريا والعراق. وقد بلغ عدد اللاجئين نحو ٢,٧ مليون لاجئ. وقد تحمل الأردن الضغوطات التي نتجت عن ذلك على الموارد والخدمات. وعلى المجتمع الدولي إلى زيادة مساعدة الدول المضيفة للاجئين في المنطقة
بسمة إسحاق - وزيرة التنمية الاجتماعية
المملكة الأردنية الهاشمية

في الجزائر، لعبت النساء أدوارا محورية في استعادة السلام والوثام المدني خلال عشرية النزاع. وخلال العقود اللاحقة، لعبت النساء أدوارا محورية في توطيد أركان السلم الأهلي والحيلولة دون حصول انتكاسة والعودة للانزلاق للعنف مجددا. ولا بد من استلهام الدروس من هذه التجارب.
غنية الدالية - وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إن العدالة الناجزة وإعادة الإعمار وتجرير العنف تأتي على رأس قائمة التحديات والمجالات التي ينبغي أن تحظى بأولوية فيما يتصل بتعزيز أدوار المرأة خلال مرحلة ما بعد الصراع.
فرانسيس جاي - ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن تعزيز أدوار النساء لاسيما فيما يتصل بالسلام والأمن ودعم المشاركة الكاملة وحماية النساء يستلزم بناء الشراكات، وهناك حاجة لزيادة منصات الشراكات مع المجتمع الدولي عموما والمنظمات الأممية والمنظمات غير الحكومية.

إيفان سوركوس - رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي
لدى جمهورية مصر العربية

هناك فجوة في القرار رقم ١٣٢٥ تتمثل في عدم معالجة القرار الطبيعية الفريدة لمعاناة النساء والفتيات الفلسطينيات وتعرضهن لمخاطر وأضرار وجودية فيما يتصل بالأمن والسلام والناجبة عن واقع دولة فلسطين باعتبارها دولة تحت الاحتلال.
آمال حمد - وزيرة شؤون المرأة
دولة فلسطين

إن النظرة التقليدية للمرأة وكونها لا تمارس دورا على المستوى السياسي هما من أهم التحديات التي تواجه المرأة. وبالرغم من أن النساء هم الضحايا في النزاعات المسلحة إلا انهن الأقدر على بناء مجتمعاتهن في مرحلة ما بعد النزاع، وذلك لعدة اسباب منها ما تتمتع به النساء من صبر وقدرة كبيرة على الاستماع والاصغاء للآخر وتفهم الأوضاع.
خولة مطر - نائب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا

إن بعض عمليات السلام الجارية في المنطقة في البلدان التي تشهد انتقالا دستوريا لم تشكل رابطا بين الأبنية القاعدية والأبنية الفوقية في الصراعات، ولم تعتن بإنشاء حواضن للسلام في مراحل ومستويات الصراع المختلفة.
نعيمة جبريل - عضوة الحوار السياسي الليبي
بوساطة بعثة الأمم المتحدة

على النساء أن يحرصن أن تكون جهودهن أكثر وضوحا وظهورا عموما، وتحديدًا خلال مفاوضات السلام التي يشاركن فيها. فمن حق أي مجتمع أن يعلم ما يدور خلال المفاوضات. ويجب القاء الضوء والتركيز الشديد على كيفية التواصل مع المواطنين والوصول إليهم بجميع فئاتهم.
برجيتا هولست علاني - مستشارة لدى المجلس الاستشاري النسائي
لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا

إن النساء يتحملن أعباء أكبر خلال النزاعات ومراحل عدم الاستقرار، وعليه فيجب اتخاذ التدابير الوقائية لحماية النساء والفتيات من كافة اشكال العنف وإعطاء أولوية لهذا الأمر.
دينا دواي - مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة
بجامعة الدول العربية

عند الحديث عن قرار مجلس الامن ١٣٢٥ المعنى بالمرأة والامن والسلام، يُنظر للمرأة على أنها ضحية لا باعتبارها طرفا فاعلا، وهذا خطأ. ولكي تكون المرأة فاعلة لا بد أن يكون لها دور قيادي في عملية البناء وصنع السلام، وأن يكون للمرأة دور قيادي في تنفيذ قرار ١٣٢٥ نفسه لأنها يخصصها هي في المقام الأول.

ريم أبو حسان - وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة
المملكة الأردنية الهاشمية

معز دريد - القائم بأعمال المدير الإقليمي
لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

يجب أن يكون للمرأة دور هام وفعال في وضع الخطط خلال مرحلة ما بعد النزاع بما في ذلك خلال مرحلة تطبيق العدالة الانتقالية، ومن المهم تعزيز دور منظمات مجتمع مدني في تقديم خدمات قانونية مجانية لتعريف النساء بالإجراءات الواجب اتخاذها للوصول إلى الحماية وإعادة التأهيل وإعطائهم المعلومات القانونية للوصول إلى الحلول. النساء اللاجئات والنساء تحت الاحتلال جزء من المنظومة يحتاج إلى الحماية القانونية.

سماح مرمش - المديرية التنفيذية
لشبكة النساء القانونيات

لا سلام يقوم على تجاهل النساء اللاتي فقدن بيوتهم وعائلاتهم وكل مقومات الحياة. وإن للمرأة دورا مركزيا في مرحلة النزاع وفي مرحلة ما بعد النزاع، ومن المهم أن تراكم المرأة الإنجازات وأن تحافظ على المكتسبات التي حصلت عليها.

وفاء بن مصطفى - رئيسة تحالف البرلمانيات العربيات

هناك حاجة لاستخلاص الممارسات الجيدة لاستراتيجيات تقليل الاعتماد على مساعدات الإغاثة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للمستفيدين.

مارينا فرايلا - رئيسة القسم السياسي

في بعثة الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية مصر العربية

هناك حاجة لتطوير التعويضات التي تقدم للنساء اللاتي تعرضن لعنف جنسي خلال النزاعات، وذلك على مستوى التصميم والتنفيذ والأثر، بحيث تصبح التعويضات ذات أثر تحولي.

شيو فان سيموجوكي - خبيرة بمنظمة الهجرة الدولية

لا بد أن تستند عمليات الإغاثة والإنعاش على منظور النوع الاجتماعي وأن تركز على مقاربة محلية قاعدية.

ريدان السقاف - مسؤول الشؤون الاجتماعية بمركز المرأة
باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ينبغي إدماج المرأة في عملية بناء البنى التحتية على جميع المستويات.

آنا سواف - مديرة مشروع الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية في العراق

ينبغي تعزيز دمج منظور النوع الاجتماعي في عملية الإصلاح الأمني وجمع السلاح وتفكيك الكتلاب وإعادة تأهيل المسلحين.

التطرف العنيف تطور وأصبح ظاهرة معقدة وهو ما أدى لنشوء القناعة التي مفادها أنه ينبغي إعطاء الأولوية للاستراتيجيات الوقائية التي تؤدي إلى منع التطرف العنيف وذلك من خلال اتباع نهج متعدد التخصصات لمعالجة الظروف الأساسية التي تؤدي إلى أن يصبح الأفراد متطرفين وفهم ديناميات النوع الاجتماعي المعنية.

الزهراء لنقي - خبيرة في النوع الاجتماعي
وفض النزاع وبناء السلام

إن أهمية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام تكمن في إشراك المرأة في عمليات السلام. وإن هذا الإشراك يمثل تجسيدا للنهج الشامل المتكامل. هذا فضلا عن أن دعم احتياجات النساء في فترة النزاع وما بعد النزاع لا يمكن أن يطرح إلا من قبل النساء. كما توفر الشبكة الفرص للمرأة للمشاركة في عملية صنع القرار خاصة في ظل أن تمثيل النساء في عمليات الوساطة والتفاوض متواضع. فالرجال يسيطرون على هذا المجال نتيجة سيطرة المجتمع الذكوري والثقافة الإقصائية للمرأة.

هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد بجامعة الدول
العربية
رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

الوساطة إطار حاضر في المنطقة العربية منذ مئات السنين كأحد الوسائل السلمية. وقد لعبت الوساطة دورا مهما في تجنب وحل النزاعات. والوساطة في الشرق تركز على تحقيق المصالحات والموازنات.

سعاد شلبي - عضوة شبكة النساء الوسيطات
لدول حوض المتوسط

جوهر تجربة أصدقاء الوساطة في نيجيريا أنها محادثات موجهة بين أطراف النزاع، وتمنح المتنازعين فرصة لطرح انشغالهم واهتماماتهم وبحث الخيارات الممكنة للحلول المرضية. وإنه ينبغي ممارسة الوساطة قبل وبعد النزاع. وإن الوساطة مفيدة في معالجة القضايا التي تفرقنا والقضايا التي تجمعنا على حد سواء.

أمينة حسن - وسيطة والمديرة التنفيذية للمبادرة
النسائية للتنمية المجتمعية المستدامة - نيجيريا

إن التكامل بين شبكات الوساطة يوفر عدد من الفرص تتمثل في الرسائل التعاونية والمناصرة والضغط. ألكسندر برمايل - باحث بمشروع الوساطة بمعهد الدراسات العليا بجنيف

جدول أعمال المؤتمر

اليوم الأول: ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٩

الساعة	الجلسة
09:00 – 10:00	تسجيل
10:00 – 12:00	<p>فيديو «أنا شاركت في التغيير» الكلمات الافتتاحية</p> <ul style="list-style-type: none"> • سعادة السيدة/ دينا دواي - مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية. • سعادة السيدة/ فرانسيس جاي - ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. • سعادة السيد/ السفير إيفان سوركوس - رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية مصر العربية. • معالي السيدة/ السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية. • معالي السيدة/ الدكتورة مايا مرسي - رئيسة المجلس القومي للمرأة - جمهورية مصر العربية. • معالي السيدة/ أمال حمد - وزيرة شؤون المرأة بدولة فلسطين. • معالي السيدة/ غنية الدالية - وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. • معالي السيدة/ بسمة إسحاق - وزيرة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية. • معالي السيدة/ ابتهاج عبد القادر الكمال - وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل - الجمهورية اليمنية.
12:00 – 12:30	صورة جماعية واستراحة قهوة
12:30 – 14:00	<p>الجلسة الأولى: الدور الحيوي للمرأة في بناء السلام والوساطة خلال الانتقال السياسي ومرحلة الصراع لتحديد أولويات مرحلة ما بعد الصراع</p> <p>ميسرة الجلسة: معالي السيدة/ الدكتورة مايا مرسي - رئيس المجلس القومي للمرأة بجمهورية مصر العربية</p> <p>مشاركة المرأة في مفاوضات السلام والحوارات السياسية في كل من دولة ليبيا والجمهورية العربية السورية: الفجوات والتحديات والدروس المستفادة.</p> <ul style="list-style-type: none"> - سعادة السيدة/ الدكتورة خولة مطر - نائب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا. - سعادة السيدة/ المستشارة نعيمة جبريل - عضو الحوار السياسي الليبي بوساطة بعثة الأمم المتحدة. - سعادة السيدة/ السفيرة برجيتا هولست الانبي - عضو شبكة النساء الوسيطات بدول الشمال ومستشارة لدى المجلس الاستشاري النسائي لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا.
14:00 – 15:00	استراحة غداء
15:00 – 17:00	<p>الجلسة الثانية: دمج النوع الاجتماعي في مرحلة ما بعد الصراع: بناء الدولة وتوفير الخدمات والسلع الأساسية في مرحلة ما بعد الصراع</p> <p>ميسر الجلسة: سعادة السيد/ السفير جان ثسليف - سفير المملكة السويدية لدى جمهورية مصر العربية.</p> <p>دور لجنة الطوارئ لحماية المرأة خلال فترة الصراعات المسلحة</p> <p>سعادة السيدة/ دينا دواي - مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية.</p> <p>أجندة المرأة والأمن والسلام ودمج منظور النوع الاجتماعي في مسألة توفير الخدمات الأساسية</p> <p>معالي السيدة/ ريم أبو حسان - وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة بالمملكة الأردنية الهاشمية.</p> <p>إصلاح البنية التشريعية المراعي للنوع الاجتماعي ما بعد الصراع: التحديات والدروس المستفادة</p> <p>سعادة السيدة/ سماح مرمش - المديرية التنفيذية لشبكة النساء القانونيات.</p> <p>استراتيجيات مكافحة العنف ضد المرأة: الليات الحماية ومراكز الايواء في العالم العربي: الممارسات المثلى التحديات والفجوات</p>

اليوم الثاني: ٢١ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٩

الساعة	الجلسة
09:00 – 11:00	<p>الجلسة الثالثة: دمج النوع الاجتماعي في جهود الاغاثة والتعافي وإعادة الاعمار ميسرة الجلسة: معالي السيدة/ ريم أبو حسان – وزير التنمية الاجتماعية السابقة بالمملكة الأردنية الهاشمية. دمج منظور النوع الاجتماعي في جهود الاغاثة والتعافي وإعادة التأهيل وربط النظرية بالتطبيق الفعلي سعادة السيدة/ مارينا فرايلا - رئيسة القسم السياسي في بعثة الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية مصر العربية. اعتبارات في تخطيط وتنفيذ التعويضات للناجيات من الانتهاكات الجنسية المرتبطة بالصراع في العراق سعادة السيدة/ شوفان سيموجوكي – خبيرة بمنظمة الهجرة الدولية. جهود الأمم المتحدة الاغاثية في المنطقة العربية: السياسات والتطبيق والأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي سعادة السيد/ ريدان السقاف - مسؤول الشؤون الاجتماعية بمركز المرأة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) دمج المنظور الاجتماعي في البنية التحتية في فترة ما بعد الصراع: تحديات إعادة الإعمار في الموصل ومدن أخرى سعادة السيدة/ آنا سواف - مديرة مشروع الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق. دمج النوع الاجتماعي في معالجة التطرف العنيف ومسألة العائدات: ما هي السياسات التي تعالج قضية العائدات من منظور النوع الاجتماعي في المنطقة العربية؟ ما هي الممارسات المثلى / التحديات / الفجوات، امكانيات التعاون الإقليمي والحوار في المنطقة العربية سعادة السيدة/ الزهراء لنقي - خبيرة في النوع الاجتماعي وفض النزاع وبناء السلام. دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم تنفيذ قرار ١٣٢٥ بالمنطقة العربية وعلاقته بعملية الإصلاح الأمني وجمع السلاح وتفكيك الكتائب وإعادة تأهيل المسلحين سعادة السيد/ معز دريد - القائم باعمال المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.</p>
11:00 – 11:30	استراحة قهوة
11:30 – 13:30	<p>الجلسة الرابعة: آليات وأدوات إقليمية لتعزيز دور النساء في النزاع وما بعد النزاع ميسرة الجلسة: معالي السيدة/ مكفولة - أكاط وزيرة شؤون المرأة السابقة في موريتانيا رئيسة مركز محيط لشؤون المرأة والتنمية والسلام الشبكة العربية لوساطات السلام معالي السيدة/ السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية. ما هي الفرص التي توفرها شبكات بناء السلام الإقليمية؟ سعادة السيدة/ سعاد شلبي - عضوة شبكة النساء الوسيطات لدول حوض المتوسط. إنشاء أندية للسلام الرسمي وغير الرسمي وأصدقاء الوساطة في مجتمعات ما بعد الصراع سعادة السيدة/ أمينة حسن – وسيطة والمديرة التنفيذية المبادرة النسائية للتنمية المجتمعية المستدامة. ملاحظات للتفكير حول الشبكات الدولية للوساطة سعادة السيد/ الكسندر برمايل. باحث بمشروع الوسطاء بمعهد الدراسات العليا بجنيف.</p>
13:30 – 14:30	<p>قياس التقدم المحرز في أجندة المرأة والأمن والسلام في المنطقة العربية – ورشة عمل (تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل). تيسير سعادة السيدة/ الزهراء لنقي - خبيرة في النوع الاجتماعي وفض النزاع وبناء السلام.</p>
14:30 – 15:30	التوصيات والبيان الختامي
15:30	استراحة غداء

في المنطقة العربية واحد من حزمة أنشطة تندرج ضمن مشروع « تعزيز قدرات جامعة الدول العربية في مجال الاستجابة للأزمات » ٢٠١٩ الذي تعاونت جهات ثلاث لتدشينه هم جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي. هدف المشروع تعزيز قدرات الأمانة العامة فيما يتصل بمواجهة التحديات التي تفرضها الأزمات في المنطقة، سواء خلال النزاعات أو ما بعد النزاعات، ودعم وسائل الإنذار المبكر الذي يمكن من التصدي لمخاطر الأزمات. وقد استلزم ذلك إعادة هيكلة إدارة الأزمات لمراقبة التطورات الإقليمية. كما استلزم تطوير القدرات العملية لجامعة الدول العربية حيث جرى تأهيل فريق عمل من الأمانة العامة لنشره عند الحاجة كبعثة ميدانية لدعم الدول المتضررة في مرحلة ما بعد النزاع. أيضا، يهدف المشروع لتأسيس منصة جديدة للتعاون العربي، أي التعاون بين الحكومات، وتعزيز بناء القدرات الرسمية، فيما يتصل بمواجهة الأزمات في الدول العربية. فضلا عن ذلك، فإن تعزيز الحوار السياسي بين جامعة الدول العربية / الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي يعد نشاطا آخر من نشاطات المشروع. بالإضافة لجميع ما سبق، يعد المشروع نتيجة جديدة لمساعي الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في دعم وضع النساء في البلدان العربية. وجدير بالذكر أنه خلال المرحلة الأولى من المشروع تأسس قسم إدارة الأزمات بالجامعة في مارس ٢٠١٢. وقد بدأت المرحلة الأولى من المشروع في عام ٢٠١٠ لتعزيز قدرة الجامعة العربية. أما المرحلة الثانية فقد بدأت بتوقيع خطاب التزام في ٣ نوفمبر ٢٠١٥ بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. هذا ويمول المشروع من قبل الاتحاد الأوروبي بمبلغ إجمالي قدره ٣ ملايين دولار أمريكي. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمولد ومنفذ للمشروع. وجدير بالذكر أن المشروع يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة (SDG) (١٦).

أخيرا وليس آخرا، فإن من أنشطة المشروع تعميق الفهم العام فيما يتصل بدور المرأة في الأزمات. ويتحقق ذلك من خلال تنظيم مؤتمر حول دور المرأة في مرحلة ما بعد الصراع يشارك فيه مسئولون من الدول التي تشهد صراعات مسلحة ودول الجوار، وهو المؤتمر موضوع التقرير المائل. كما يتحقق من خلال الخروج بتوصيات تساعد في اتخاذ خطوات تمكن المرأة من لعب دور أكبر في مرحلة ما

في السنوات العشر الأخيرة، شهدت المنطقة العربية أزمات حادة نتجت عن نشوء صراعات ونزاعات مسلحة في بعض البلدان ونشوء حالة من عدم الاستقرار في بلدان أخرى. وقد تأثرت جميع البلدان العربية سلبا بهذه الأزمات. نتيجة لذلك، واجهت المرأة في المنطقة العربية أوضاعا شديدة الصعوبة وزادت معاناتها على مختلف المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد تعرضت النساء والفتيات إلى مستوى من العنف غير متناسب مع مستوى العنف الذي تعرض له الرجال. في نفس الوقت، نجد أن النساء في المنطقة العربية قد قدمن إسهامات مهمة للغاية فيما يتصل بإخماد لهيب النزاعات وبناء السلام واستعادة السلم الأهلي على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والأممي. وخلال السنتين الأخيرتين بدأ نطاق النزاع يصبح أكثر محدودية بحيث يمكن القول إن المنطقة قد دخلت مرحلة ما بعد النزاع.

في هذا الإطار بادرت جامعة الدول العربية إلى عقد مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية. يهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على كيفية تفعيل القرارات الدولية ذات الصلة من أجل تعزيز مشاركة النساء في المنطقة العربية في عمليات السلام ومراحل التعافي وإعادة البناء. كما يهدف المؤتمر إلى استقاء أهم الدروس المستفادة من مرحلة النزاعات فيما يتصل بوضع المرأة والتي ينبغي أخذها في الاعتبار ليتسنى استكمال العبور الآمن والسديد إلى مرحلة ما بعد النزاع ومرحلة الاستقرار، وتوطيد دعائم ذلك الاستقرار. كما يهدف المؤتمر إلى استدعاء أكبر قدر ممكن من التصورات والأطروحات التي تجيب عن الأسئلة الآتية: ما هي أولويات مرحلة ما بعد النزاع فيما يتصل بتعزيز مشاركة النساء وحمايتهن؟ ما هي أهم الاستراتيجيات التي ينبغي صياغتها خلال مرحلة ما بعد النزاع؟ ومن أجل الحصول على إجابات علمية عن هذه الأسئلة، حرصت جامعة الدول العربية أن يشارك في المؤتمر خبراء ساهموا في صناعة الأحداث خلال مرحلة النزاعات وكانت لهم مواقف وأطروحات. وهم يمثلون أكبر عدد ممكن من البلدان العربية. كما حرصت جامعة الدول العربية على أن يشارك في المؤتمر عدد من الخبراء الأمميين وذلك حتى يحصل التفاعل بين الخبرة الإقليمية والأممية وحتى يكون المؤتمر وسيلة لتحصيل الدروس المستفادة من تجارب إنسانية متنوعة. إن مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع

بعد الصراع.

ركز مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية على أدوار ومشاركات المرأة فيما يتصل بالأمن والسلام عموماً، وعلى دور وسيطات السلام تحديداً. وبذلك يكون المؤتمر منصة لمزيد من تفعيل لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠ الخاص بالمرأة والأمن والسلام والذي يعتبر إقرار من المجتمع الأممي بأهمية مشاركة النساء فيما يتصل بالأمن والسلام. المؤتمر أيضاً قاطرة لتعزيز إدماج منظور النوع الاجتماعي كما وكيفا في جميع سياسات البلدان العربية التنموية عموماً وسياساتها المتصلة بالأمن والسلام خصوصاً.

هذا، ويتزامن عقد المؤتمر مع عدة مناسبات مهمة تتصل بدعم النساء عموماً وفيما يتصل بدعم النساء فيما يتصل بالسلام والأمن تحديداً.

إن إقدام جامعة الدول العربية، وهي تشرف على بلوغ عامها الخامس والسبعين، على عقد مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية يعتبر بمثابة تأكيد جديد على أن تعزيز مشاركات النساء في الأمن والسلام وحماية النساء هما في صدارة أولوياتها. في مارس من عام ٢٠٢٠، ستكون قد مرت خمسة وسبعون (٧٥) عاماً على تأسيس جامعة الدول العربية. وقد مثل تأسيس الجامعة نقطة انطلاق لبداية مرحلة جديدة من مراحل جهود التنمية على المستوى القطري وعلى مستوى التعاون العربي المشترك. ويؤرخ لذلك بعام ١٩٤٥ الذي شهد حصول نقلة نوعية لجهود الاستقلال الوطني تزامناً مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما شهد تأسيس جامعة الدول العربية.

كما يتزامن عقد المؤتمر مع أعمال الإعداد للاحتفال بحلول الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة UN@٧٥. ففي عام ٢٠٢٠، ستكون قد مرت خمسة وسبعون (٧٥) عاماً على ولادة طور جديد من أطوار التعاون الاقتصادي الاجتماعي بين البلدان العربية والخبرة الأمامية الفنية، وهو ما يؤرخ له أيضاً بعام ١٩٤٥ الذي شهد تأسيس الأمم المتحدة، وشهد استئناف استفادة البلدان العربية من الخبرة التنموية الأمامية في التنمية. وفي عام ٢٠٤٥، ستكون قد مرت مائة (١٠٠) عام على ذلك أيضاً. وفي ١٤ يونيو ٢٠١٩، صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٩٩/٧٣ المعنون «الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة» المعتمد بتوافق الآراء، ومبادرة الأمين العام للأمم المتحدة التي أطلقها في يوليو ٢٠١٩. ويدعو القرار والمبادرة لتوظيف مناسبة مرور

خمس وسبعين عاماً على تأسيس الأمم المتحدة لإجراء حوارات تتوخى استعادة الشراكات والجماعية والترابط بين المواطنين والمؤسسات ضمن سياق السعي لبناء مستقبل واعد ومعايش مستقرة على أساس رؤية مستقبلية مداها عام ٢٠٤٥.

كما يتزامن عقد مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية مع المراجعة الخمسية لتنفيذ مقررات إعلان ومنهاج عمل بيجين، مع انقضاء خمسة وعشرين عاماً على صدوره. إعلان منهاج عمل بيجين عبارة عن وثيقة انبثقت عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام، المنعقد في بيجين، الصين في سبتمبر / أيلول ١٩٩٥. الإعلان ثمرة لجهود عدد من قوى المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم في ضوء استعراض التقدم المحرز والمتطلبات الجديدة لتسريع المسيرة العالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. الغاية من الإعلان تجسيد التزام المجتمع الأممي بتعزيز أدوار النساء وتنفيذ منهاج العمل، بما يضمن انعكاس منظور النوع الاجتماعي في كافة السياسات والبرامج على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. هذا، ويحدد منهاج العمل تدابير للعمل الوطني والدولي في مجالات الاهتمام الحاسمة للنهوض بالمرأة للسنوات الخمس التي سبقت عام ٢٠٠٠. ومنذ إصدار إعلان ومنهاج عمل بيجين تجرى مراجعات له كل خمسة أعوام. وتبدأ أعمال إجراء المراجعات في العام السابق على ختام الخمسية. وقد بدأت في ٢٠١٩ أعمال المراجعة الخامسة. وفي ٢٠٢٠، سيحتفل العالم بالذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥) وإنجاز المراجعة الخامسة.

كما يتزامن عقد مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية مع أعمال الإعداد للاحتفال بحلول الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠ الخاص بالمرأة والأمن والسلام. هذا القرار هو أول قرار يعترف بموجبه مجلس الأمن رسمياً بأن مشاركة المرأة الكاملة والهادفة في عمليات السلام والأمن ضرورية لمنع نشوب النزاعات ولحلها بشكل فعال. ومنذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠، اعتمد ٥٨ بلداً استراتيجيات وطنية للنهوض بإدماج المرأة في إنشاء مجتمعات أكثر سلمية.

فضلاً عن ذلك، يتزامن عقد المؤتمر مع حلول الذكرى الأربعين على اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال

التمييز ضد المرأة. الاتفاقية عبارة عن معاهدة دولية أُعْتُمِدَت بواسطة اللجنة العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩ تتضمن حزمة من الالتزامات الدولية بصون مجموعة كبيرة من حقوق النساء. وقد وقع عليها أكثر من ١٨٩ بلد، على أن بعض البلدان أبدت تحفظات على بعض بنود الاتفاقية. الاتفاقية تؤكد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. كما تؤكد حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والمدني، وغير ذلك من مجالات. كما تحث البلدان الأعضاء على تبني مجموعة من الإجراءات التي تساهم في تعزيز حقوق النساء وحمايتهن. وتلتزم الاتفاقية البلدان الأطراف باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعديل بنيتها التشريعية التي تنطوي على تمييز ضد المرأة. كما تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بمنع التجارة بالمرأة واستغلالها، وبأن تكون المرأة قادرة على التصويت في الانتخابات على قدر المساواة مع الرجل. كما تلزمها بضمان المساواة في الحصول على التعليم، بما في ذلك المناطق الريفية، والمساواة في الحصول على الرعاية الصحية، وغير ذلك.

كما يتزامن عقد المؤتمر مع أعمال الإعداد للاحتفال بحلول الذكرى الخامسة لإصدار أهداف الألفية للتنمية. ففي ٢٠٢٠ ستكون قد مرت خمس سنوات على إقدام الأمم المتحدة على إعلان هذه الأهداف. الأهداف الثمانية عشر تمثل خطة عمل متكاملة لبلدان العالم والمنظمات العاملة في مجال التنمية. الأهداف الإنمائية تعكس طموحات الشعوب في مختلف المجالات بما في ذلك إنهاء الفقر المدقع وإنهاء الأمراض المزمنة وتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٥ وإجلال السلام وتعزيز دور النساء والفتيات وحماية الأطفال. ومنذ صدور الأهداف الإنمائية، أصبحت هذه الأهداف مرجعية في مجال التنمية بالنسبة لدول العالم وسعت لتطبيقها. وفي الواقع أن هذا المؤتمر امتداد لسلسلة من الأنشطة التي أسفرت عنها جهود جامعة الدول العربية خلال الفترة الماضية في تنفيذ التزامها الدائم منذ تأسيسها بدعم النساء وحمايتهن وتعويض مشاركتهم. ولعله من الضروري البدء باستعراض بعض هذه الأنشطة ما أسفرت عنه من نتائج.

القسم الأول: خلفية عن جهود جامعة الدول العربية ذات الصلة بموضوع المؤتمر

يُعد تأسيس اللجنة جزءا من جهود تعميق التعاون العربي الرسمي المشترك في المجالين الاجتماعي والاقتصادي خلال مرحلة السبعينات بعد أن انصبت معظم الجهود على المجال السياسي خلال مرحلة الخمسينات والستينات. كما مثل تأسيس اللجنة أساسا ونقطة انطلاق للتنسيق بين الدول العربية في مجال تعزيز النساء في المنطقة ودعم قضاياهن على مختلف الأبعاد. فمنذ ذلك الوقت، اتسع التنسيق والتعاون بين الدول العربية في هذا المجال ليشمل فروعاً كثيرة.

٢- دمج منظور النوع الاجتماعي في مشروع إدارة النزاعات

حرصت جامعة الدول العربية على دمج منظور النوع الاجتماعي في مشروع إدارة النزاعات المعد بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي. وكما ذكرنا سابقاً، فإن هدف المشروع دعم قدرات وإمكانات الأمانة

منذ تأسيسها، ظلت جامعة الدول العربية ملتزمة بدعم النساء في المنطقة العربية. وفي ذلك بذلت الجامعة جهوداً حثيثة في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لإنهاء تهميش النساء، وإنهاء العنف المعنوي والمادي الذي يمارس ضدهن. لقد بذلت جامعة الدول العربية جهوداً حثيثة ضمن سياق حماية المرأة وتعزيز أدوارها في بناء السلام والأمن في المنطقة، وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق عدد من الإنجازات. في الفقرات الآتية، نتناول بعضاً من الإنجازات التي أسفرت عنها الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية. على أننا سنتناولها بإيجاز شديد.

١- لجنة المرأة العربية (١٩٧١)

في أيلول/سبتمبر ١٩٧١، أسست الجامعة لجنة المرأة العربية بموجب القرار ٢٨٢٨ الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية. لجنة المرأة العربية لجنة فنية مختصة تجمع الدول الأعضاء بالجامعة.

وفي عمليات السلام، ووضع خطط عمل وطنية للمجتمع المدني بشأن المرأة والسلام والأمن داخل المنطقة. وقد دعا المشاركون في المجتمع المدني في الندوة المجتمع الدولي إلى دعم دور المرأة كعوامل للتغيير في بناء السلام بدلا من معالجتها كضحايا، ولضمان أن تكون أصوات النساء وأولوياتهن جزءا لا يتجزأ من مفاوضات ما بعد الصراع، وإعادة البناء الوطني، وجهود حفظ السلام. كما دعوا إلى تبني المنظورات الجنسانية، التي تراعي تجربة المرأة في أوقات الصراع والطوارئ، وتعميمها في جميع هذه الجهود والمبادرات. وقد ارتكزت الندوة على عمل الشبكة الإقليمية العربية للمرأة والسلام والأمن التي أطلقت كرامة الدعوة لتأسيسها، في أكتوبر ٢٠١٣ بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين.

٤- عقد منتدى النوع الاجتماعي والنزاعات (٢٠١٥)

أيضا، في سياق دمج منظور النوع الاجتماعي في مشروع إدارة النزاعات، نظمت جامعة الدول العربية منتدى النوع الاجتماعي والنزاعات، وذلك بالتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، ومنظمة كرامة. انعقد المنتدى في ٢٠١٥، في نيويورك. وقد تزامن انعقاد المنتدى مع الاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد سلط المنتدى الضوء على أهمية معالجة الانتهاكات المنهجية المرتكبة ضد النساء والفتيات في مناطق النزاع في جميع أنحاء المنطقة العربية بحزم شديد. وقد لاحظ المشاركون أن تلك الانتهاكات ضد المرأة زادت بوتيرة غير مسبوقة وبأشكال مختلفة من العنف الجسدي والعنف الجنسي - بما في ذلك القتل والاعتصاب - بسبب الجهود المحدودة للوقاية وتوفير خدمات الإغاثة والإنعاش وإعادة التأهيل للضحايا. وقد اجتذب المنتدى، الذي تم استضافته في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، مشاركة واسعة من الخبراء والمسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ودولهم الأعضاء. كما ذكرنا، جاء عقد المنتدى امتدادا للجهود التي تصب في تنفيذ المشروع الذي يهدف إلى تحقيق الاستجابة الوقائية والفعالة للأزمات. كما جاء كثمرة للتعاون بين جامعة الدول العربية مع الشبكة الإقليمية العربية للنساء والسلام والأمن. وتضم الشبكة قيادات نسائية من ١٢ دولة، بما في ذلك مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا، المغرب وفلسطين

العامية فيما يتصل بمواجهة التحديات التي تفرضها الأزمات في المنطقة في مرحلة النزاعات ومرحلة ما بعد النزاعات، وتعزيز وسائل الإنذار المبكر بحيث يتسنى للأمانة العامة التصدي لمخاطر الأزمات. أيضا، يهدف المشروع لتأسيس منصة جديدة للتعاون العربي، أي التعاون بين الحكومات، وتعزيز بناء القدرات الرسمية، فيما يتصل بمواجهة الأزمات في الدول العربية. بعد إطلاق المشروع، أقدمت جامعة الدول العربية على دمج منظور النوع الاجتماعي في جميع عناصر المشروع. وقد استندت عملية الدمج هذه على أن مستوى تعرض النساء والفتيات للمخاطر عموما ولآثار النزاعات خصوصا أعلى بكثير من مستوى تعرض الرجال له، وذلك نتيجة عوامل كثيرة. أي إنه يوجد عدم تناسب بين الأضرار الواقعة على النساء والفتيات خلال النزاعات والأضرار الواقعة على الرجال. وهذه من الحقائق التي يغفل عنها الكثيرون. إن هذا الأمر يستلزم جعل البيئة العامة بيئة آمنة حامية للنساء. كما يستلزم تعزيز تشريعات وسياسات وإجراءات حماية النساء والفتيات. كما يستلزم توفير أدوات حماية مادية.

٣- عقد الندوة الإقليمية حول المساواة بين الجنسين في حالات الطوارئ

ضمن إطار دمج منظور النوع الاجتماعي في مشروع إدارة النزاعات، نظمت جامعة الدول العربية بالتعاون مع شركاء آخرين الندوة الإقليمية حول المساواة بين الجنسين في حالات الطوارئ. ففي ٣ ديسمبر ٢٠١٤، انعقدت في عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية الندوة الإقليمية حول المساواة بين الجنسين في حالات الطوارئ التي نظمتها الجامعة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة كرامة. جمعت الندوة ناشطات من ١١ دولة في المنطقة العربية لتحديد وسائل دعم مشاركة المرأة في صنع السلام وضمان حماية المرأة من جميع أشكال العنف خلال أوقات النزاع والطوارئ. جمعت الندوة عددا المدافعين عن حقوق المرأة والأكاديميين وقادة من دول المنطقة عانوا من الصراع وعدم الاستقرار في السنوات الأخيرة. خلال أيام الندوة، عمل النشطاء الإقليميون عن كُتب مع خبراء ومدربين أمميين في مجال النوع الاجتماعي من معهد دراسات حقوق الإنسان بجامعة كولومبيا لدراسة التحديات والفرص التي تواجهها النساء في حالات الصراع وما بعد الصراع والطوارئ. كما جرت مناقشة سبل المساواة بين الجنسين على مائدة التفاوض

٦- تأسيس لجنة طوارئ لحماية النساء في مارس ٢٠١٩

وكما تفاعلت جامعة الدول العربية مع جهود النساء في الوساطة تفاعلا سريعا، فقد تفاعلت الجامعة فوراً مع جهود النساء في الحماية فأطلقت مبادرة لتأسيس لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة بالمنطقة العربية. لجنة الطوارئ هي لجنة تجتمع عند تفاقم الأحداث ضد النساء في مناطق النزاعات في المنطقة العربية، تتكون عضويتها من الدول الأعضاء وأصحاب الخبرة المتخصصين في مجال حماية المرأة أثناء النزاعات المسلحة على المستويين الإقليمي والدولي. اللجنة بمثابة مرصد يتابع أوضاع المرأة العربية في مناطق النزاعات ويوثق الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات والأطفال في النزاعات المسلحة، وذلك بالتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية، ويعمل على وضع البرامج الوقائية والإغاثية والقانونية لمواجهة الانتهاكات والمحاسبة عليها، وإصدار التقارير الدورية للمتابعة والتحليل». كما تمثل اللجنة صورة من صور دعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل التنفيذية لـ«حماية المرأة العربية: الأمن والسلام» وتنفيذ القرار رقم ١٣٢٥.

وبالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة جرى إعداد تصور حول آلية عمل لجنة الطوارئ تضمن الرؤية الحاكمة للجنة ورسالتها والهدف العام الذي يراد منها تحقيقه والمهام التي ينبغي لها تنفيذها. جوهر الرؤية تعزيز وتفعيل القرارات الأممية والعربية الخاصة بضرورة احترام حقوق النساء تحت النزاعات المسلحة وتعريف المجتمع الدولي والإقليمي بالمشكلات والآثار المترتبة على النساء من جراء اللجوء والنزوح والتشرد وحثه على تقديم المساعدات المادية والعون الفني. رسالة اللجنة هي التحول من مرحلة الإغاثة الى مرحلة التنمية لتحقيق الاستقرار النفسي والمعنوي والمادي للنساء تحت النزاعات المسلحة للحد من الآثار السلبية المصاحبة للجوء والنزوح والتشرد وتهيئة وتشجيع المتضررات للعودة إلى ديارهم عند ملائمة الظروف. الهدف العام الذي يراد من اللجنة تحقيقه هو ضمان بيئة صحية وسليمة للنساء تحت النزاعات المسلحة من خلال تقديم المساعدة اللازمة لتمكينهن من حقوقهن في الحماية من مختلف انماط التهديد التي تؤثر بشكل مباشر/غير مباشر على أمنهن وصحتهن النفسية والجسدية

والصومال والسودان وسوريا وتونس واليمن. وقد ساعد في تأسيس الشبكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة كرامة في عام ٢٠١٣. شارك العديد من ممثلي الشبكة في المنتدى.

٥- إعداد استراتيجية وخطة العمل التنفيذية «حماية المرأة العربية: الأمن والسلام»

أعدت جامعة الدول العربية الاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية التي حملت عنوان «حماية المرأة العربية: الأمن والسلام». وقد جرى اعتماد الاستراتيجية بموجب القرار رقم (٧٩٦٦) من قبل مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورة المجلس العادية الـ (١٤٤) والتي عقدت يوم ١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥. جوهر الرؤية الحاكمة للاستراتيجية هو «ضمان حق المرأة العربية في الحماية من كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوقات الحرب والسلام وحصولها على حقوقها كاملة دون تمييز، وتعزيز دورها في مجتمع تسوده العدالة والمساواة». كما يهدف إعداد استراتيجية عربية حول المرأة والأمن والسلام إلى وضع إطار عربي عام يعمل على استحداث بيئة حساسة للنوع الاجتماعي، ويحفز سائر الجهات العربية ذات الصلة وصانعي القرار على المستوى الإقليمي العربي وعلى المستوى الوطني في مختلف الدول العربية على العمل الفعلي لحماية المرأة من كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي تتعرض له خاصة في أوقات الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة.

إن الاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية التي حملت عنوان «حماية المرأة العربية: الأمن والسلام» قد أصبحت بمثابة حيز الزاوية الذي تستند عليه جهود الجامعة بالنسبة لتعزيز وضع المرأة فيما يتصل بالأمن والسلام في المنطقة العربية. وفي حقيقة الأمر أن أعمال مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية هي امتداد مباشر وترجمة مباشرة للاستراتيجية المذكورة. لذلك، بالإضافة لتسليط الضوء على رؤية الاستراتيجية وأهدافها العامة في الفقرات السابقة، أُضيفَ ملحقٌ للتقرير المائل يتضمن بياناً لمجالات الاستراتيجية: المشاركة - الوقاية - الحماية خلال ثلاث مراحل.

- وظروفهن المعيشية. هذا وتتضمن مهام اللجنة الآتي:
- تقديم الرأي والمشورة للجنة المرأة العربية والقيام بدعم توثيق ما تتعرض له النساء والفتيات من مصاعب أثناء النزاعات المسلحة، وتقديم توصياتها في هذا الشأن إلى لجنة المرأة العربية.
- إصدار بيانات وتقارير دورية للمتابعة والتحليل للمساهمة في وضع البرامج الوقائية والإغاثية والتدابير القانونية لمواجهة الانتهاكات والمحاسبة عليها.
- وضع توصيات بشأن الاحتياجات الإنسانية الملحة الخاصة بالنساء والفتيات مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات والحلول المبتكرة لتطوير أساليب تقديم المعونة الإنسانية في أوقات الأزمات.
- تيسير إجراء البحوث وتعديل السياسات في المجالات الرئيسية موضع الاهتمام بما في ذلك على سبيل المثال اللجوء والنزوح والهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات وحمايتهن من كافة أشكال العنف، ومواجهة الإرهاب.
- تحريك وتدعيم المساعي الدبلوماسية لإيصال المساعدات للسكان المتضررين من النزاعات.

٧- الدعوة لتأسيس الشبكة العربية لوسيطات السلام

بالإضافة لما سبق، تفاعلت جامعة الدول العربية مع جهود ومبادرات النساء في المنطقة فيما يتصل بالوساطة لحل النزاعات على المستوى المحلي والوطني خلال مرحلة النزاعات وخلال بدايات مرحلة ما بعد النزاعات، فأطلقت مبادرة تأسيس الشبكة العربية لوسيطات السلام في يوليو ٢٠١٩. الغاية من تأسيس الشبكة الاستفادة من طاقات النساء وقدراتهن المتميزة في التفاوض وفي مواقع الوساطة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، والسعي لتعزيز مشاركة النساء في الوساطة وتعزيز فعاليتها وتأثيرها وإبرازها مجتمعياً. تتألف الشبكة من أعضاء ترشحهم الدول الأعضاء وفقاً لمعايير الترشيح. تهدف الشبكة إلى الاستفادة من طاقات النساء وقدراتهن المتميزة في التفاوض وفي مواقع الوساطة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، والسعي لتعزيز مشاركة النساء في التفاوض وفي مواقع الوساطة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وتعزيز فعالية هذه المشاركة وتأثيرها وإبرازها مجتمعياً. هذا وخلال تأسيس الشبكة، جرى التأكيد على أن طبيعة عمل الشبكة ونجاحها في

تحقيق مهمتها وأهدافها يستلزمان دعم تضمين المرأة ومشاركتها في لجان مباحثات السلام والحوارات المحلية والوطنية والمنتديات التشاورية، وفي الدبلوماسية الوقائية وفي رصد وتنفيذ الاتفاقات. وينبغي أن يتحقق ذلك خلال مرحلتي تحضير عمليات السلام وتنفيذها، ولا ينبغي أن ينحصر في جولة معينة من المفاوضات أو الحوار الوطني. كما يستلزم نجاح الشبكة في أداء مهامها توفير الفرص المتساوية للمرأة في صنع القرارات المرتبطة بكافة مجالات السلم والأمن بما في ذلك عمليات التوفيق والتفاوض والوساطة للتأكد من معالجة المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنساء وضمان اتخاذ التدابير الخاصة وتفعيل الهياكل التمويلية اللازمة، والقضاء تماماً على العوائق التي تحول دون مشاركتهن، سواء بحكم القانون أو الممارسة. ولابد من التعاون بين الشبكة وبين الشبكة الدولية لوسيطات السلام، والشبكات الإقليمية التي تقاطع نشاطاتها مع نشاطات الشبكة، وذلك بهدف التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات.

٨- تصميم برامج بناء القدرات للبلدان الأعضاء فيما يتصل بالخطط الوطنية للمرأة والسلام والأمن

صممت جامعة الدول العربية برامج بناء القدرات للبلدان الأعضاء فيما يتصل بالخطط الوطنية للمرأة والسلام والأمن. وقد صُممت هذه البرامج بحيث تؤدي إلى رفع مستوى وعي النساء وإحاطتهن بمفهوم الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن. كما صُممت بحيث تسهم في تعزيز إدراك النساء للتحديات التي تواجههن ومخاطر النزاعات وكيفية إسهامهن في رفع مستوى الحماية الرسمية والواقعية للمرأة. ختاماً، وكما أوضحت الفقرات السابقة، فقد تقاطعت جهود الجامعة فيما يتصل بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن قد تقاطعت مع تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. أهم هذه القرارات قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ المؤرخ ٣١ أكتوبر/كانون الأول ٢٠٠٠ المعني بأجندة المرأة والأمن والسلام. كما تقاطعت جهود الجامعة مع القرارات اللاحقة ب القرار رقم ١٣٢٥ المتعلقة بالمرأة والأمن والسلام والتي أكدت على أهمية إشراك المرأة في جميع مراحل منع الصراع وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام. أهم هذه القرارات القرار ١٨٢٠ لعام ٢٠٠٨، والقرار ١٨٨٨ لعام ٢٠٠٩، والقرار ١٨٨٩ لعام ٢٠٠٩، والقرار ١٩٦٠ لعام

٢٠١٠، والقرار ٢١٠٦ لعام ٢٠١٣، والقرار ٢١٢٢ لعام ٢٠١٣، والقرار ٢٢٤٢ لعام ٢٠١٥، والقرار ٢٤٦٧ لعام ٢٠١٩. بعد بيان أبرز الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية لحماية المرأة وتعزيز أدوارها في بناء السلام والأمن في

المنطقة، ننتقل إلى بيان الأسس الفكرية التي استند عليها مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية.

القسم الثاني: المنطلق الفكري للمؤتمر وصلته بواقع المنطقة العربية الراهن

مرحلة النزاعات وخلال ما انقضى من مرحلة ما بعد النزاعات، لم تزل مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني غير متناسبة، وقد أدت النزاعات إلى زيادة اتساع الفجوة. في بعض المدن والقرى أيضا، قيدت قوى التطرف العنيف والإرهاب حركة النساء وحالت دون خروجهن للعمل، كما منعت النساء من المشاركة العامة بما في ذلك المشاركة الاجتماعية. مُنعت النساء من إطلاق مبادرات عامة من أي نوع. كما تعرضت ناشطات وقائدات المجتمع ممن شاركن في المطالبة بالإصلاحات الدستورية للتهديد على صفحات التواصل الاجتماعي ولحملات تشهير وتشويه شخصي واغتيال معنوي بغية إجبارهن على الابتعاد عن العمل العام. توقفت منصات عامة تقودها نساء عن العمل. عدد لا يستهان به من النساء المُعنفات غير قادرات على المشاركة نتيجة استمرار أثر الصدمة المعنوية الناتجة عن العنف الذي تعرضن له.

هذا، ومع أنه فرضت قيود على مشاركة النساء خلال مرحلة النزاعات، فقد بذلت النساء في المنطقة جهودا للوساطة ضمن سياق بناء السلام. وقد تضمن ذلك التفاوض من أجل وقف إطلاق النار. أحيانا، بذلت النساء هذه الجهود بالتنسيق مع مجالس الحكم المحلي. كما بذلت النساء جهودا استثنائية في المطالبة بالإفراج عن الموقوفين. أيضا، تفاوضت النساء مع المسلحين الذين وضعوا حواجز أمنية في بعض المناطق، وذلك للسماح بإدخال مواد الإغاثة والمساعدة. كما أسهمت النساء، في المنطقة في التفاوض مع الشباب الذي شارك في العنف المسلح والنساء اللاتي انتمين لشبكات التطرف العنيف لتسليم أسلحتهم والانخراط في المجتمع والمؤسسات الرسمية. هناك مجالات كثيرة تعتبر مشاركة النساء فيها محدودة أو غير متحققة أصلا. وإن غالبية هذه المجالات تتصل مباشرة بوضع المرأة وأمنها وسلامتها. بكلمات أخرى، إن عدم مشاركة النساء في هذه المجالات يزيد المخاطر والأضرار

جوهر المنطلق الفكري لمؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية أن تعزيز أدوار المرأة في مرحلة ما بعد النزاعات ينبغي أن يستند على أربعة أركان أساسية هي (أولا) المشاركة، (ثانيا) الوقاية، (ثالثا) الحماية، و(رابعا) الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار. تتسم هذه المجالات الأربعة تحديدا بأنها مجالات محورية تركز عليها معظم المقومات والعوامل التي تمكن المرأة من التمتع بحقوقها وأداء واجباتها. كما تتسم هذه الأركان بالتكامل فيما بينها. ولقد اختيرت هذه المجالات تحديدا في ضوء طبيعة الأضرار التي تعرضت لها النساء والفتيات خلال مرحلة النزاعات. الفقرات الآتية تتضمن شرحا لمعاني هذه المفاهيم فيما يتصل بوضع المرأة وأدوارها. كما تتضمن بيانا لمدى تراجع تحقق هذه الأركان الأربعة خلال مرحلة النزاعات وخلال ما انقضى من مرحلة ما بعد النزاعات.

أ- المشاركة

إن ما يعنيه مفهوم المشاركة هو أن تكون مشاركة النساء في جميع المجالات مشاركة كاملة. وهذا يتضمن المشاركة في المجال العام عموما. كما يتضمن المشاركة في الشأن السياسي بجميع أبعاده بما في ذلك التمثيل السياسي داخليا وخارجيا، والتفاوض والوساطة من أجل بناء السلام. كما يشمل المشاركة في الحياة الاقتصادية. وينبغي أن تكون مشاركة النساء عاكسة لعدد النساء في المجتمع ومؤهلاتهن التعليمية. كما ينبغي أن تكون متناسبة مع مشاركة الرجال.

مع بدء مرحلة النزاعات واهتزاز الاستقرار العام، حصلت انتكاسة مفاجئة إذ تعرضت النساء لعدوان وعنف متعدد الأبعاد، وكان من بين أهداف هذا العدوان والعنف إنهاء إسهامات النساء وأدوارهن في جميع المجالات. بسبب عدم توفير الأمن والأمان الشخصي الكامل للنساء خلال

التي تتعرض لها النساء ويزيد حدة تلك المخاطر. والعكس صحيح. ولعلنا نكتفي بذكر بعض هذه المجالات كأمثلة. يمثل مجال التفاوض ضمن سياق بناء السلام واحداً من المجالات التي هناك حاجة ماسة لرفع مستوى مشاركة النساء فيها. فلم تزل المرأة مستبعدة إلى حد كبير من التفاوض على السلام.^١ في عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة، لم تتحسن مشاركة المرأة في الوفود التفاوضية في السنوات الأخيرة. في عام ٢٠١٨، من بين ستة عمليات نشطة تقودها الأمم المتحدة أو شاركت في قيادتها، أُشركت النساء في ١٤ وفداً من ١٩ وفداً. على أن اتجاهات البيانات العالمية تظهر تقدماً بسيطاً. فبين عامي ١٩٩٢ و٢٠١٨، مثلت النساء ١٣ في المائة من المفاوضين و٣ في المائة من الوسطاء و٤ في المائة فقط من الموقعين في عمليات السلام الكبرى التي تتبعها مجلس العلاقات الخارجية.^٢

كما يعد مجال منع السلاح غير المشروع مجالاً آخر من المجالات التي من الضروري رفع مستوى مشاركة النساء فيها. في عام ٢٠١٨، بلغ إجمالي الإنفاق العسكري العالمي ١,٨ تريليون دولار.^٣ وجدير بالذكر أن إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ نص على هدف استراتيجي يتمثل في «خفض النفقات العسكرية المفرطة والسيطرة على الأسلحة المتاحة». ووفقاً لمراجعة أجريت للتقارير الوطنية عن تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على جميع مستوياته ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب المقدم في عام ٢٠١٨، يبين أن معظم البلدان (١١٧ من بين ١٢٠ بلداً قدمت تقارير) لديها أطر قانونية لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. من بينها ٥٤ بلداً أخذ في الاعتبار منظور النوع الاجتماعي في وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ لبرنامج العمل، و١٦ بلداً جمعوا بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي للتعرف على المخاطر الجنسانية المرتبطة بالتجارة غير المشروعة والاستجابة لها.^٤

ب- الوقاية

يعني مفهوم وقاية النساء اتخاذ جميع الخطوات ذات الطبيعة المعنوية والمادية التي تُكسب النساء المناعة والتحصين ضد المخاطر، وتحويل ابتداءً دون إلحاق الأضرار بهن. هناك قائمة كبيرة من الخطوات التي تحقق ذلك. وهي تشمل بناء الهياكل والمؤسسات وصياغة السياسات والإجراءات التي تساهم في تحقيق الوقاية. ومن أهم

خطوات وقاية النساء إصلاح البنية التشريعية باستمرار بحيث تكون متكاملة، وبحيث تضمن تجريم جميع صور الإضرار بالنساء والتي من بينها العنف المعنوي والمادي. كما تشمل خطوات وقاية النساء تمكين النساء اقتصادياً وتوفير العمل اللائق لهن. كما تتضمن هذه الخطوات إصلاح المناخ الثقافي والتعليم والتنشئة وذلك من خلال دمج منظور النوع الاجتماعي. ويتكامل مع ذلك وجود قضاء يتسم بالنزاهة الكاملة ونظام قضائي منظم يضمن وصول النساء للعدالة. كما يتكامل معه وجود سياسات وإجراءات تنفيذية تتسم بالكفاءة لضمان تنفيذ القوانين وإنفاذ أحكام القضاء وإنزال العقوبات بمرتكبي الجرائم والحيلولة دون الإفلات من العقاب.

أخيراً، وليس آخراً، إن من سبل وقاية النساء من الأضرار والعنف تحقيق وقاية المجتمع والنساء من التطرف العنيف. وتعني الوقاية من التطرف العنيف إكساب المجتمع المناعة ضد الأفكار المتشددة على نحو يمنع نمو هذه الأفكار. كما تعني الوقاية من التطرف العنيف اقتلاع جذور الأفكار المتطرفة من خلال الحوار المنفتح والنقاش القائم على التضمين والشمل وعدم الإقصاء والتهميش.

وإدراكاً للحاجة إلى نهج أكثر شمولاً في التعامل مع التطرف العنيف، صدرت استراتيجيات منع التطرف العنيف^٥ رسمياً في عام ٢٠١٦ مع التركيز على النهج القائم على المجتمع ومن القاعدة إلى القمة والتأكيد على الحاجة إلى دمج المنظور الجنساني. في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة خطة عمل بشأن منع التطرف العنيف استجابةً للمراجعة الرابعة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، والتي تضمنها قرار الجمعية العامة رقم ٦٨/٢٧٦ وقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤). وفي ١٥ يناير، قدم الأمين العام خطة العمل التي اقترحها إلى الجمعية العامة. في ١٢ فبراير ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة القرار المذكور والذي نص على «يرحب بمبادرة الأمين العام ويحيط علماً بخطة عمله لمنع التطرف العنيف». وقررت الجمعية العامة «إيلاء المزيد من النظر لخطة العمل لمنع التطرف العنيف».

وقد حدد برنامج العمل للأمين العام للأمم المتحدة سبعة مجالات عمل ذات أولوية. (١) الحوار ومنع الصراع. (٢) تعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون. (٣) إشراك المجتمعات. (٤) تمكين الشباب. (٥) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. (٦) التعليم وتنمية المهارات وتسهيل العمالة. (٧) الاتصالات والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

صوره بحيث تتمتع بأمن وأمان لا يقل عن الأمن والأمان الذي يتعرض له الرجال، بل ينبغي أن يزيد عنه. وكما بينا سابقا، من الحقائق التي يغفل عنها الكثيرون أن مستوى تعرض النساء والفتيات للمخاطر عموما ولاثار النزاعات خصوصا أعلى بكثير من مستوى تعرض الرجال له، وذلك نتيجة عوامل كثيرة. أي إنه يوجد عدم تناسب بين الأضرار الواقعة على النساء والفتيات خلال النزاعات والأضرار الواقعة على الرجال. وهذا يستلزم جعل البيئة العامة بيئة آمنة حامية للنساء. كما يستلزم تعزيز تشريعات وسياسات وإجراءات حماية النساء والفتيات. كما يستلزم توفير أدوات حماية مادية.

إن الإحصاءات العالمية فيما يتصل بالاعتداءات التي تمارس ضد النساء خلال مراحل النزاعات تثير قلقا شديدا فيما يتصل بمستوى الحماية الذي تحظى به النساء. فاعتباراً من عام ٢٠١٨، في الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، يُشتبه في أن أكثر من ٥٠ طرفاً من أطراف النزاع قد ارتكبت أو حرّضت على أنماط الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. كما قدرت دراسة سابقة أجريت عام ٢٠١٤ أن واحدة على الأقل من كل خمس نساء لاجئات في أوضاع إنسانية معقدة قد تعرضت للعنف الجنسي. إن هذه الأرقام تدل دلالة واضحة على أن النساء لا يحظن بالحد الأدنى من الحماية التي من الواجب أن يتمتعن بها. خلال سنوات النزاعات واهتزاز الاستقرار العام، انهارت الحماية التي كانت النساء يتمتعن بها. وقد استهدفت موجة التطرف والعنف هذه النساء استهدافاً خاصاً. ابتكرت منظمات التطرف والإرهاب نماذج من العدوان والعنف جديدة. في بعض المناطق مارست سببي النساء، كما مارست الاسترقاق والاعتقال والتعذيب والختف. عانت النساء التشريد والإخراج القسري من بيوتهن ومن قراهن ومدنهن وجرى إسكانهن في مراكز لجوء. وفي مراكز اللجوء، كانت النساء والفتيات والأطفال على رأس قائمة من يعاني من اللاجئين. في مراكز اللجوء، تعرضت النساء والفتيات للسرقة والتحرش والاعتداء بالأسلحة البيضاء والقتل. تعرضت طبيبات للقتل المتعمد في انتهاك صارخ لأبسط قواعد الإنسانية ولجميع الأعراف والمواثيق الإنساني. كما جرى اغتيال عضوات في المجالس التمثيلية. في إحدى البلدان العربية، ومع أن النزاع قد انحسر نسبياً خلال النصف من عام ٢٠١٨، ارتفعت حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بنسبة ٧٠٪. بجانب ذلك، أجرت أطر التطرف والعنف والإرهاب تعديلات على نهجها تجاه المرأة

في المنطقة العربية، خلال عشرية النزاعات، فقدت النساء كثيراً من المكتسبات التي حققنها على مستوى الوقاية خلال الفترة السابقة على عشرية النزاعات. تعطل تنفيذ كثير من الاتفاقات والمعاهدات التي تهم في تحقيق الوقاية. كما تعطلت وتراجعت عملية إصلاح البنية التشريعية التي كانت تهدف إلى رفع مستوى الوقاية القائم وتوسيع نطاقها. وفي بعض البلدان تعطل العمل في كثير من مؤسسات القضاء مما أدى إلى حرمان النساء من الوصول إلى العدالة الناجزة. أيضاً، تراجع التمكين الاقتصادي وبرامج التمكين الاقتصادي لاسيما وقد توقف عدد كبير من منظمات المجتمع المدني عن العمل. كما ارتفعت نسبة التسرب من التعليم بين الفتيات والبنات. كما عادت أطروحات التطرف العنيف تنتشر بين أجيال الشباب والشابات وبين الأسر في كثير من المدن والمحليات لاسيما بعد ظهور موجة تطرف وإرهاب جديدة. لقد أدى تدهور الوضع الأمني والقيود التي فرضتها منظمات التطرف العنيف والإرهاب إلى فقدان الكثير من النساء وظائفهن في القطاع العام والقطاع الخاص. وقد أدت الصراعات إلى ولادة أشكال جديدة للتطرف العنيف بمفاهيم أكثر تشوّهاً عن الأدوار الاقتصادية للمرأة داخل البيت وخارجه.

يضاف إلى ذلك أن البنية التشريعية لمعظم بلدان المنطقة العربية تتسم بأنها غير متكاملة إذ لا تتضمن قوانين كافية لتجريم العنف ضد المرأة. إن عدد البلدان العربية التي تتضمن قوانين تجرم العنف ضد المرأة صراحة قليل للغاية. معظم تشريعات البلدان العربية لا تتضمن سلماً للعقوبات يتناسب مع أنواع الجرائم المرتكبة ضد النساء.

هنا، من المهم أن نتذكر أنه على الرغم من أن مستويات وقاية النساء من الأضرار والعنف قد تراجعت في معظم بلدان المنطقة خلال مرحلة النزاعات، فإن النساء أنفسهن استمررن في بذل جهود تهدف إلى توفير الوقاية. كنتيجة لهذه الجهود صاغت بلدان عربية، مثل لبنان، استراتيجيات وخطط عمل وطنية للوقاية من التطرف العنيف، ودمجت منظار النوع الاجتماعي في هذه الاستراتيجيات دمجا واسع النطاق. وقد كان لمنصات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة دور قيادي في اقتراح وإعداد وصياغة هذه الاستراتيجيات.

ت- الحماية

المقصود بالحماية ضمان وجود مقومات معنوية ومادية تؤمن النساء والفتيات في مواجهة العنف المحتمل بكل

من خلال استحداث نهج الاستعباد الشخصي والجنسي واستخدامه كوسيلة لغرس الهلع في وعي المجتمع، وكوسيلة لتعزيز نهج جذب الأعضاء الجدد. كما جرت ممارسة الاغتصاب الفردي والجماعي المنهجي للأغراض نفسها. تعرضت النساء لهجوم في الإنترنت. كما تعرضت النساء، لا سيما الناشطات والمدافعات، للإهانة والتشهير والابتزاز والتهديد.^{vii}

ولا يفوتنا أيضا أن نشير إلى أنه مع أن المرأة نفسها لم تحظ بالحماية الكافية خلال مرحلة النزاعات، فإنها هي نفسها قد بادرت إلى توفير وسائل تأمين مجتمعاتها وحمايتها. واصلت النساء ضغوطهن لإصدار تشريعات تسبغ المزيد من الحماية للنساء والفتيات والأطفال. فحصل بالفعل قدر من الإصلاح التشريعي تضمن تجريرا لبعض ممارسات العنف التي لم تكن مجرمة، وتشديدا لعقوبات المنزلة على بعض تلك الممارسات، كما هو الحال بالنسبة للتحرش وتزويج القاصرات. وقد أثمر الضغط الذي مارسه النساء في الساحة التشريعية والسياسية ثمارا واضحة على مستوى توسيع نطاق الحماية وتعزيزها كما وكيفا. فكثرت لجهود النساء المجتمعية، أصدر عدد لا بأس به من البلدان العربية خطة العمل الوطنية تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٠٠٠. وهذا يشمل فلسطين والعراق والأردن وتونس ولبنان. كما خطت عدة بلدان عربية خطوات باتجاه تنفيذ برامج احتساب القيمة الاقتصادية لآثار العنف ضد المرأة التي يتحملها المجتمع والاقتصاد القومي.

ث- الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار

المقصود بالإغاثة والتعافي توفير الخدمات والتدابير ذات الطابع المعنوي والمادي وصولا إلى إزالة آثار الأضرار المعنوية والمادية التي لحقت بالنساء ضمن سياق النزاعات والتي لم يزل الكثير منها مستمرا خلال ما انقضى من مرحلة ما بعد النزاعات. يشمل ذلك الاستمرار في تقديم الخدمات للنازحات واللاجئات اللاتي لم يزلن في مخيمات اللجوء. كما يتضمن بذل الجهود في سبيل استكمال عودة النازحات واللجئات إلى ديارهن. هناك أيضا حاجة ماسة لتوفير وسائل الاستشفاء والأدوية للمرضى، وتوفير الخدمات الطبية لأصحاب التحديات الخاصة منهن. وهناك أيضا حاجة لتوفير الرعاية النفسية لمن يعانون بسبب الصدمات النفسية نتيجة العنف بصوره المختلفة. يتكامل مع ذلك كله ترميم منصات المجتمع المدني النسائية وشبكات العمل النسائية التي تأثرت سلبا بسبب النزاعات.

إن جهود إغاثة المتضررين بالنزاعات لاسيما النساء والفتيات والعبور بهم إلى حالة التعافي، على مستوى العالم، لم تزل غير متناسبة مع حجم المعاناة والأضرار الواقعة على ضحايا النزاعات وعلى رأسهم النساء والفتيات، ومع أن السنوات الأخيرة قد شهدت تحسنا، فهو تحسن محدود. في عام ٢٠١٩، احتاج / طلب ما يقرب من ١٣٢ مليون شخص المساعدة والحماية الإنسانية، بما في ذلك ما يقدر بنحو ٣٥ مليون امرأة وشابة وفتيات ممن احتاجوا إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة، وتدخلات لمنع العنف القائم على الجنس والرد على احتياجات الناجين. وفي عام ٢٠١٨، أقرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) سياستها الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، مما ساهم في تقدم النهوض بالمساواة بين الجنسين في العمل الإنساني. قبل عام ٢٠١٨، شمل أقل من نصف الاستجابات الإنسانية تحليل النوع الاجتماعي والبيانات ذات الصلة. في عام ٢٠١٨، أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن ٩٥ في المائة من تقارير التقييمات العامة للاحتياجات الإنسانية تشير إلى العنف القائم على نوع الجنس أو تتضمن شكلا من أشكال التحليل الجنساني. ومع ذلك، إن ٢٨ في المائة فقط من هذه التقارير عبرت عن الأثر التفاضلي الذي تواجهه النساء والرجال والفتيات والفتيان في الأزمات وكذلك العوامل الأساسية التي تؤثر على القابلية للتأثر.

وبالنسبة للمنطقة العربية، تظهر الإحصاءات الحاجة إلى مضاعفة جهود الإغاثة والعبور بالمواطنين الذين تعرضوا للمعاناة إلى مرحلة التعافي، مع ملاحظة أن أكثر المواطنين تعرضا للمعاناة هم النساء، ومع ملاحظة أن النساء أيضا هن من يتحملن القدر الأكبر من معاناة بقية أعضاء الأسرة لاسيما الأطفال. في سوريا، بالإضافة إلى ٦,١ مليون حركة نزوح سجلت في ٢٠١٨، هناك نحو ٢,٦ مليون نازح يقيم أغلبهم في خمس محافظات (ريف دمشق وإدلب وحلب ودمشق واللاذقية). ويعيش نحو ١٥٠,٨٧١ (أو ١٤ بالمئة من إجمالي عدد النازحين في ٩٦٨,٩ مركزا للإيواء النازحين تشمل ٩٤٦,٥ تجمع غير رسمي و٣١,٢. مخيما و٨١,٠١ مركز إيواء جماعي و١٨١ مركز استقبال وعبور.^{viii} في ديسمبر ٢٠١٨، قدر عدد النازحين بالعراق بمليونين نسمة.^{ix} زُرعت الألغام والعبوات الناسفة في قلب المدن. مئات المواطنين وعلى رأسهم الأطفال والنساء قتلوا وأصيبوا نتيجة انفجار الألغام وبقايا المتفجرات الحربية. في مدينة بنغازي، تسببت الألغام وبقايا المتفجرات في مقتل عشرات الأشخاص بما في ذلك الفتيات والنساء والأطفال

والرجال المدنيين والعسكريين وسببت عاهات وإعاقات دائمة لعشرات من مختلف الشرائح العمرية. أما في سوريا، فيتعرض واحد من كل شخصين لخطر المتفجرات. ووفقا للتقديرات السكانية الحالية، يعيش ٢,١٠ مليون شخص من الرجال والنساء والفتيان والفتيات في ٩٨,٠١ مجتمعاً أُبلغت عن تلوث بالمتفجرات الخطرة خلال العامين الماضيين.*

أما اليمن فقد تعرض المجتمع لانهايار في الأمن الغذائي ودفع به النزاع إلى حافة المجاعة. وبناء على المعلومات التي استخلصتها منظمة الأغذية العالمية في ٢٠١٩، فإن الأطفال تعرضوا لنقص التغذية الحاد. وسيحتاج نحو ٦٧٪ (٢٠ مليون شخص) من مجمل عدد السكان البالغ عددهم ٢٩,٩ مليون نسمة إلى مساعدة عاجلة لإنقاذ حياتهم وسبل عيشهم. ويعاني نحو ٧,٤٠٠,٠٠٠ شخص من سوء التغذية، أي ما يقارب ربع عدد السكان، معظمهم في المرحلة الحادة. وقد تجاوزت معدلات سوء التغذية الحادة عتبة الطوارئ التي حددها منظمة الصحة العالمية بنسبة ١٥٪ في خمس محافظات ونحو ٣٪ من عدد المديريات التي سجلت فيها مستويات حرجة من سوء التغذية. هذا ويحتاج مليوناً طفاً دون سن الخامسة و١,١ مليون امرأة حامل ومرضعة إلى العلاج العاجل للبقاء على قيد الحياة. ٤ طفل يعانون سوء التغذية الحاد* . ويعد قطاع الزراعة من بين أكثر القطاعات تضرراً، وقد تعرض الإنتاج الغذائي المحلي للخطر الشديد. أما في العراق، فقد خلصت دراسات أجريت في نهاية ٢٠١٨ إلى أن الانخفاضات الكبيرة في كمية المياه وجودتها في عام ٢٠١٨ قد أثرت في ٢٥٪ من إجمالي السكان (نحو ١,٩ مليون شخص)، وأدت إمدادات المياه الملوثة في مدينة البصرة إلى تقديم أكثر من ١١,٠٠٠ شخص إلى المستشفى مع أعراض الجهاز الهضمي. أما في سوريا، فقد قُدر في ٢٠١٩ أن عدد من يعانون انعدام الأمن الغذائي في عموم البلاد ٥,٦ مليون شخص.^{xii}

ليس هذا فحسب، بل إن الأوبئة والأمراض الخطيرة كالكوليرا قد استوطنت وأدت إلى وفاة أعداد من الأنفس البريئة بينما سببت أضراراً ممتدة لأعداد كبيرة أخرى. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، أُبلغت وزارة الصحة العامة والسكان في اليمن^{xiii} عن أن العدد الإجمالي التراكمي لحالات الكوليرا المشتبه بها من ١ يناير ٢٠١٨ إلى ١٦ يونيو ٢٠١٩ هو ٧٧٩,٨٤٩ مع ١١٧٨ حالة وفاة مرتبطة (CFR ١,١٥٪). يمثل الأطفال دون الخامسة ٢٢,٧٪ من إجمالي الحالات المشتبه فيها خلال عام ٢٠١٩. في عام ٢٠١٩، أثر تفشي المرض على ٢٢ من ٢٣ محافظة و٢٩٩ من ٣٣٣ مقاطعة

في اليمن. في ٢٠١٩، أُبلغت الوزارة عن ٢.٢٦٤ حالة يشتبه في إصابتها بالكوليرا مع ١٥ حالة وفاة مرتبطة بها خلال الأسبوع الوبائي ٢٤ (١٠ إلى ١٦ يونيو) من عام ٢٠١٩، مع ١٤٪ من الحالات المبلغ عنها خطيرة. من الأسبوع ٨ في عام ٢٠١٩، بدأ اتجاه حالات الإصابة بالكوليرا التي تم الإبلاغ عنها أسبوعياً في الارتفاع وبلغ ذروته في أكثر من ٢٩,٥٠٠ حالة في الأسبوع ١٤. وخلال الأسابيع من ١٥ إلى ٢١، انخفضت أعداد الحالات المشتبه فيها، ولكن من الأسبوع ٢٢ إلى ٢٤، زاد اتجاه الحالات المشتبه فيها مرة أخرى. في سوريا، في عام ٢٠١٩، «زاد عدد المحتاجين للمساعدة في القطاع الصحي من ١١,٣ مليون إلى ١٣,٢ مليون شخص».^{xiv} وقد «أُبلغ عن ظهور الحصبة والإسهال الدموي الحاد وحمى التيفوئيد في محافظات الحسكة والرققة ودير الزور وحلب وإدلب خلال عام ٢٠١٨. كما أُبلغ عن حالات التهاب الكبد (٨) في عفرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وفي درعا خلال النصف الثاني من العام. وقد أدت الأزمة إلى عودة ظهور حالات مرض الليشمانيا في جميع أنحاء سوريا».^{xv}

أيضاً، حصلت مشكلات كبرى في بنية قطاع الخدمات الصحية. الكثير من المشافي والوحدات الصحية والمعامل الطبية تعرضت للدمار الجزئي أو الكامل. انقطع رفد الساحة الصحية بعدد كبير من الأدوية الأساسية التي تستخدم لمعالجة أمراض شائعة. في العراق، وفقاً لبيانات وزارة الصحة في نهاية ٢٠١٨، فإن ٣٢٪ من المستشفيات و١٤٪ من مراكز الرعاية الصحية الأولية دمرت في نينوى، بينما ٣٥٪ من مراكز الرعاية الصحية الأولية في كركوك لا تعمل، و١٧٪ من المستشفيات في الأنبار تعمل جزئياً فقط.^{xvi}

أما في سوريا، فقد رصدت دراسات أجريت أيضاً في نهاية ٢٠١٨ أن نحو ٤٦٪ من المرافق الصحية في سوريا - بما في ذلك خدمات صحة الأم - «تعمل بشكل جزئي أو لا تعمل على الإطلاق، ويذكر أن ١٦٧ مرفقاً صحياً قد دمرت تماماً. وبالمثل، ساهم النزوح في تخفيض عدد الموظفين الطبيين المؤهلين في بعض المناطق بنسبة تصل إلى ٥٠٪، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التراجع في إمكانية تقديم المساعدة الطبية الجيدة».^{xvii} كما أشار تقييم حديث للإعاقه بين البالغين في غرب حلب ومحافظتي إدلب والرققة إلى معدل انتشار يبلغ ٣٪، وهو ضعف المعدل العالمي. بالإضافة إلى ذلك، بين التقييم أن ٤٥٪ من الأشخاص الذين غطاهم الاستطلاع في المتوسط والذين أصيبوا بجروح خلال الأزمة السورية من المتوقع أن يعانون من إعاقه دائمة كالبتر وإصابة الجبل الشوكي وإصابة الدماغ.^{xviii}

أما المقصود بإعادة الإعمار إصلاح البنية العمرانية التي أصيبت بالدمار على أن يرافق ذلك إصلاح مجتمعي سكاني يضمن استعادة الموائل التي أصيبت وفي نفس الوقت استعادة الروابط الاجتماعية للمجتمعات التي كانت تسكن تلك الموائل. إن إعادة الإعمار عملية يجب أن ينخرط فيها النساء والرجال على قدم المساواة سواء خلال مرحلة التخطيط ووضع الاستراتيجيات أو خلال مرحلة التنفيذ. كما يجب إشراك النساء في حوكمة إعادة الإعمار إشراكا واسع النطاق. إن إعادة الإعمار وحدها قد تمتد من ١٠ إلى ٢٠

سنة. هذا، وتواجه البلدان العربية تحديات حوكمية لا يستهان بها فيما يتصل بملف إعادة الإعمار التي ستُنَفَّذ في الدول التي شهدت نزاعات وتعرضت بنيتها التحتية والعمرانية للتدمير. ولا شك أن مآل جهود إعادة الأعمار أمر مصيري بالنسبة لهذه الدول وستكون له تداعيات كبيرة ممتدة على مستقبلها وعلى وضعها الإقليمي. وبناء على تقديرات صدرت في ٢٠١٨، ٢٠١٩، تبلغ الكلفة التقديرية لإعادة الإعمار في أربعة دول فقط نحو ٦٨٨ مليار دولار.

الجدول رقم (١): كلفة إعادة الإعمار في أربعة دول عربية (بالمليار دولار)

البلد	كلفة إعادة الإعمار	المصدر	تاريخ التقدير
سوريا	٤٠٠	الأمم المتحدة والحكومة السورية	٢٠١٩
اليمن	١٠٠	الحكومة اليمنية وخبراء	فبراير ٢٠١٩
ليبيا	١٠٠	البنك الدولي	٢٠١٩
العراق	٨٨	وزارة التخطيط العراقية	فبراير ٢٠١٨
الإجمالي	٦٨٨		

لقد دمرت النزاعات جزءا كبيرا من البنية التحتية المعمارية في كل من سوريا واليمن وليبيا والعراق والصومال. ووفقا للبنك الدولي، فإن ما يربو على ثلث البنية التحتية في سوريا تعرض للدمار الكامل، وهذا يتضمن مرافق التعليم والرعاية الصحية. البنية التحتية في غزة أيضا متهاكة ومدمرة نتيجة الاجتياحات السابقة. وقد بلغ الدمار مستويات غير مسبوقة. ونتيجة الجوار الإقليمي والاعتماد الاقتصادي المتبادل وطبيعة رأس المال الإقليمي المتجاوز للأقطار، فإن جميع البلدان العربية ستكون معنية بعمليات إعادة الإعمار بصورة أو بأخرى. هذا فضلا عن أن عددا كبيرا من بلدان العالم والمؤسسات الدولية ستنخرط في العملية بداها سواء من خلال تقديم المساعدات و/أو تصميم عمليات إعادة الإعمار ومراقبتها و/أو تنفيذها. كما سينخرط القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الخارجي ممثلا بشركات أجنبية وشركات عابرة للجنسيات في عمليات إعادة الإعمار. ومن البديهي أنه إذا لم يستند تنفيذ عمليات إعادة الإعمار إلى أعلى معايير الحوكمة على مستوى المؤسسات الرسمية والأجنبية، وشركات القطاع الخاص المحلي والخارجي، فإن

ضعف الإدارة ونقص الخبرة الحوكمية وممارسات الفساد قد تؤدي إلى عدم إنفاق أموال المساعدات على الأغراض المقررة. ومما يزيد من خطورة هذا التحدي الحكومي ما سبق ذكره أعلاه من تراجع حوكمي حاد أصاب المؤسسات الرسمية وشركات القطاع الخاص. بعد استعراض المنطلق الفكري للمؤتمر، ننتقل إلى استعراض أعمال المؤتمر والكلمات التي أُلقيت فيه، وخلصات جلساته.

القسم الثالث: أعمال المؤتمر \ الكلمات الافتتاحية

المرأة وطلاب الأعضاء على تشجيع دور المرأة في مراحل السلم وبعد فترات الصراع في المنطقة العربية ودعمها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية مشيرة إلى أن هذه القرارات تنص على حماية المرأة. وأوضحت السيدة/ فرانسيس جاي أن دور المرأة سيظل يحتل مرتبة متقدمة موضحة أن هناك أولويات يجب أن تعطى للمرأة لتلبية احتياجاتها.

بعد ذلك انتقلت السيدة/ فرانسيس جاي إلى تناول أبرز التحديات والمجالات التي ينبغي أن تحظى بأولوية فيما يتصل بتعزيز أدوار المرأة خلال مرحلة ما بعد الصراع. في هذا الشأن قالت إن هناك حاجة إلى بذل الجهد لمبدأ العدالة وإعادة الإعمار وتجريم العنف ضد المرأة وتحسين الوضع بالنسبة للمرأة موضحة أن التركيز على حق المرأة ليس كما ينبغي. وقد شددت الانتباه إلى أن العالم يوجد به ظواهر عديدة بشأن المرأة فيما بعد فترات الصراع ومساعدتها على مواجهة التحديات وتشجيع البرامج التي تعمل على تحسين وضع المرأة وأن يكون لها دور في الحماية وكسب سبل المعيشة. وتابعت أن هناك برامج لمساعدة الضحايا إلى جانب إعادة البنية الأساسية للأشخاص وتشجيع المرأة للاضطلاع بأدوار مهمة تساعد من خلالها في تقدم المجتمع، مشيرة إلى أهمية الإرادة السياسية لتحقيق تطلعات المرأة.

٣- كلمة سعادة السيد/ إيفان سوركوس – رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية مصر العربية
في البداية، أشار السيد/ إيفان سوركوس إلى أن التعاون مع جامعة الدول العربية يحظى بأولوية من جانب الاتحاد الأوروبي. وأوضح أن الاستراتيجية الخارجية للاتحاد الأوروبي تركز على السلم والأمن في العالم، منبها إلى أن النزاعات تعرض المصالح المشتركة للتهديد. وأضاف أن الهدف المشترك يتمثل في الاستقرار والأمن موضعا التزام الاتحاد الأوروبي بالسلم وتحقيق التنمية المستدامة بشكل دائم وان ذلك لن تحقق إلا بالالتزام بحقوق المرأة.

كما سلت السيد/ إيفان سوركوس الضوء على أهمية إقرار احتياجات المرأة وإحداث التغيير الإيجابي وتمكين النساء وتحقيق الانتعاش والتعافي لبناء السلم وإحداث التنمية المستدامة أثناء النزاعات وبعدها. وفي هذا الصدد، أبرز السيد/ إيفان سوركوس أهمية إشراك النساء في القضايا

١- كلمة سعادة السيدة/ دينا دواي - مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة بقطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية

ألقى السيدة/ دينا دواي كلمة الترحيب التي تضمنت تعريفاً بمؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية، وقد استهلته كلمتها ببيان السياق الذي انعقد فيه المؤتمر. وفي ذلك أوضحت أنه خلال الفترة ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٩، شهدت المنطقة العربية أزماتٍ على مستوى السلم والأمن باندلاع نزاعات وتجدد النزاع في بلدان أخرى ودخول بعض البلدان في حالة عدم استقرار استمرت لسنوات. ومع احتدام الأزمات، واجهت النساء في المنطقة تحديات غير مسبوقه. تعرضت النساء إلى عنف غير مسبوق كما وكيفا. على الرغم من ذلك، أصرت النساء على مواجهة تحديات مرحلة النزاعات. باشرت النساء أدوارا متنوعة في خدمة مجتمعاتهن وأطلقن مبادرات لا حصر لها. وقد انصب معظم تلك المبادرات على التخفيف من المعاناة، والحماية، وحل مشكلات أمنية موضعية، وتسوية نزاعات محلية وطنية، والتمكين. ومع انحسار النزاعات نسبيا وبداية دخول المنطقة في مرحلة ما بعد النزاع، بدأت النساء يواجهن تحديات ومخاطر جديدة.

بعد ذلك استعرضت السيدة/ دينا دواي بعض أهداف المؤتمر. وقد ذكرت أن المؤتمر يهدف إلى استشراف سبل مشاركة المرأة في بناء سلام مستدام. كما إن المؤتمر يهدف إلى صياغة السياسات التي تسهم في عدم حصول انتكاسات والانزلاق مجددا للعنف.

سلطت السيدة/ دينا دواي الضوء على المنطلق الفكري لمؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية. وقد ذكرت أن تعزيز أدوار المرأة في مرحلة ما بعد النزاعات ينبغي أن يستند على أربعة أركان أساسية هي المشاركة والوقاية والحماية والإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار

٢- كلمة سعادة السيدة/ فرانسيس جاي ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في مستهل كلمتها، تناولت السيدة/ فرانسيس جاي العلاقة المباشرة بين تعزيز دور المرأة والتنمية. وقالت إن تعزيز دور المرأة وتمكينها مهم جدا في فترات النزاعات وما بعدها، مؤكدة أهمية هذا الموضوع لإحداث التنمية ومشيرة إلى قرارات مجلس الأمن التي ركزت على دور

في الأنشطة المختلفة. في هذا الشأن تناولت السيدة/ هيفاء أبو غزالة أهمية صياغة برامج تدريبية للأجيال الجديدة ترسخ لأفكار عدم التمييز ومشاركة المرأة في المجتمع. كما بينت السيدة/ هيفاء أبو غزالة أنه من الضروري أن تعمل الدول التي تشهد نزاعات في منطقتنا العربية على الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي تمكنت من منح المرأة دور أكبر في مرحلة ما بعد النزاع. وفي هذا الصدد، قالت السيدة/ هيفاء أبو غزالة إن تبادل الخبرات والممارسات المثلى سيمكن منطقتنا من رسم خريطة طريق واضحة لتخطى كل الصعوبات في هذه المجال. بعد ذلك، تناولت السيدة/ هيفاء أبو غزالة أبرز التحديات التي تواجه تعزيز أدوار المرأة. وقالت إن «هناك عدد كبير من التحديات التي تواجه تنفيذ تلك الاستراتيجيات التي تمنح المرأة دورا أكبر بعد انتهاء النزاع، وتشمل هذه التحديات ضعف الموارد المالية، وقلة الوعي والإحاطة بقضايا النوع الاجتماعي في ظل الثقافات السائدة في المجتمع. ووفقا للسيدة/ هيفاء أبو غزالة، تشمل هذه التحديات ضعف التنسيق بين منظمات الأمم المتحدة المختلفة والمجتمع المدني والدول، بالإضافة إلى الصعوبات الخاصة بقلة توافر المعلومات النوعية والكمية حول المشكلات والانتهاكات التي تواجهها المرأة في مناطق الصراع، إلى جانب محدودية دور النشطاء والمنظمات غير الحكومية على المستويات المحلية. وقد ذكرت أن هذه التحديات المعروفة لخبراء ونشطاء النوع الاجتماعي يمكن تجاوزها بتضافر الجهود والعمل الجماعي من أجل واقع أفضل للمرأة العربية. كما قالت السيدة/ هيفاء أبو غزالة إنه «في السياق العربي، واجهت المرأة العربية في السنوات الأخيرة معاناة كبيرة في ظل ما تشهده بعض بلداننا العربية من نزاعات مسلحة، ولعل الممارسات التي انتهجتها المنظمات الإرهابية ضد المرأة في منطقتنا واستهدفت من خلالها النساء لتوضيح بجلاء الدرجة التي وصلت إليها هذه الانتهاكات في المنطقة». كما أوضحت السيدة/ هيفاء أبو غزالة أن هذه المنظمات اتبعت ممارسات ممنهجة من سبني واسترقاق واغتصاب وزواج قسري وحبس واعتقال وتعذيب وخطف، «كما يظل حاضرا أمام أعيننا معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يرسم أبشع صورة في سجل انتهاكات حقوق الإنسان لما يقوم به ضد الشعب الفلسطيني بصورة عامة والمرأة الفلسطينية بصورة خاصة». كما قالت: «إنه بالرغم من معاناة المرأة خلال مرحلة النزاع المسلح، فإنه يتم تجاهل دورها في الأنشطة والبرامج التي يتم تنفيذها في مرحلة ما بعد

الأساسية والمشاركة مع الرجال على قدم المساواة في القضايا التي تهتم مجتمعاتها. وأوضح أن التزام الاتحاد الأوروبي بقضايا المرأة هو جزء أساسي من التزام دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب السلام والأمن ودعم المشاركة الكاملة وحماية النساء، داعيا إلى تأسيس شراكات في هذه المجالات باعتبارها خطوة مهمة لدعم خطة العمل الوطنية للدول والمنظمات. وقال إن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى دعم المرأة في النزاعات وما بعدها من خلال العدالة الانتقالية وحشد الموارد التي تحمي حقوق المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ومواجهة العنف ضد المرأة.

بعد ذلك انتقل السيد/ إيفان سوركوس لتناول مسألة العنف ضد المرأة. واستعرض جهود الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع العديد من الدول العربية ودول العالم والمنظمات والتي يمكن الاستفادة منها في مجال مكافحة العنف ضد المرأة. وقد ذكر أنه يتم تخصيص جزء من الموارد لبرامج حماية وتمكين المرأة والبرامج الانمائية في مناطق النزاع وما بعدها.

٤- كلمة معالي السيدة/ السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

استهلت السيدة/ هيفاء أبو غزالة حديثها بالتركيز على مسألة منهجية وهي ضرورة الموازنة بين الاعتناء بإصدار القرارات في جهة، وبين الاعتناء بالتطبيقات العملية لاسيما فيما يتصل بدمج منظور النوع الاجتماعي دمجا شاملا. قالت السيدة/ هيفاء أبو غزالة «إنه مع ترقب منطقتنا لانتهاء هذه المرحلة الصعبة والانتقال لمرحلة ما بعد النزاع، نرى ضرورة تخطي فكرة استصدار قرارات دولية جديدة تدعم دور المرأة، والتركيز على عدة محاور منها الاستمرار في عملية الدمج والتأسيس على المستوى الوطني». وأوضحت أن مسألة دعم قدرات المرأة على المستوى الاقتصادي بعد انتهاء الصراع تمثل أولوية وينبغي أن تحظى باهتمام المجتمع الأممي والمنطقة العربية تحديدا خلال عمليات بناء السلام وصياغة برامج التنمية المستدامة. وقد دعت السيدة/ هيفاء أبو غزالة إلى دمج منظور النوع الاجتماعي في برامج التعاون الاقتصادي بالإضافة إلى تأهيل وتدريب النساء لزيادة فرصهن في تحسين أوضاعهن الاقتصادية. كما سلطت السيدة/ هيفاء أبو غزالة الضوء على ضرورة أن تتضمن استراتيجيات تعزيز دور المرأة بعد انتهاء النزاع قسما خاصا يتعلق بتكثيف برامج التدريب الخاص بمشاركة النساء

النزاع، فالإحصائيات تشير إلى أن نسبة مشاركة المرأة متواضعة في عمليات التفاوض الخاصة بعمليات السلام، وعمليات نزع السلاح والتسريح والإدماج، وعمليات إعادة الإعمار والبناء الاقتصادي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع». وأضافت أن قرار مجلس الأمن الهام رقم (١٣٢٥) لعام (٢٠٠٠) قد توخى إصلاح هذا الخلل، وحث الدول على زيادة تمثيل المرأة في المؤسسات الوطنية والإقليمية وآليات منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، كما تبع ذلك العديد من القرارات التي هدفت جميعها إلى حماية المرأة خلال النزاع وتعزيز الدور الذي تقوم به بعد انتهائه. في ختام كلمتها، استحضرت السيدة/ هيفاء أبو غزالة جهود جامعة الدول العربية وأبرز إنجازاتها في مجال تعزيز دور المرأة وحمايتها. في هذا الصدد، نوهت السيدة/ هيفاء أبو غزالة بإنشاء لجنة المرأة العربية عام ١٩٧١. كما نوهت بإعداد الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل التنفيذية المعنونة «حماية المرأة العربي: الأمن والسلام». كما أشادت بإنشاء لجنة طوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة بالمنطقة العربية. وأوضحت السيدة/ هيفاء أبو غزالة أن مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية يأتي ختاماً لرحلة ممتدة من العمل المشترك بين جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار مشروع مشترك لتعزيز قدرات الأمانة العامة في مواجهة الأزمات في المنطقة العربية، كما يمثل هذا المؤتمر جزءاً من جهود الدول العربية والأمانة العامة المستمرة لدعم دور المرأة بصورة عامة وخلال النزاعات المسلحة والحروب بصورة خاصة.

٥- كلمة معالي السيدة/ الدكتورة مايا مرسى - رئيسة المجلس القومي للمرأة في مصر

في كلمتها الافتتاحية، أكدت السيدة/ مايا مرسى أن «تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام يتطلب مشاركة المرأة في جهود السلام ليس من حيث الأعداد والنسب المئوية فحسب، بل ينبغي أن يتجاوز مشاركة المرأة التمثيل الرمزي وأن تكون هذه المشاركة ذات معنى وقيمة». وقد ذكرت أن الدراسات تشير إلى وجود ارتباط وثيق بين اشتراك المرأة في اتفاقات السلام واستمرار ونجاح الاتفاقات لمدة ١٥ عاماً على الأقل بنسبة ٣٥٪، وبنسبة ٢٥٪ استمرار الاتفاقات لمدة عامين. كما سلطت السيدة/ مايا مرسى الضوء على الأثر الاقتصادي للعنف والحروب مبينة أنه يصل عالمياً إلى ١٤,١ تريليون دولار بحسابات تعادل القوة الشرائية في عام ٢٠١٨ يعادل هذا الرقم ١١.٢ ٪ من

النشاط الاقتصادي العالمي الناتج الإجمالي العالمي) بما يعادل ١,٨٥٣ دولار لكل شخص.

كما تناولت السيدة/ مايا مرسى تجربة مصر الرائدة على المستويين الإقليمي والدولي في التفاعل مع أجندة المرأة في السلم والأمن. وفي ذلك أوضحت أن مصر قد استبقت مصر صدور القرار رقم ١٣٢٥ من خلال تفاعلها النشط في تسليط الضوء على جسامة وخطورة الانتهاكات التي تعرضت لها النساء خلال عقد التسعينات في كل من البوسنة ورواندا والصومال. في هذا السياق، حرصت السيدة/ مايا مرسى على التأكيد أن أجندة المرأة والأمن والسلم تطبق في سياق دولي وإقليمي ومحلي وأن تطبيقها يختلف من دولة إلى أخرى ومن خلال محاور أساسية تتمثل في الوقاية، الحماية والإغاثة إذ يتم العمل من خلال المحاور على أساس مبادئ المشاركة وتعميم منظور المساواة بين الجنسين.

أخيراً، أوضحت السيدة/ مايا مرسى أن مصر تؤكد أهمية الالتزام بولاية المرأة في السلم والأمن. إن الخروج عن تلك الولاية والتطرق إلى موضوعات أخرى سيفرغ الأجندة من محتواها. وسيصعب تنفيذها مع مراعاة الخصائص الثقافية والاجتماعية لكل دولة ومنطقة جغرافية مع التأكيد على انخراط الدوائر الوطنية عند التنفيذ.

أيضاً، تضمنت كلمة السيدة/ مايا مرسى التنويه بأن مصر قد تقدمت في عام ٢٠١٦ بقرار للجمعية العامة بهدف استحداث بند بعنوان «الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي» تنفيذاً لسياسة عدم التسامح. كما تعهدت مصر خلال المؤتمر الوزاري لحفظ السلام الذي عقد في الأمم المتحدة مارس ٢٠١٩ بزيادة العاملات في قوة حفظ السلام في وحدات الشرطة بنسبة ١٠ ٪ بحلول عام ٢٠٢٠ ونشر وحدات مشكّلة ضمن بعثة حفظ السلام، وقد وصل بالفعل عدد حفظة السلام من السيدات المصريات التي تم نشرهن ١٨ منهن ١٠ من ضابطات الصف. كما نظمت مصر في أكتوبر ٢٠١٨ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك الاجتماع الأول لمناقشة تحالف النساء الوسيطات حول العالم لضمان تبادل الخبرات بين تلك الشبكات وتحقيق الاستفادة من التجارب ووصولاً إلى تعزيز ودعم مشاركة المرأة في المفاوضات. كما تشارك مصر بفاعلية في عمل الشبكة الأفريقية والمتوسطية وتدعم أيضاً الجهود الرامية لإنشاء الشبكة العربية للنساء الوسيطات كما انضمت مصر إلى شبكة نقاط الاتصال الوطنية حول ملف المرأة والسلم والأمن التي أنشأتها إسبانيا.

٦- كلمة معالي السيدة/ ابتهاج عبد القادر الكمال

- وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية اليمنية

أكدت السيدة/ ابتهاج الكمان أن مبادرة الجامعة العربية وخططها بشأن المرأة وإطلاق الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام تمثل خطوة جادة في مجال تعزيز دور المرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وأشارت السيدة/ ابتهاج الكمال إلى أن الحروب في اليمن عمقت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب ضعف الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات. واستعرضت الوزيرة اليمنية ما تتعرض له النساء اليمنيات من تداعيات سلبية جراء النزاعات المسلحة التي تحدث هناك مطالبة الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية إلى تقديم الدعم لقضايا المرأة في اليمن.

٧- كلمة معالي السيدة/ بسمة إسحاق - وزيرة التنمية الاجتماعية بالملكة الأردنية الهاشمية

تناولت السيدة/ بسمة إسحاق دور الأردن في دعم الأمن والسلام في المنطقة. وقد بينت أن الأردن واجه الإرهاب وأطروحات التطرف العنيف مواجهة صارمة. فضلا عن ذلك، فقد اعتنت الحكومة في الأردن بتمكين النساء عناية كبيرة. كما احتضن الأردن اللاجئين الذين وفدوا من بلدان عربية عصفت بها النزاعات لاسيما سوريا والعراق. وقد بلغ عدد اللاجئين نحو ٢,٧ مليون لاجئ. وقد تحمل الأردن الضغوطات التي نتجت عن ذلك على الموارد والخدمات.

كما بينت السيدة/ بسمة إسحاق أن الأردن فعّل قرارات مجلس الأمن فيما يخص تعزيز دور المرأة وحماية النساء من العنف. بجانب ذلك فقد بادر الأردن إلى تعزيز دور المرأة وتمكينها وتعزيز مشاركتها والمساواة بين المرأة والرجل في المجالات كافة. وقد أوضحت السيدة/ بسمة إسحاق أن مشاركة المرأة تكافئ نحو ١٥% من عدد القوات المسلحة في مجال حفظ السلام. هذا وقد دعت المجتمع الدولي إلى زيادة مساعدة الدول المضيفة للاجئين في المنطقة. كما دعت إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في مناطق النزاع وإعادة البناء على أساس المساواة ومشاركة المرأة في هذه الأعمال.

٨- كلمة معالي السيدة/ غنية الدالية - وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

استهلّت السيدة/ غنية الدالية كلمتها ببيان أن مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية

يمثل فرصة للتطور وتسليط الضوء حول ما أنجز في مجال تعزيز أدوار المرأة والاستفادة من تجارب الدول في ترقية دور ومكانة المرأة في إحلال السلام في المجتمعات بصفة عامة وفي المجتمعات العربية على وجه الخصوص. بعد ذلك انتقلت السيدة/ غنية الدالية لاستعراض معالم تجربة دولة الجزائر في هذا الصدد. وقد ذكرت أن الجزائر قد اعتنت بوضع آليات تشريعية وتنظيمية، تحقق أهدافها استراتيجية ومخططات عمل، تُرجمت إلى برامج وأنشطة للنهوض بالمرأة، وهياكل مؤسسية تتكفل بحماية المرأة وتحسين أوضاعها. كما حرصت الجزائر على الحفاظ على استقرار المجتمع من خلال منع التمييز بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات ونشر ثقافة المساواة لإشراكهما معا في تنمية الوطن.

أيضا، استحضرت السيدة/ غنية الدالية الأدوار التاريخية للنساء في الجزائر. في هذا الشأن، تناولت السيدة/ غنية الدالية أدوار النساء خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي الذي دام ١٣٢ سنة. وقد ألحت على ضرورة تكامل أدوار النساء والرجال في مواجهة تحديات وصعوبات الاحتلال. وسلطت الضوء على اضطلاع بعض النساء خلال تلك الفترة بأدوار قيادية في مقاومة الاحتلال وخير مثال على ذلك ثورة لالة فاطمة نسومر. كما استدعت السيدة/ غنية الدالية تأثير موجة التطرف الذي ضربت البلاد خلال التسعينات. وبينت كيف ساهمت المرأة في مقاومة هذه الآفة، وكيف لعبت دور في المصالحة الوطنية شاملة ونشر روح التسامح والعفو.

بعد ذلك، انتقلت السيدة/ غنية الدالية إلى توضيح أن الجزائر التزمت بتنفيذ أجندة المرأة والسلام من خلال تشجيع حضور المرأة في مختلف أسلاك الأمن والجيش الوطني الشعبي. وفي هذا الشأن، ذكرت أن المرأة أثبتت جدارتها باعتلاء أعلى المناصب في مختلف المؤسسات. كما نوهت بتجربة الجزائر الفريدة المتمثلة في إعداد نخبة من الفتيات من الجيل الجديد، من شأنهن تعزيز الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار مستقبلا والانخراط في بناء الوطن، من خلال فتح مدارس عسكرية للأشبال لفئة البنات على غرار المدارس العسكرية للذكور. أيضا، تناولت السيدة/ غنية الدالية مشاركة النساء في تمثيل الجزائر من خلال مشاركتهن في الجهاز الدبلوماسي. وقالت إن احتضان الجزائر للجمعية العامة الخامسة للمؤتمر الدولي لكيغالي بالجزائر في مارس ٢٠١٦ كان بمثابة فرصة لتعزيز جهود التحسيس حول ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات، وسانحة لعرض الإصلاحات التي باشرتها أجهزة الشرطة

كانون الأول عام ٢٠١٦ حول إدانة المستوطنات وتوسعها بما فيها مصادر الأراضي وهدم البيوت وتشريد المدنيين الفلسطينيين في أراضي الدولة الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية.

كما تناولت السيدة/ آمال حمد تعرض النساء والفتيات والأسر الفلسطينية لصور فريدة من المعاناة. في هذا الإطار قالت إن ما يتعرض له النساء في القدس الشرقية من سياسة ممنهجة من التخويف والترويد والابتزاز واحتمالية فقدان عملهن بسبب فقدان الإقامة كان له العديد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة على النساء وأسرنهن بالإضافة إلى سياسة هدم المنازل والتهجير القسري والاعتقالات والملاحقات والإبعاد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. إذ تعاملت مع السكان الفلسطينيين كمهاجرين في بلدهم والأخطر من ذلك إجبار المقدسيات على أن يقفن كسجنات على أطفالهن المحكوم عليهم بالإقامة الجبرية (السجن المنزلي) من قبل الاحتلال حيث يخضع تقريبا ٦٢ أسرة لأبشع أنواع العنف. كما استعرضت السيدة/ آمال حمد معاناة شعب وأسر ونساء فلسطين في غزة المحاصرة. وفي ذلك حذرت من أن غزة تنزلق بسرعة نحو أزمة إنسانية حادة. ومع تباطؤ وتيرة الإعمار، فما زال هناك ٢٢ ألف فلسطيني مشردين لا يستطيعون العودة إلى بيوتهم التي دمرت أثناء العدوان الإسرائيلي. ويعيش ٥٣% من سكان القطاع تحت خط الفقر الوطني وأكثر من ١,٢ مليون نسمة يعانون جراء عدم توفر المياه الصالحة للشرب، ولا يوجد كهرباء كافية لمعالجة مياه الصرف الصحي أو ضخها مما أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة المختلفة كما وشهد القطاع ولادات لأجنة مشوهة بسبب استخدام الاحتلال لأسلحة محرمة دوليا. وقالت السيدة/ آمال حمد إن شعور عدم الأمان المستمر والانتهاكات الجسيمة والحروب المتتالية والاستهدافات المباشرة للمدنيين العزل بدون تمييز والانتهاكات المستمرة للحق في الحياة والمياه والغذاء والمرافق الصحية كان له عواقب كارثية على حياة المواطنين/ات. فقد وصفت الأمم المتحدة الوضع في غزة بأنه أحد أسوأ أزمات الإنسانية في العصر الحديث وأنها بحلول العام ٢٠٢٠ لن تكون قابلة للحياة.

بعد ذلك انتقلت السيدة/ آمال حمد إلى الحديث عن انتهاكات ضد الأسرى والأسيرات وقمع الإعلاميين. في هذا الشأن ذكرت أن إسرائيل لم تزل تمارس سياسة نقل السجناء الفلسطينيين المدنيين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة في انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة. هناك

بالقارة الإفريقية في مجال مكافحة هذه الظاهرة والوقاية منها. ومواصلة لهذا المسار، أطلقت آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي (أفريبول)، وسيلة لترقية تضامن فعال من أجل الوقاية من هذه الأشكال الجديدة للجريمة، وتعزيز التعاون الشرطي الإفريقي من خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وفي هذا الإطار، وتشجيعا لمسعى إشراك المرأة في مفاوضات السلام، نظمت الجزائر في ديسمبر ٢٠١٧ الجمعية العامة الأولى للشبكة الإفريقية للنساء من أجل الوقاية من النزاعات والوساطة «فام وايز - أفريقيا» بالشراكة مع الاتحاد الإفريقي. ويندرج هذا اللقاء في إطار تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاجتماع المنعقد في ديسمبر ٢٠١٦ والمصادق عليها من طرف قادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في يوليو ٢٠١٧، والتي تدعو على وجه الخصوص إلى التأسيس لمكانة المرأة ودورها في مفاوضات السلام. كما أطلقت الجزائر مبادرة باقتراح «اليوم الدولي للعيش معا بسلام» الموافق لـ ١٦ ماي من كل سنة، والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار ٧٢/١٣ الصادر في ٨ ديسمبر ٢٠١٧.

٩- كلمة معالي السيدة/ آمال حمد - وزيرة شؤون المرأة بدولة فلسطين

استهلت السيدة/ آمال حمد كلمتها بتوضيح المركز القانوني والسياسي لدولة فلسطين مبينة أنها لم تزل ترزح تحت استعمار كولونيالي حديث. ويتجلى ذلك في إحكام الاحتلال الإسرائيلي القبضة على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، وعريضة المستوطنين، وإنكار الشرعية الدولية والحقوق الثابتة واللصيقة للشعب الفلسطيني، كالحق في الحياة والكرامة الإنسانية وحق العودة وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

من ثم انتقلت السيدة/ آمال حمد لتشرح أبرز ممارسات الاحتلال التي تنطوي على انتهاكات للقانون الأممي. وفي هذا الصدد ذكرت أن قوات الاحتلال فرضت حقائق وخيمة على الأرض وبشكل أحادي إقامة جدار الضم والتوسع والتهام ٦٤% من المناطق المصنفة (ج) كما واستخدام بعض المناطق في الأراضي الفلسطينية كمكب للنفايات البيولوجية والكيميائية. وقد انعكس ذلك سلبا على البيئة ونتجت عنه تداعيات كارثية على حياة النساء والفتيات الفلسطينيات. كما بينت أن الاحتلال أقام وبشكل غير قانوني ٢٥٧ مستوطنة وبؤرة استيطانية خلافا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ والصادر بتاريخ الثالث والعشرين من

ه. ه. أسير فلسطيني يقبعون بسجون الاحتلال من بينهم ٤٣ أسيرة و ١٢ طفل.

بعد ذلك تناولت السيدة/ آمال حمد ما وصفته بـ «الفجوة» الكامنة في القرار رقم ١٣٢٥. لم تزل إسرائيل تمارس سياسة نقل السجناء الفلسطينيين المدنيين خارج تتمثل هذه الفجوة في عدم معالجة القرار الطبيعة الفريدة لمعاناة النساء والفتيات الفلسطينيات وتعرضهن لمخاطر وأضرار وجودية فيما يتصل بالأمن والسلام والناجئة عن واقع دولة فلسطين باعتبارها دولة تحت الاحتلال. بناء على ذلك، فقد وجهت السيدة/ آمال حمد الدعوة للمشاركين في مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية للضغط باتجاه الخروج بقرار يعالج الفجوة في الحالة الفلسطينية في اجتماع ٢٠٢٠ المنعقد في الأمم المتحدة. بعد ذلك، استعرضت السيدة/ آمال حمد أبرز إنجازات دولة فلسطين فيما يتصل بتنفيذ القرار ١٣٢٥. من بين ذلك صدور قرار مجلس الوزراء بتأسيس اللجنة الوطنية لقرار ١٣٢٥ في عام ٢٠١٢ بمشاركة وتمثيل المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. وعليه، أصبحت فلسطين الدولة الثانية بعد العراق الشقيق بوضع الخطة عام ٢٠١٦. وقد استندت الخطة على التوجهات الوطنية والدولية التي تؤكد على الوقاية، والحماية، والمشاركة، والمساءلة إذ أنشئ نظام حماية متكامل مبني على وجود عدد من مراكز الحماية ونظام تحويل وطني بشراكة قطاعات متعددة منها النيابة والشرطة والصحة ووزارة التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى المحافظات ومؤسسات المجتمع المدني. كما صدر دليل الإجراءات الموحد وتشكيل لجان تواصل الموجودة في كافة محافظات الوطن والمشكلة من كافة القطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة. كما أنشئت شبكة إعلامية متخصصة لمتابعة تنفيذ وتطبيق هذا القرار، والعمل يجري على قدم وساق فيما يتصل بإنجاز التقرير الطوعي الخاص بقرار ١٣٢٥. من جانب آخر تقرر اعتماد اعتمدت لجنة استشارية من كافة وحدات النوع الاجتماعي في الأجهزة الأمنية تحت مظلة وزارة المرأة التي أتاحت الفرصة لوصول ٦٪ من النساء للعمل في الأجهزة الأمنية. كما تم تأسيس نيابة حماية الأسرة وشرطة حماية الأسرة وتم العمل مع لجان المصالحة المجتمعية والقائمة تطول في إطار السياسات الوطنية اتجاه المسؤولية المجتمعية والأخلاقية في تنفيذ هذا القرار والذي يدل على الالتزام السياسي والحكومي بتنفيذه ومواءمته مع خصوصية الحالة الفلسطينية. وبخصوص خطة الجيل الثاني، بينت السيدة/ آمال حمد أن دولة فلسطين تبذل ما بوسعها لتحسين

وإدماج المرأة في الحياة السياسية ومن خلال الدروس المستفادة والتقييم لتنفيذ الخطة الوطنية لقرار ١٣٢٥ إذ إنها سنعمل على تطوير الخطة الوطنية لمدة ٤ سنوات بالشراكة التامة وبتنسيق مباشر مع جميع الشركاء الدوليين والمحليين من مؤسسات المجتمع المدني ومنها مؤسسة مفتاح وذلك في إطار توحيد الجهود والاستغلال الأمثل للموارد المالية. كذلك من المرجو إنشاء مرصد وطني لرصد الانتهاكات ضد النساء من قبل الاحتلال والاستعانة بخبرات المؤسسات الحقوقية بهذا المجال، وتوحيد نماذج التوثيق بنموذج مركزي، وتغذية المرصد اليورومتوسطية وغيرها بنتائج الرصد، لتستخدم بيانات المرصد كأداة لفضح الانتهاكات ومحاسبة مرتكبي الجرائم بالمنابر الدولية والاستعانة بالشبكة الإعلامية لتسليط الضوء على هذه الانتهاكات، والتشبيك والربط مع الشبكات والمنتديات الاقليمية والعالمية لإنشاء حالة حراك مجتمعي دولي لنصرة قضيتنا العادلة. إلا أنه ما زال أمام دولة فلسطين الكثير لعمله بحكم أنها دولة مراقب بالأمم المتحدة وترزح تحت الاحتلال، حتى اللحظة لم يتسن لها زيادة مشاركة النساء بالمؤسسات الدولية وقوات حفظ السلام وجهود فض النزاع؛ لكنها حققت إنجازات على مستوى جهود الوقاية والحماية الداخلية إلى حد ما بسبب تضافر الجهود بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية.

هذا، وقد اختتمت السيدة/ آمال حمد كلمتها بإيراد التوصيات الآتية:

١. المطالبة بإصدار قرار من قبل مجلس الأمن يتبع قرار ١٣٢٥ ويعالج خصوصية دولة فلسطين التي ترزح تحت الاحتلال وأن تتجلى هذه الجهود بالذكرى العشرين لصدور القرار.
٢. المطالبة بفتح تحقيق حول الاستيطان والتسريع بالإجراءات التمهيدية لاحقاً للملف الخاص بالاستيطان الذي تم تقديمه للمحكمة الجنائية الدولية منذ العام ٢٠١٨.
٣. المطالبة بمحاسبة مرتكبي الجرائم بالمنابر الدولية وتوفير خدمات الحماية والوقاية بجودة عالية ووفقاً لمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة.
٤. العمل على إيجاد آليات واضحة لتقلد النساء الفلسطينيات مناصب في مختلف الهيئات الأممية والدولية تحديداً في لجان السلام والأمن الدوليين.
٥. المطالبة بإنشاء وعاء تمويلي بإدارة اللجنة الوطنية لتجنيد الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ الجيل

الثاني من الخطة بهدف توحيد الجهود الفلسطينية والقدرة على قياس الأثر المطلوب.

٦. تعزيز التشبيك والربط مع الشبكات والمنتديات الاقليمية والعالمية وإنشاء شبكة عربية لمناصرة ودعم وتوحيد الجهود العربية لإسناد المرأة الفلسطينية في المحافل الإقليمية والدولية ومساءلة الاحتلال على

جلسات المؤتمر

بعد الجلسة الافتتاحية انتظمت أعمال مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية عقب الجلسة الافتتاحية في شكل جلسات حوارية. وخلال الجلسة الأولى جرى تناول الدور الحيوي للمرأة في بناء السلام والوساطة خلال الانتقال السياسي ومرحلة الصراع لتحديد أولويات مرحلة ما بعد الصراع. أما خلال الجلسة الثانية فقد جرى تناول موضوع دمج النوع الاجتماعي في مرحلة ما بعد النزاع: بناء الدولة وتوفير الخدمات والسلع الأساسية في مرحلة ما بعد النزاع. أما خلال الجلسة الثالثة فقد جرى تناول موضوع دمج منظار النوع الاجتماعي والإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار. أما خلال الجلسة الرابعة فقد جرى تناول موضوع آليات وأدوات إقليمية لتعزيز دور النساء في النزاع وما بعد النزاع. الصفحات الآتية من التقرير تتضمن تلخيصاً لأهم ما دار من نقاش خلال الجلسات.

الجلسة الأولى: الدور الحيوي للمرأة في بناء السلام والوساطة خلال الانتقال السياسي ومرحلة الصراع لتحديد أولويات مرحلة ما بعد الصراع

باشرت تيسير هذه الجلسة معالي السيدة/ الدكتورة مايا مرسى، رئيسة المجلس القومي للمرأة في مصر. أعضاء منصة النقاش في هذه الجلسة هم:

سعادة السيدة/ الدكتورة خولة مطر، نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا.

سعادة السيدة/ المستشارة نعيمة جبريل، عضو الحوار السياسي الليبي بوساطة بعثة الأمم المتحدة.

سعادة السيدة/ السفيرة برجيتا هولست علاني عضو شبكة النساء الوسيطات بدول الشمال ومستشارة لدى المجلس الاستشاري النسائي لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا.

نقاط النقاش التي تناولها المتحدثون الثلاثة

- واقع مشاركة المرأة في الوساطة المحلية والوطنية وبناء السلام في المنطقة العربية خلال العقد الأخير، سواء أكانت المشاركة بصفتها الرسمية، أم بصفتها

جرائمه ضد النساء الفلسطينيات.

٧. المطالبة بإصدار قرار يدين تصريح وزير الخارجية الأمريكي الذي يشرعن الاستيطان ويشرعن جرائم الحرب في مخالفه واضحة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وانتهاك صارخ للمنظومة القيمية والأخلاقية الدولية.

المجتمعية، أم بصفتها ممثلة لمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني.

- تحديات مشاركة المرأة في عملية مفاوضات السلام التي قادتها الأمم المتحدة ومدى التزامها بقرارات مجلس الأمن للمرأة والأمن والسلام: الفجوات والتحديات والدروس المستفادة.
- استجابة القوى المنخرطة في نزاعات وعنف وخلافات لوساطات النساء ومبادراتهن في بناء السلام.
- العوائق التي تعوق مشاركة النساء في الوساطة وبناء السلام.

خلال تناول موضوع الدور الحيوي للمرأة في بناء السلام والوساطة خلال الانتقال السياسي ومرحلة الصراع لتحديد أولويات مرحلة ما بعد الصراع، جرى التركيز تحديداً على البعد المتعلق بمشاركة المرأة في مفاوضات السلام والحوارات السياسية في كل من دولة ليبيا والجمهورية العربية السورية: الفجوات والتحديات والدروس المستفادة.

استهلت السيدة/ مايا مرسى الجلسة بتقديم نبذة موجزة وبالأرقام عن السياق العام فيما بين عام (١٩٩٢ - ٢٠١١). وقد ذكرت أن نسبة المرأة كمفاوضات في عمليات السلام قد بلغت ٩% وهي نسبة ضئيلة بالنسبة للقضايا المعنية. فمنذ اعتماد القرار ١٣٢٥، أشارت ٢٧% من اتفاقات السلام إلى المرأة، ومن بين ستة اتفاقات نتجت عن مفاوضات سلام أو عمليات للحوار الوطني، تضمنت ٦٧% منها إشارات ذات صلة بالمرأة والسلام والأمن. كما إن المنطقة العربية شهدت ما يقرب من ١٨% من الصراعات والنزاعات المسلحة في الفترة من (١٩٤٠-٢٠١٤).

ثم توجهت السيدة/ مايا مرسى بالسؤال إلى السيدة/ خولة مطر حول واقع مشاركة المرأة في الوساطة المحلية والعربية. واستفسرت منها عن تحديات مشاركة المرأة في عمليات مفاوضات السلام؟ في معرض إجابتها عن السؤال، أفادت السيدة/ خولة مطر أن النظرة التقليدية للمرأة وكونها لا تمارس دوراً على المستوى السياسي

هما من أهم التحديات التي تواجه المرأة. وبالرغم من أن النساء هم الضحايا في النزاعات المسلحة إلا أنهن الأقدر على بناء مجتمعاتهن في مرحلة ما بعد النزاع، وذلك لعدة أسباب منها ما تتمتع به النساء من صبر وقدرة كبيرة على الاستماع والاصغاء للآخر وتفهم الأوضاع. فعلى سبيل المثال في النموذج السوري، أدرجت ولأول مرة منظمات المجتمع المدني في حل الأزمة السياسية وساهم تشارك النساء اللام لمن فقدوهم في توحيد الحوار وتخفيف حدة التجاذب والتهام بين الأطراف المختلفة، ونظرا لمقتل أعداد غفيرة من الرجال على جبهة القتال وجدت المرأة السورية أنها مارست دورا أكبر من ذي قبل يتلخص في إعادة لحمة المجتمع وتضميد الجراح والتصدي لجميع أشكال العنف.

ثم طرحت السيدة/ مايا مرسي تساؤلًا على السيدة/ نعيمة جبريل حول ماهية خبرة نساء ليبيا في المراحل المختلفة لمفاوضات السلام والحوار السياسي والعوائق التي واجهتهن، ورؤيتهن المستقبلية؟ وقد أكدت السيدة/ نعيمة جبريل من خلال العرض الذي قدمته أن مشاركة النساء في الحوار السياسي الليبي الرسمي هي مشاركة فعالة ومتميزة بل هي الأولى والفريدة من نوعها في العالم وتناظر مشاركة السيدة/ حنان عشراوي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وتناولت السيدة/ نعيمة جبريل الإطار القانوني من خلال النقاط التالية: بعثة الأمم المتحدة والتزامها بالقرار ١٣٢٥، تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية، قرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢) وتقديم المشورة ودعم الجهود الليبية، دعم مؤسسات المجتمع المدني النسائية. كما أوضحت السيدة/ نعيمة جبريل أن آلية الحوار قد انقسمت إلى ٣ مسارات، وهي: (الحوار السياسي الليبي بمشاركة سيدتين، المسار غير الرسمي بمشاركة ٤ سيدات من جميع التخصصات ويتميز بالتنوع، مسارات دائمة للحوار السياسي الأصلي وهي الأحزاب وكانت بمشاركة ٣ سيدات، بينما لم تشارك أي سيدة بمسار البلديات)؛ وقد انبثق عن الاتفاق السياسي وحدة تمكين المرأة وهي وحدة فنية تختص برسم السياسات العامة خاصة أن الدساتير الثلاثة السابقة رفضت إنشاء مجلس قومي للمرأة؛ كما انبثق عن المسار غير السياسي تكوين مجموعة ضغط تطالب بحق المرأة في المشاركة السياسية والعامة كحق دستوري أصيل، ويتمثل المرأة في الحكومة بنسبة ٣٠٪ فهي شريك أصلي في حل النزاعات والتسوية، وأخيرا نتج عن ملتقى الليبيات من أجل السلام الذي شاركت فيه ٧٠ سيدة «حملة ليبيا للسلام» والتي تضمنت لجان خاصة بكل منطقة بغرض توحيد الجهود.

وأوضحت السيدة/ نعيمة جبريل أنه بالنظر إلى تحليل الانجازات، نجحت النساء في كثير من المصالحات خاصة في الجنوب في لم شمل القبائل، فضلا عن حضور مطالبهم على طاولة المفاوضات منذ البداية. أما عن طبيعة التحديات التي واجهت النساء فقد انحصرت في النظرة المجتمعية وهيمنة المجتمع الذكوري والعقلية الشمولية وغياب الإدراة السياسية وضعف الوعي السياسي وهشاشة الأحزاب ونقص الخبرة السياسية للنساء وتنامي الفكر الظلامي وتعرض الناشطات سياسيا للاغتيال والخطف.

فيما يتعلق بمشاركة النساء في صنع السلام، فقد تضمنت التحديات الصراع على السلطة والعنف وغياب آلية موحدة تبلور رؤية وأهداف النساء، وعدم اعتبار اشراك النساء اولوية، والتشكيك في قدرة النساء في بناء السلام، وغياب شبكة نسائية موحدة وقوية، وعدم قبول أطراف الحوار بانضمام النساء وعدم إعطاء اولوية لأجندة المرأة وانعكاس الانقسام السياسي على وضع النساء وانقسام الجهات الفاعلة السياسية النسائية حول القضايا الرئيسية وافتقار جل العضوات اللاتي جرى اختيارهن إلى مهارات الحوار والتفاوض ومهارات كيفية فض النزاع.

إما التحديات المتعلقة بمدى التزام بعثة الأمم المتحدة بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن فتمثلت في عدم وجود مجلس قومي للمرأة يختص بترشيح عضوات للحوار بالمسار الرسمي أو غير الرسمي، وعدم مراعاة البعثة شروط الشفافية في اختيار العضوات، وانحصار منظور البعثة لبناء السلام زمنيا وبرامجا إلى ترتيبات ما بعد وقت الصراع المسلح. أيضا، بينت السيدة/ نعيمة جبريل أن عملية بناء السلام لم تشكل رابطا بين الابنية القاعدية والفوقية في الصراعات وإستحداث حواضن للسلام في مراحل ومستويات الصراع المختلفة. كما سلطت الضوء على محدودية عدد العضوات على طاولة المفاوضات في المسار الرسمي. كما انتقدت التركيز على الحوار السياسي الرسمي دون التركيز على مسار النساء ودوره في المجتمعات المحلية.

ثم توجهت السيدة/ مايا مرسي بسؤال إلى السيدة/ برجيتا هولست علاني حول أهم التحديات التي تواجه النساء السوريات؟ في إجابتها، أشارت السيدة/ برجيتا هولست علاني إلى أنه من خلال عملها مع السيد/ دي ميستورا، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بسوريا سابقا واثناء محادثات جنيف التي جرت عام ٢٠١٦ أنشئ مجلس استشاري للنساء السوريات ضم في عضويته ١٢ امرأة سوريا من ممثلي المجتمع المدني يأتيين من مناطق

وخلفيات مختلفة ولا يقتصر دورهن على دراسة القضايا المتعلقة بالمرأة بل وعلى إدماج منظار النوع الاجتماعي في جميع القضايا السياسية الأخرى. كما أكدت على أهمية دور المرأة في مرحلة ما قبل اقرار اتفاقيات السلام وليس في مرحلة كتابة الدستور فحسب.

وعادت السيدة/ مايا مرسي لتطرح تساؤلا جديدا على السيدة/ خولة مطر حول تحرك الأمم المتحدة ونسبة حضور النساء في مفاوضات السلام خاصة وقد لوحظ أنه لا توجد مبعوثة خاصة سيدة لأى مفاوضات سلام من قبل الامم المتحدة. فهل الامم المتحدة لا تراهم وما هو الوضع؟ في إجابتها عن هذا السؤال، بينت السيدة/ خولة مطر أن نسبة تمثيل المرأة في اللجنة الدستورية بلغت ٣٪ وعلى الرغم من نوعية التمثيل المتنوعة الا ان جميع المشاركات خلصن الى ان التمثيل ظل منحصرًا في النخبة. كما تمكنت النساء المشاركات من ادماج منظار النوع الاجتماعي في جميع نقاط الدستور والمقصود به تحديدا تغطية احتياجات النساء الخاصة من الدستور. وقد أكدت أن الامم المتحدة تشهد صراعا داخليا وتحتاج المزيد من الوقت لرفع شأن النساء. وقد أوصت انه لن توجد حلول سياسية واقعية ما لم يتم اشراك النساء وتغيير نظرة العالم الى النساء العربيات وتغيير النظرة الاستشراقية وتعزيز دورهن التاريخي.

ثم استفسرت السيدة/ مايا مرسي حول ماهية انقسام المجموعات التي تقود العمل النسائي في ليبيا وهل هذا الانقسام ناتج عن اختلاف الرؤى أم بغرض الظهور في المحافل؟ في إجابتها، أوضحت السيدة/ نعيمة جبريل ان الانقسام كان في البنية السياسية وكان جهويا قبائليا وامتد الى جميع الاجهزة الحكومية. فالانقسام ليس في المطالب العامة بل في الحوار والوصول الى اتفاق سلام. ثم وجهت السيدة/ مايا مرسي السؤال للسيدة برجيتا هولست علاني حول تحديات الوساطة في الحالة السورية؟ وقد أكدت السيدة/ برجيتا هولست علاني أن بعض أعضاء المجلس الاستشاري للنساء السوريات جرى ترحيلهن الى جنيف ولم يسمح لهن بالعودة مرة أخرى الى سوريا فضلا عن رفض عقد اجتماعات مع ممثلي الشبكة. فإلى جانب التشديد على أهمية دور المرأة في المجتمع يجب ايضا التشديد على أهمية دورها في عملية حفظ السلام.

وقد وجهت السيدة/ مايا مرسي سؤالاً للسيدة/ خولة مطر حول الرسالة التي يمكن توجيهها للسيدات في أي مفاوضات للسلام وكيفية التأكيد على دورهن؟ في إجابتها اوضحت السيدة/ خولة مطر أنه على النساء أن يثقن في أنفسهن لأن الحرب تقف ضد المرأة ويجري خلالها تقليص

دورها على عكس الرجال. فيجب على النساء المحافظة والثبات والدفاع عن آرائهن. من جانبها، أكدت السيدة/ نعيمة جبريل أنه على النساء أن يستوعبن انهن على طاولة حوار للمفاوضات وليس فقط لمناقشة القضايا المطروحة على الطاولة. أي إنهن عليهن العمل على مسارين معا. أما المسار الأول فيتمثل في رفع مطالبهم الخاصة. وأما المسار الآخر فيتمثل في صناعة القرار على طاولة المفاوضات. فالنساء أكثر حرصا من الرجال على السلام والحفاظ عليه والحفاظ على الوطن بينما الرجال لديهم مصالح قبلية وعشائرية وسياسية. من ناحيتها ألحت السيدة/ برجيتا هولست علاني على أنه على النساء أن يحرصن على أن تكون جهودهن أكثر وضوحا وظهورا، فمن حق اي مجتمع ان يعلم ما يدور خلال المفاوضات. ويجب القاء الضوء والتركيز الشديد على كيفية التواصل مع المواطنين والوصول إليهم بجميع فئاتهم. ختاماً أكدت السيدة/ مايا مرسي على أهمية سماع صوت النساء في المفاوضات، وأن أي مفاوضات أو تحول ديمقراطي يجب أن تكون بقيادة الوطنيين، أي أصحاب البلد.

أبرز توصيات الجلسة الأولى: الدور الحيوي للمرأة في بناء السلام والوساطة خلال الانتقال السياسي ومرحلة الصراع لتحديد أولويات مرحلة ما بعد الصراع

- وجوب جعل المجتمع يدرك أن دور المرأة مهم وحيوي في مرحلة ما قبل اقرار اتفاقات السلام، ولا تقتصر أهميته على مرحلة كتابة الدستور.
- وجوب أن تتحلل النساء بالثقة في النفس ورباطة الجأش والتوازن خلال مرحلة النزاعات، وذلك لأن النساء يأتين على رأس قائمة الأطراف المستهدفة إبان النزاعات والأضرار التي تلحق بهم أشد من الأضرار التي تلحق بغيرهم. ويشمل استهداف النساء صنفين من الاستهداف الأول استهدافهن شخصيا والثاني استهداف أدوارهن العامة. وعلى النساء الاستمرار في التحلي بذلك كله خلال مرحلة ما بعد النزاعات.
- وجوب أن تجمع النساء بين التحرك على مسار المطالبة بمطالبهن الخاصة ومسار صناعة القرار على طاولة المفاوضات في الوقت نفسه.
- وجوب أن تحرص النساء على أن تكون جهودهن أكثر وضوحا وأن تعين جميع مكونات المجتمع والدولة هذه الجهود. ولا بد من التركيز الشديد على كيفية التواصل مع جميع فئات المواطنين والوصول إليهم.
- وجوب بذل جميع الجهود التي تضمن مشاركة النساء في المفاوضات، وأن تكون هذه المشاركة كاملة، وأن

عرض سعادة السيدة/ دينا دواي مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة بقطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية: دور لجنة الطوارئ لحماية المرأة خلال فترة الصراعات المسلحة

قدمت السيدة/ دينا دواي عرضاً عن موضوع دور لجنة الطوارئ لحماية المرأة خلال فترة الصراعات المسلحة. وخلال العرض الذي قدمته، تصدت السيدة/ دينا دواي للإجابة عن السؤال عما إذا كانت هناك آليات تنفيذية إقليمية كافية ترصد انتهاكات حقوق النساء والفتيات في المنطقة، كما تناولت السيدة/ دينا دواي السياسات الخاصة بحماية الفئات الأكثر هشاشة، مثل الفتيات والجناح والنازحات واللاجئات. بعد ذلك تطرقت السيدة/ دينا دواي للإجابة عن السؤال عما إذا كانت هناك آليات تنفيذية إقليمية كافية ترصد انتهاكات حقوق النساء والفتيات في المنطقة، كما تناولت السيدة/ دينا دواي السياسات الخاصة بحماية الفئات الأكثر هشاشة، مثل الفتيات والجناح والنازحات واللاجئات. بعد ذلك تطرقت السيدة/ دينا دواي لموضوع آليات استقرار المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها في الأمن والسلام. أخيراً، استعرضت السيدة/ دينا دواي دور لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في المنطقة العربية، وإلام تهدف، وماذا حققت، وما هي التحديات التي تواجهها، وما إذا كانت تلاقى استجابة من الدول الأعضاء، وكيف تحصل على التمويل، وما إذا كان هناك مجال للتعاون مع المنظمات الدولية في ذلك. ثم تطرقت السيدة/ دينا دواي لموضوع آليات استقرار المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها في الأمن والسلام. أخيراً، استعرضت السيدة/ دينا دواي دور لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في المنطقة العربية، وإلام تهدف، وماذا حققت، وما هي التحديات التي تواجهها، وما إذا كانت تلاقى استجابة من الدول الأعضاء، وكيف تحصل على التمويل، وما إذا كان هناك مجال للتعاون مع المنظمات الدولية بهذا الصدد.

تابعت السيدة/ دينا دواي حديثها واستحضرت الحقيقة التي مفادها أن النساء يتحملن أعباء أكبر خلال النزاعات ومراحل عدم الاستقرار. وقد بينت أنه في ظل الاحتلال الإسرائيلي وازدياد موجات اللجوء والنزوح في المنطقة العربية تتحمل النساء العبء الأكبر من التحديات إذ يتعرضن لصور مختلفة من العنف سواء الجسدي أو النفسي. يترتب على ذلك وجوب اتخاذ التدابير الوقائية لحماية النساء والفتيات من كافة أشكال العنف وإعطاء أولوية لهذا الأمر.

يكون صوت النساء مسموعاً في جميع القضايا. ولابد أن يكون الوطنيون، أي أبناء البلد وأصحابه، هم من يجري أي مفاوضات ومن يقود أي تحولات ديمقراطية. أي إنه لابد من تحقق الملكية الوطنية.

الجلسة الثانية: دمج النوع الاجتماعي في مرحلة ما بعد الصراع: بناء الدولة وتوفير الخدمات والسلع الأساسية في مرحلة ما بعد الصراع.

باشر تيسير هذه الجلسة سعادة السيد/ السفير جان ثسليف، سفير المملكة السويدية لدى جمهورية مصر العربية.

أعضاء منصة النقاش في هذه الجلسة هم:

- السيدة/ دينا دواي، مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية.
- معالي السيدة/ ريم أبو حسان، وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- السيدة/ سماح مرمش، المدير التنفيذية لشبكة النساء القانونيات.
- السيدة/ وفاء بن مصطفى، رئيس تحالف البرلمانيات العربيات.

كلمة ميسر الجلسة، سعادة السفير/ جان ثسليف، سفير المملكة السويدية في جمهورية مصر العربية

تناول السيد/ جان ثسليف موضوع مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية بإيجاز شديد كما استعرض باختصار السياسات التي تنتهجها السويد فيما يتصل بتعزيز أدوار المرأة. وفي ذلك أكد على أهمية المؤتمر وادماج المرأة في مرحلة ما بعد الصراع. كما أشاد بمكانة السويد الرائدة في تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد أكد على أهمية إشراك الرجال في المؤتمرات والجلسات التي تناقش قضايا وحقوق المرأة. كما أشار إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ المعني بالمرأة والأمن والسلام والذي تناول محاور متعددة حول المشاركة، الوقاية، وإعادة البناء. كما ألح على أهمية إشراك النساء في بناء الدول وصنع السلام.

كما نوهت السيدة/ دينا دواي بجهود جامعة الدول العربية فيما يتصل بقضايا حماية المرأة العربية وتمكينها على مختلف المستويات. وفي ذلك سلطت الضوء على اعتماد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته (١٤٤) الاستراتيجية الاقليمية وخطة العمل حول «حماية المرأة العربية: الامن والسلام». وقد اوضحت أن الاستراتيجية وخطة العمل تمثلان مجتمعين اطارا شاملا لحماية النساء في اوقات السلم والحرب.

وضمن استعراضها للجنة الطوارئ قالت السيدة/ دينا دواي أن لجنة المرأة العربية قد اتخذت توصية لتشكيل لجنة طوارئ تجتمع عند تفاقم الاحداث للنظر في كيفية التعامل مع هذه الاحداث وتكون عضوية هذه اللجنة من الدول الاعضاء بالجامعة العربية. تتضمن مهام لجنة الطوارئ (١) تقديم الرأي والمشورة وتوثيق ما تتعرض له النساء والفتيات في حالات الطوارئ (٢) إصدار بيانات وتحليل الاوضاع. (٣) وضع توصيات بشأن الاحتياجات الملحة اثناء النزاعات المسلحة (٤) تيسير اجراء البحوث في مجال حماية النساء اثناء النزاعات المسلحة. وترفع لجنة الطوارئ توصياتها إلى الامانة الفنية للجنة المرأة (إدارة المرأة والاسرة والطفولة). وقد وضعت اللجنة تصور لنشاطات محددة وتم تعميمها على الدول الاعضاء لإبداء الرأي للتوافق عليها واعتمادها.

عرض معالي السيدة/ ريم أبو حسان - وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة بالمملكة الاردنية الهاشمية: أجندة المرأة والأمن والسلام ودمج منظور النوع الاجتماعي في مسألة توفير الخدمات الأساسية

قدمت السيدة/ ريم أبو حسان عرضا عن أجندة المرأة والامن والسلام ودمج منظور النوع الاجتماعي في مسألة توفير الخدمات الأساسية. وخلال هذا العرض ركزت السيدة/ ريم أبو حسان على عدة محاور تشمل مدى نجاح الدول العربية في دمج منظور النوع الاجتماعي عند التخطيط لتوفير الخدمات وضمان وصول الخدمات الأساسية للنساء والفتيات أثناء النزاع وما بعده، والممارسات المثلى في هذا الشأن، والفجوات. المحور الآخر هو مدى النجاح الدول العربية في الوصول إلى فئات سكانية مهمشة مثل المهاجرات واللجئات؛ والنساء في الأوضاع الإنسانية. أيضا ركزت السيدة/ ريم أبو حسان على محور أولويات إصلاح برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية. أخيرا، عرجت السيدة/ ريم أبو حسان على محور مدى النجاح في توصيل

الخدمات القانونية منخفضة التكلفة للنساء اللواتي يعشن في فقر وأبرز العراقيل لاسيما في وقت النزاع وما بعده. خلال تناول المحاور المذكورة، أوردت السيدة/ ريم أبو حسان مجموعة من الإحصاءات ذات الدلالات المهمة فيما يتصل باللجوء في العالم كما دعت إلى وضع مصطلح وتعريف اللجوء تحت المصطلح مجددا. في هذا السياق، أشارت إلى أن ٨٪ من اللاجئين موجودون في الدول النامية نزحوا من دولهم بطرق جبرية. كما ذكرت بحصول تطور في نوعية اللاجئين، وهو ما يستلزم إعادة تعريف اللاجئين الوارد بالاتفاقية الخاصة بأوضاع اللاجئين ١٩٥١.

بعد ذلك انتقلت السيدة/ ريم أبو حسان إلى الحديث عن الأردن واللجوء. وفي هذا الصدد ذكرت أن المملكة الاردنية من أكثر الدول استضافة للاجئين بالنسبة لعدد سكانها، فيوجد لاجئين من ٥٨ جنسية. وإن ثلث عدد سكان الاردن لاجئين ونازحين مع الاشارة الى اللاجئين الفلسطينيين. كما يوجد ٧٠٠ ألف لاجئ سوري مسجل لدى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمملكة الاردنية. وقالت إن العبء الأكبر من ازمة اللاجئين السوريين تتحمله المملكة الأردنية. في نفس الوقت، فإن الموارد محدودة. ليس هذا فحسب، بل إن الدعم الأممي المقدم للأردن لاحتواء ازمة اللاجئين ضئيل ولا يتناسب مع حجم الأعباء. زد على ذلك أن المملكة الاردنية تلقت ٦,٩٪ فقط من إجمالي قيمة التمويل الذي كان من المفترض أن تتلقاه من المجتمع الدولي. ومع ذلك فقد وفر الاردن الخدمات الأساسية للاجئين السوريين بما في ذلك الخدمات التعليمية. ومما زاد من الضغط الواقع على كاهل الأردن ارتفاع نسبة المواليد في المملكة الاردنية في ظل الأزمة السورية. في هذا السياق طرحت السيدة/ ريم أبو حسان السؤال: ماذا قدمت الدول الاخرى للتعامل مع ازمة اللاجئين السوريين باستثناء الجمهورية اللبنانية التي تستضيف أيضا اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين؟ وفي معرض الإجابة عن السؤال أكدت أنه من الضروري للغاية تقاسم المسؤولية وتقديم مختلف اشكال الدعم وليس فقط الدعم المالي.

بعد ذلك، انتقلت السيدة/ ريم أبو حسان إلى تناول بعض المسائل المفاهيمية والعملية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. قالت إنه عند الحديث عن قرار مجلس الامن ١٣٢٥ المعنى بالمرأة والامن والسلام يُنظر للمرأة على أنها ضحية وليس طرف فاعل، وهذا خطأ. كما قالت إنه من المهم للغاية رفع نسبة مشاركة المرأة في الميدان، ومن أجل أن تكون المرأة فاعلة لابد أن يكون لها دور قيادي في

عملية البناء وصنع السلام. أيضا من المهم أن يكون للمرأة دور قيادي في تنفيذ قرار ١٣٢٥ نفسه لأنها يخصها هي في المقام الأول.

عرض سعادة السيدة/ سماح مرمش - المديرية التنفيذية لشبكة النساء القانونيات: إصلاح البنية التشريعية المراعي للنوع الاجتماعي ما بعد الصراع: التحديات والدروس المستفادة

تناولت السيدة/ سماح مرمش أكثر من محور. تناولت محور إصلاح البنية التشريعية المراعي للنوع الاجتماعي ما بعد النزاع، والخطوات الواجب اتخاذها باتجاه إصلاح البنية التشريعية إصلاحا يتضمن إدماج منظور النوع الاجتماعي. كما تناولت محور إمكانات الاستفادة من الانتقال الدستوري والتعديل الدستوري الحاصل في عدد من البلدان العربية في دسترة حماية النساء من الانتهاكات الجنسية المرتبطة بالنزاع المسلح والإفلات من العقاب ومزيدا من التمثيل السياسي في مواقع صنع القرار.

بدأت السيدة/ سماح مرمش عرضها ببيان مركزية دور المرأة سواء في مرحلة النزاع أو في مرحلة ما بعد النزاع. قالت إنه أينما يوجد النزاع فالمرأة لابد ان يكون لها دور أساسي في الوصول للحل. كما أكدت السيدة/ سماح مرمش أنه يجب أن يكون للمرأة دور هام وفعال في وضع الخطط خلال مرحلة ما بعد النزاع بما في ذلك خلال مرحلة تطبيق العدالة الانتقالية.

بعدها انتقلت السيدة/ سماح مرمش لتسلط الضوء على وصول المرأة للعدالة الناجزة خلال النزاعات وبعدها. سلطت السيدة/ سماح مرمش الضوء على ضرورة الاهتمام بربط الحق بجبر الضرر وضمان عدم التكرار ووصول المرأة إلى العدالة. كما قالت إن تحقيق العدالة يستلزم التركيز على عدد من المحاور: (١) محاكمة وطنية جزائية (٢) البحث عن الحقيقة ودراساتها (تعديل او صياغة قوانين من جديد) للوصول إلى المحاكمات الفضلى (٣) جبر الضرر: إعادة التأهيل والإدماج في المجتمع والتعامل مع المرأة كناحية لا كضحية. (٤) تدريب ممثلي الجهات الحكومية سواء في الرصد او تقديم الخدمات أو التشريع أو القضاء (حساسية النوع الاجتماعي). وقد ذكرت أن بعض الدول العربية تسمح للمغتصب الزواج من الضحية للإفلات من العقاب. وفي بعض الحالات ترفض المرأة التي تعرضت للاغتصاب لكن تضغط أسرتها عليها. (٥) نشر الوعي بأهمية هذه الإجراءات.

بعد ذلك ألقى السيدة/ سماح مرمش بعض الضوء على تجربة شبكة النساء القانونيات في سوريا العام الماضي.

وقد ذكرت أن القانونيات اجتمعن في مؤتمر المحاميات. وقد أكدت القانونيات على أنه لابد من وجود عدد كافٍ من القانونيات اللاتي يجدن الصياغة القانونية، بما يلي احتياجات النساء. في هذا الصدد، أكدت السيدة/ سماح مرمش أنه من المهم تعزيز دور منظمات مجتمع مدني في تقديم خدمات قانونية مجانية لتعريف النساء بالإجراءات الواجب اتخاذها للوصول إلى الحماية وإعادة التأهيل وإعطائهم المعلومات القانونية للوصول إلى الحلول.

بعدها ركزت السيدة/ سماح مرمش على مسألة الإصلاح التشريعي. أبرزت السيدة/ سماح مرمش أهمية أخذ منظور النوع الاجتماعي في الاعتبار وأن ذلك له دور هام في احداث إصلاح تشريعي. وقالت إن هناك حاجة ماسة لأن تنص التشريعات على أن جميع المواطنين متساوين امام القانون بغض النظر عن العرق او النوع أمام القانون. ثم ضربت مثلا للبلدان التي دمجت منظور النوع الاجتماعي بتونس حيث كان لقانون المناصفة في السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية أثر واضح في القوانين التي تصدر عن عنف المرأة والعنف الأسرى. وإن هذا الأمر يؤكد أهمية تمثيل المرأة في مختلف المجالات وفي المجال التشريعي خصوصا.

عرض سعادة السيدة/ وفاء بن مصطفى - رئيس تحالف البرلمانيات العربيات: مكافحة العنف ضد المرأة، وآليات الحماية ومراكز الإيواء في العالم العربي، والممارسات المثلى والتحديات والفجوات

قدمت السيدة/ وفاء بن مصطفى عرضا عن مكافحة العنف ضد المرأة، وآليات الحماية ومراكز الإيواء في العالم العربي، والممارسات المثلى والتحديات والفجوات. تناول العرض محور مدى شمولية سياسات التصدي للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية، وما مدى تكاملية التشريعات والقوانين الخاصة بالتصدي للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية. المحور الثاني في العرض كان انعكاس سياسات التصدي للعنف ضد المرأة على النساء والفتيات في المنطقة العربية. أيضا، ناقشت السيدة/ وفاء بن مصطفى خلال العرض الذي قدمته محور الإجراءات التي أعطتها الدول في المنطقة العربية الأولوية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات وجدواها، وما إذا كانت الدول العربية تصدت لظاهرة زواج القاصرات والزواج المبكر والزواج القسري وللعنف المنزلي بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب

تحت السن ١٨ منها ألا يكون الزوج متزوجاً من أخرى، وألا تنقطع على التعليم.

النقاش العام بعد عروض المتحدثين

بعد ذلك استخلص المتحدثون عدداً من الخطوات الضرورية لتعزيز أدوار المرأة وتمكينها خلال مرحلة ما بعد النزاعات. رأى المتحدثون أنه لا بد من تقديم الدعم اللازم للجنة الطوارئ. وفيما يتصل بوضع القوانين لا بد أن يحصل ذلك بالتشاور مع المنظمات النسوية. هناك أيضاً حاجة لتوطيد العلاقة بين القرار رقم ١٣٢٥ والعدالة الانتقالية.

مسألة الوعي المجتمعي وإدراك مكونات المجتمع لأهمية دور المرأة حظيت باهتمام المتحدثين. لا بد أن يعي المجتمع أن إدماج المرأة في المراكز القيادية ومواقع صنع القرار أمر ضروري ومفيد. الإعلام لا بد أن يلعب دوراً حقيقياً في تعزيز دور ومكانة المرأة. لا بد أيضاً من التركيز على تعليم وثقافة وتهيئة المجتمعات لتمكين النساء والفتيات. وقد نصت أجندة ٢٠٣٠ على التعليم الجيد ونوعية التعليم. أيضاً لا بد من التركيز على مفهوم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية، وأن يركز بناء الوعي العام والتربية على الثقافة الحقوقية. في كل ذلك لا بد من تمكين النساء وتسهيل الطريق عليها للوصول إلى المراكز القيادية السياسية. وفي نفس الوقت، على المرأة أن تفرض نفسها لأنها هي التي ستساعد على تخطي المراحل الصعبة. دون نساء لن تستطيع الدول تحقيق تنمية وتقدم ورفاه اقتصادي. ولا بد من ترسيخ الفكرة التي مفادها أن النساء لها حقوق متساوية مع الرجل وأن المرأة لها حقوق كما عليها مسؤولية. ولضمان مساواة حقيقية للمرأة لا بد أن تكون القوانين تعكس ما يحدث داخل المنزل والعمل، حتى تخرج هذه القوانين مستجيبة لاحتياجات المرأة. الإصلاح لا بد أن يأتي من الداخل. دور الدولة للتصدي للعنف ضد المرأة لا بد من البحث عن دور الأسرة لتربية أبناء ترفض العنف وليس تقبله.

أيضاً على المجتمع المدني أن يتحمل مسؤولياته في تعزيز أدوار المرأة وأن يكون فاعلاً ولاعباً مؤثراً. وفي هذا الصدد، هناك ضرورة لتعزيز التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة. المجتمع المدني يعد حجر أساس في عملية التنمية.

في إطار الزواج، وما هي معالم التصدي للعنف ضد المرأة في مجال السياسة. فضلاً عن ذلك، نطرق العرض لمدى جدوى وجود استراتيجية إقليمية عربية لإنهاء العنف ضد المرأة، وماذا حققت وماهي الفجوات.

بدأت السيدة/ وفاء بن مصطفى عرضها ببيان مركزية دور المرأة سواء في مرحلة النزاع أو في مرحلة ما بعد النزاع وبيان أهمية مراعاة الإنجازات. قالت السيدة/ وفاء بن مصطفى أن المنطقة العربية تواجه تحديات متعددة ومتنوعة، وأنه من المهم للمرأة في المنطقة المحافظة على المكتسبات التي حصلت عليها وأن تستفيد من النجاحات التي حققتها. على سبيل المثال، فإن الاستراتيجية العربية حول «حماية المرأة العربية: الأمن والسلام» تمثل انجازاً على المستوى الإقليمي والعالمي. كذلك فإن التعديلات الدستورية في مصر بشأن مواجهة العنف ضد المرأة تمثل هي الأخرى إنجازاً. وقالت إن الأردن قد شهد العديد من التطورات التي ساهمت بوضع بجعل حماية النساء من العنف أمراً قابلاً للتنفيذ من خلال (١) الوقاية عن طريق التركيز على التعليم وتوعية المجتمع وتجهيزه وتوفير الأدوات اللازمة لذلك.

ثم تطرقت السيدة/ وفاء بن مصطفى لمسألة القوانين بين النظرية والتطبيق. في هذا الصدد، بينت أنه من المهم للغاية تجهيز الدولة من الناحية القانونية وأن يكون النص القانوني قابلاً للتنفيذ على أرض الواقع. ثم طرحت السؤال الآتي: نحن في المنطقة العربية قد نكون حققنا إنجازات على مستوى إصدار القوانين، لكن هل توجد الموارد المالية التي تسمح بتطبيق هذه القوانين؟ قالت السيدة/ وفاء بن مصطفى إن تحالف البرلمانيات العربيات بادر لبيان أهمية وجود اتفاقية عربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة، وبيان أنه لا توجد اتفاقية دولية تتحدث عن العنف. في المنطقة العربية وضعت مسودة لاتفاقية عربية لمناهضة العنف ضد المرأة تراعى فيها خصوصية المنطقة العربية وتتناول حماية النساء أوقات السلم وأوقات النزاع. بعد ذلك، سلطت السيدة/ وفاء بن مصطفى الضوء على صور معينة من معاناة النساء في المنطقة مبيّنة أنها تحتاج انتباهاً خاصاً. فالنساء اللاجئات والنساء تحت الاحتلال جزء من المنظومة يحتاج إلى الحماية القانونية. وفي ذلك قالت إنه لا سلام يقوم على تجاهل النساء اللاتي فقدن بيوتهم وعائلاتهم وكل مقومات الحياة. كما تطرقت السيدة/ وفاء بن مصطفى إلى الزواج المبكر مبيّنة أن نسب الزواج المبكر ارتفعت في ظل الصراعات والنزاعات وظروف عدم الاستقرار. في هذا الصدد استحضرت السيدة/ وفاء بن مصطفى أن الأردن قد قرر اعتماد استثناءات لزواج الفتيات

توصيات الجلسة الثانية دمج النوع الاجتماعي في مرحلة ما بعد الصراع: محور الوقاية

١. حث الدول الأعضاء في جامعه الدول العربية على دعم لجنة الطوارئ وتفعيلها.
٢. التركيز على أهمية التعليم والتوعية وبناء الثقافة المجتمعية المراعية للنوع الاجتماعي والسلم الأهلي.
٣. حث الدول على ضمان التمثيل العادل للنساء في القطاعات السياسية والأحزاب والنقابات والقضاء على ألا يقل التمثيل عن ٣٪.
٤. أهمية زيادة نسبة النساء في المناصب القيادية ومواقع صنع القرار مما يعود بالنفع عليها وعلى كافة أعضاء المجتمع.
٥. تفعيل قرار مجلس الامن ١٣٢٥ الخاص بالمرأة والأمن والسلام والعمل على دعم الدول في تبني خطتها الوطنية لتفعيله ودمج النساء في العمل القيادي والميداني في القطاعات الأمنية والعسكرية ورفع نسبة تمثيلهن بصورة فعالة، ورفع نسبة تمثيلهن من ٣٪ إلى ٦-١٪ ليكون لهن دور فعال في القوات المسلحة.
٦. دعم وإقرار الاتفاقية العربية للقضاء على العنف ضد المرأة من قبل الدول الأعضاء ووضعها موضع التنفيذ وخاصة فيما يتعلق بالإفلات من العقاب.
٧. تفعيل آليات التدخل المبكر واستباق اندلاع الصراعات وخاصة في الدول المرشحة لاحتمالات التطور نحو النزاعات المسلحة.
٨. أهمية تقاسم الاعباء وتقديم كافة اشكال الدعم للدولة المستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين.
٩. التأكيد على أهمية تمكين النساء في مختلف المجالات.

الجلسة الثالثة: دمج النوع الاجتماعي في جهود الاغاثة والتعافي وإعادة الإعمار.

- باشرت تيسير الجلسة معالي السيدة/ ريم أبو حسان - وزير التنمية الاجتماعية السابقة بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- أعضاء منصة النقاش في هذه الجلسة هم:
- سعادة السيدة/ مارينا فرايلا، رئيس القسم السياسي في بعثة الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية مصر العربية
 - سعادة السيدة/ شيو فان سيموجوكي، عضو منظمة الهجرة الدولية.
 - سعادة السيد/ ريدان السقاف، مسؤول الشؤون

الاجتماعية بمركز المرأة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

- سعادة السيدة/ آنا سواف، مديرة مشروع الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق.
- سعادة السيدة/ الزهراء لنقي، خبيرة في النوع الاجتماعي وفض النزاع وبناء السلام.
- سعادة السيد/ معز دريد، القائم بأعمال المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

أولاً، قدمت السيدة/ مارينا فرايلا عرضاً عن موضوع دمج منظور النوع الاجتماعي في جهود الاغاثة والتعافي وإعادة التأهيل وربط النظرية بالتطبيق الفعلي. وقد تضمنت النقاط التي ناقشتها سد الفجوة بين النظرية والتطبيق. كما تطرقت إلى أي مدى تتناول برامج الاغاثة والمساعدات الإنسانية عناصر الفقر متعدد الأبعاد والفقر النقدي. أخيراً، ناقشت السيدة/ مارينا فرايلا ما إذا كانت هناك ممارسات جيدة لاستراتيجيات تقليل الاعتماد على مساعدات الاغاثة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للمستفيدين.

ثانياً، قدمت السيدة/ شيو فان سيموجوكي عرضاً عن موضوع اعتبارات في تخطيط وتنفيذ التعويضات للناجيات من الانتهاكات الجنسية المرتبطة بالصراع في العراق. وقد تضمنت النقاط التي ناقشتها الجهود التي تُبذل في المنطقة العربية من حيث تقديم التعويضات للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. كما ناقشت الفرص والتحديات والفجوات ذات الصلة بتقديم التعويضات لمن تعرضوا للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع كجزء من حقهم في الوصول إلى الانتصاف السريع الفعال. أخيراً، وليس آخراً، فقد تناولت السيدة/ شيو فان سيموجوكي كيفية تطوير التعويضات على مستوى التصميم والتنفيذ والأثر بحيث تصبح التعويضات ذات أثر تحولي.

ثالثاً، ناقش السيد/ ريدان السقاف كيفية توطيد برنامج المساعدات الإنسانية الحساسة للنوع الاجتماعي. كما تناول دور المجتمع المدني في برامج الاغاثة التي تراعي الفوارق بين الجنسين في المنطقة العربية. كما تطرق السيد/ ريدان السقاف إلى أبرز التحديات القائمة في هذا الصدد وإنجازات المساعدات الإنسانية في المنطقة العربية.

رابعاً، قدمت السيدة/ آنا سواف عرضاً عن موضوع دمج المنظور الاجتماعي في البنية التحتية في فترة ما بعد الصراع: تحديات إعادة الإعمار في الموصل ومدن أخرى. وقد تناولت استعراض دور المرأة في برامج إعادة الإعمار.

كما شملت استعراض كيفية تصميم برامج تراعي الفوارق بين الجنسين. كما تناولت السيدة/ آنا سواف التحديات وأهم الممارسات الجيدة.

كما قدم السيد/ معز دريد عرضاً عن موضوع دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم تنفيذ قرار ١٣٢٥ بالمنطقة العربية وعلاقته بعملية الإصلاح الأمني وجمع السلاح وتفكيك الكتائب وإعادة تأهيل المسلحين. وقد تضمنت النقاط التي ناقشها دمج منظور النوع الاجتماعي في عملية الإصلاح الأمني وجمع السلاح وتفكيك الكتائب وإعادة تأهيل المسلحين. كما عرج على موضوع الاحتياجات الخاصة والأولويات لكل من النساء والرجال والفتيات فيما يتعلق بالأمن. أيضاً، ناقش السيد/ معز دريد مسألة ما إذا كانت السياسات والإجراءات الأمنية تستند على مقاربة دمج النوع الاجتماعي في المنطقة العربية. كما عرج على أبرز التحديات الموجودة في هذا الشأن والممارسات المثلى في المنطقة العربية. أخيراً، غطى السيد/ معز دريد وجود برامج تتعاطى مع قضايا العنف الناتج عن النزاعات، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل من منظور اجتماعي، والممارسات المثلى ذات الصلة في المنطقة العربية والتحديات.

عرض سعادة السيدة/ الزهراء لنقي - خبيرة في النوع الاجتماعي وفض النزاع وبناء السلام: مقارنة حساسة للنوع الاجتماعي لمنع التطرف العنيف: أولويات السياسة مع العائدات

قدمت السيدة/ الزهراء لنقي عرضاً بعنوان مقارنة حساسة للنوع الاجتماعي لمنع التطرف العنيف: أولويات السياسة مع العائدين، وقد تناول العرض مجموعة من المحاور. المحور الأول الذي تناوله العرض تعلق بأهمية الجنس في مواجهة ومنع التطرف العنيف. أما المحور الثاني فقد تعلق بالخطوات الأساسية لدمج منظور النوع الاجتماعي في معالجة قضية التطرف العنيف والإرهاب. المحور الثالث هو آفاق التنسيق والتعاون الإقليميين في المنطقة العربية فيما يتعلق بإدماج منظور النوع الاجتماعي في منع ومكافحة التطرف العنيف.

في بداية العرض، قالت السيدة/ الزهراء لنقي إن علينا أن ندرك أن التطرف العنيف هو ظاهرة معقدة وقد تطورت تطوراً واسعاً. وبسبب تعقيد المشكلة، نشأ وعي متزايد بأن منع التطرف العنيف يتطلب اتباع نهج متعدد التخصصات ويرتكز على إدراك تعدد أصحاب المصالح لمعالجة الظروف

الأساسية التي تؤدي إلى أن يصبح الأفراد متطرفين وفهم ديناميات النوع الاجتماعي المعنية. أضافت أن تطور ظاهرة التطرف العنيف يوجب تنسيق الجهود في مواجهتها. وفي ذلك لابد لمواجهة التطرف العنيف والإرهاب ألا تقتصر على التركيز على التدابير القمعية. بل يجب أن تشمل أيضاً معالجة مسائل التنمية والحكم الرشيد والتمهيش.

كما قالت السيدة/ الزهراء لنقي إن الإرهاب والتطرف العنيف يعدان من النشاطات شديدة التأثير باعتباريات الفروقات بين النوع الاجتماعي. إن منظمات الإرهاب والتطرف العنيف تستغل القوالب النمطية الجنسانية التي تسبب عدم المساواة بين الجنسين في المقام الأول. ومع ذلك، تابعت قائلةً، إن مجال الإرهاب والتطرف العنيف وكذلك الجهود المبذولة لمواجهة تهديدهما لم يزل يعد مجالاً ذكورياً. هذا على الرغم من الأدلة التي تشير إلى أن النساء والفتيات يتأثرن مباشرة بهاتين الظاهرتين. وعليه، فإذا أعفلت برامج مكافحة التطرف العنيف والوقاية منظور النوع الاجتماعي واستغللت منظمات التطرف العنيف للقوالب الجنسانية، فإن ذلك سيضعف كفاءة هذه البرامج وفعاليتها.

بعد ذلك تطرقت السيدة/ الزهراء لنقي إلى ضامة تأثير موجة التطرف العنيف والإرهاب في المنطقة العربية تحديداً. قالت إنه في العقود القليلة الماضية، شهدت المنطقة العربية موجات من التطرف العنيف والإرهاب. ومع ذلك، فمنذ التحولات التي بدأت عام ٢٠١١، أصبحت التكلفة البشرية والدمار الناجم عن التطرف العنيف محسوسة وملموسة أكثر في جميع أنحاء المنطقة. ففي عام ٢٠١٦، احتلت المنطقة العربية المرتبة الأولى من حيث عدد الهجمات والوفيات التي أقدمت عليها منظمات الإرهاب والتطرف العنيف. خلال ذلك العام ٢٠١٦ الذي يُعد العام الأكثر دموية، قتل وتوفي أكثر من شخصاً ٩١٣٢ معظمهم في العراق على يد داعش.

وقد أوضحت السيدة/ الزهراء لنقي أن التأثير الأول موجة التطرف والإرهاب في وضع النساء تمثل في ممارسة إقصاء وحشي مقصود ضدهن في المجال العام والخاص وممارسة عنف معنوي ومادي غير مسبوق ضدهن. وقد كان لذلك الإقصاء آثار كبيرة، ليس بينها وبين الآثار الواقعة على الذكور أي تناسب. والأمثلة على ذلك واضحة في كل أنحاء المنطقة العربية. في سوريا والعراق، تعرضت آلاف النساء اليزيديات إلى الاسترقاق الجنسي على يد داعش. وفي أبريل / نيسان ٢٠١٦، ورد أن تنظيم الدولة الإسلامية أعدم ما لا يقل عن ٢٥ شخصاً منهم فتيات ونساء في

الموصل لرفضهم الزواج من مقاتلي داعش. وتابعت السيدة/ الزهراء لنقي قائلة إنه بينما وقعت النساء ضحايا للتطرف العنيف والإرهاب على النحو المذكور أعلاه، فإنه على الضفة المقابلة، ظهرت نساء أخريات كـ «فاعلات» في مجال التطرف العنيف والإرهاب. لقد تسنى لمنظمات التطرف العنيف والإرهاب تجنيد عشرات من النساء من تونس والجزائر وليبيا للانضمام إلى داعش. وبينما تركز أغلب إسهامات النساء في منظمات التطرف العنيف والإرهاب في مجال التنشئة الاجتماعية وترسيخ التطرف في وعي الأجيال الجديدة ضمن السياق الأسري، فإنهن اليوم يستخدمن كعناصر إرهابية بالمعنى الكامل للكلمة، وذلك من خلال المشاركة في التجنيد وجمع الأموال ونشر أطروحات التطرف العنيف.

أضافت السيدة/ الزهراء لنقي أنه نتيجة للصراعات العنيفة في جميع أنحاء المنطقة العربية، وما أعقبها من تدمير للمدن وانتهاكات لحقوق الإنسان وتشريد الملايين، أصبحت التحديات التي تواجهها الدول والمجتمعات أضخم من أي وقت مضى. أهم هذه التحديات تخلية وعي الأشخاص المرتبطين بالجماعات المتطرفة العنيفة من بذور التطرف وفك ارتباطهم بتلك المنظمات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. في هذا الصدد، قالت السيدة/ الزهراء لنقي إن علينا أن نستحضر أن وضع النساء والأطفال خصوصاً يفتح الباب أمام تحديات كبيرة لا تملك الدول حالياً استعداداً للتصدي لها. ويتمثل التحدي الرئيسي الآخر في التدفق العكسي للمقاتلين الأجانب من سوريا والعراق إلى بلدان أخرى في المنطقة، والتي هيمنت على مناقشات صناع السياسة على الصعيدين المحلي والدولي وكذلك على المستوى الإقليمي. هذا ووفقاً للتقديرات، بلغ عدد الأجانب الذين انضموا إلى داعش في العراق وسوريا نحو ٤١٤٩. شخصاً، وقد بلغ عدد النساء بين هؤلاء نحو ٤٧٦١، أي نحو ١٣٪. في العراق وسوريا. وقد عاد نحو ٢٥٦ منهم فقط إلى بلدانهم الأصلية. وما زال مصير وأعداد هؤلاء النساء العائدات من الجماعات المتطرفة العنيفة مجهولاً. ووفقاً لوزارة شؤون المرأة والطفل في تونس، جرى احتجاز نحو مائتي (٢٠٠) طفل ومائة (١٠٠) امرأة في الخارج، هم من عوائل داعش، دون تهمة لمدة تصل إلى عامين، ومعظمهم في سوريا وجوار ليبيا وبعضهم في العراق. بعد ذلك، ذكرت السيدة/ الزهراء لنقي أن هناك اعترافاً متزايداً من جانب الحكومات العربية بضرورة اتخاذ تدابير وقائية منهجية طويلة الأجل ونهج متكامل شامل يستند على دمج منظور النوع الاجتماعي، وأن هناك خطوات

رئيسية ينبغي اتخاذها في هذا المسار. من هذه الخطوات مشاركة المرأة في السياسات والتدخلات البرنامجية للوقاية من التطرف العنيف. هناك خطوة ثانية تتمثل في تعزيز أوجه الانسجام والتضافر بين جدول أعمال مكافحة التطرف العنيف وجدول أعمال الوقاية من التطرف العنيف وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ولابد من استخدام الخطط الوطنية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن كنقطة بداية لتعزيز دمج منظور النوع الاجتماعي في جدول أعمال الوقاية من التطرف العنيف. وقالت إنه ينبغي الاستفادة من الممارسات الجيدة في العالم العربي لمراعاة للفوارق بين الجنسين فيما يتصل بمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والوقاية من التطرف العنيف. في هذا الصدد يمكن الاستفادة من تجربة الجزائر والمغرب ولبنان. أيضاً ينبغي الاستفادة من الممارسات الجيدة في العالم العربي لتعزيز الانسجام والتضافر بين جدول أعمال مكافحة التطرف العنيف وجدول أعمال الوقاية من التطرف العنيف في جهة وبين جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في جهة أخرى. وفي هذا الشأن تجدر الاستفادة من تجربة تونس والأردن.

في ختام كلمتها، أوردت السيدة/ الزهراء لنقي حزمة من التوصيات. قالت إن هناك حاجة إلى إذكاء الوعي بضرورة معالجة الظروف الأساسية التي تفضي إلى انتشار التطرف العنيف والإرهاب والحاجة إلى إبراز أن هاتين الظاهرتين تتسمان بدرجة عالية من التمييز بين الجنسين وتستغلان القوالب النمطية الجنسانية. أيضاً، لابد من توسيع نطاق البحوث حول دور المرأة في الاستراتيجيات الوقائية المتعلقة بكيفية تقديم الإنذار المبكر بشكل منهجي، والمساعدة في إزالة التطرف السابق عن المتطرفين وإعاقة تجنيد القادمين الجدد. ينبغي كذلك تعزيز الانسجام والتضافر بين جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وجدول أعمال الوقاية من التطرف العنيف. ويحصل ذلك من خلال استكشاف الأولويات والأدوات والاستراتيجيات المشتركة. من الضروري أيضاً تعزيز مشاركة القيادات الدينية المحلية في بناء المرونة والحد من خطر التطرف العنيف في المجتمعات المحلية من خلال بناء قصص بديلة للتطرف العنيف. فضلاً عن ذلك، يجب إشراك المرأة في قطاعات الأمن وفي تصميم ومراقبة وتقييم سياسة مكافحة الإرهاب وسياسة الوقاية من التطرف العنيف والتدخلات البرنامجية. بجانب ذلك، فإن الحاجة ماسة لتوفير منبر للمناقشة والتنسيق بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية عبر العديد من أصحاب المصلحة: الوزارات ذات

الصلة، ومؤسسات المرأة الوطنية، والبرلمانيين، ومنظمات المجتمع المدني، والإعلام، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وقادة الأديان لضمان اتباع نهج شامل ومتكامل ومراعي للنوع الاجتماعي تجاه الوقاية من التطرف العنيف. أخيراً، هناك ضرورة لتبادل الدروس المستفادة والتحديات حول مختلف الموضوعات المتعلقة بأهمية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وإشراك المرأة والشباب وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في التصدي للتطرف العنيف. أيضاً هناك ضرورة لاعتماد الممارسات المثلى والمناهج المبتكرة التي تراعي الفوارق بين الجنسين في تطوير الاستراتيجيات والخبرات والأدوات الوطنية لمنع التطرف العنيف بفعالية.

ملخص النقاش الذي دار عقب الكلمات والعروض

خلال النقاش الذي دار عقب كلمات وعروض الجلسة الثالثة، أحصى المتحدثون عدداً من الدروس المستفادة. ذكر المتحدثون أن من هذه الدروس أن مؤشرات النوع الاجتماعي أمر ضروري للغاية. وعليه، فإنه يجب دمج اعتبارات الجنس والعمر باستخدام الأدوات ذات الصلة. كما ينبغي أن تكون هناك صلة وانسجام واتساق بين طبيعة المساعدات وحجمها وبين أجندة التنمية وأولوياتها. كما لابد من معالجة البواعث والأسباب التي تؤدي للمشكلات القائمة. وأي حلول تطرح لابد أن تتسم بالاستدامة قبل أي شيء. كما ركز المتحدثون تركيزاً كبيراً على المرونة / الليونة كأداة شخصية ومجتمعية. أيضاً، نصح المتحدثون بأنه عند تنفيذ المشروعات، من المستحسن البدء بتدشين المشروع بصفة تجريبية لتبين مدى جدواه تبيناً كاملاً، على أن يتبع ذلك التوسع في تنفيذ المشروع في ضوء نتائج التجربة. وبالنسبة لمفهوم الهشاشة، هناك ضرورة لإدراك أن النساء جزء لا يتجزأ من الحل. وفي حالة عدم إقدام النساء على إطلاق مبادرات حقيقية، وبلا فعل، فإن الأمور ستزداد سوءاً، وستتلاحق العواقب الوخيمة.

بعد ذلك، تناول المتحدثون ظاهرة العنف الجنسي في العراق خلال فترة النزاعات لاسيما بعد ظهور داعش. وقد ألمح المتحدثون إلى أهمية العمل مع الحكومة العراقية لمواجهة هذه الظاهرة. كما سلطوا الضوء على دور التعويضات وأطر وآليات جبر الضرر خلال الفترات الانتقالية. وأخيراً، دعوا إلى أن هناك حاجة ماسة لصياغة علاجات مناسبة وسريعة.

بعدها، تناول المتحدثون مسألة الحاجة إلى بناء جسور

حقيقية تربط بين النظرية والتطبيق. في هذا الصدد أفاد المتحدثون بأنه يجب الإقرار بأنه بينما تتعرض النساء للمشكلات والمخاطر، فإنهم ليسوا جزءاً من الحل بل إنهن بعيدون عن الحلول أو مستبعدون. كما أفاد المتحدثون بأن تطبيق التجارب المشتركة في البلدان الأخرى هو أمر ينطوي على تحديات كبيرة وصعوبات بسبب سياقها الخاص. كما استحضر المتحدثون أهمية المساواة وتوحيد السياسات تجاه الرجال والنساء وصياغة برامج موحدة تستهدف النوعين الاجتماعيين على التساوي.

انتقل المتحدثون بعد ذلك لمناقشة تأثير النزاعات في وضع النساء في ضوء مقارنة ذلك التأثير بتأثير النزاعات في وضع الرجال. في هذا الصدد، قال المتحدثون إن الأزمات العامة ليست محايدة من حيث النوع الاجتماعي ومن حيث تأثيرها في الجنسين. فالنساء أكثر تعرضاً للتأثيرات السلبية للأزمات من الرجال. وعليه، فإنه لا يجب علينا الاقتصار على الاعتناء بمواجهة الأزمات مواجهة فورية، بل علينا أيضاً مراعاة الفروق بين تأثر كل من الجنسين بتداعيات الأزمات. على سبيل المثال، هناك حاجة لمراعاة الفروق بين الجنسين فيما يتصل بطريقة تحضير العبوات الغذائية للنساء لحملها بسهولة حتى يصلن إلى المنزل. إن أموراً كهذه قد تبدو بسيطة لأول وهلة، لكنها أمور مهمة.

من ثم انتقل المتحدثون إلى تشخيص مدى دمج منظور النوع الاجتماعي والاعتبارات الخاصة بالفارق بين الجنسين في السياسات الفعلية في المنطقة العربية، وقد سلطوا الضوء على بعض الإحصاءات ذات الدلالات الخطيرة. لاحظ المتحدثون أنه في بلدان مثل اليمن والعراق وفلسطين وسوريا هناك مواجهة للأزمات وتعاملها مع تداعياتها لكن دون إدماج منظور النوع الاجتماعي. ضمن ساق التدليل على ذلك، ذكر المتحدثون أن من اثنين إلى عشرين بالمائة فقط من خطط المساعدات تركز على اعتبارات العمر والجنس، بينما ثمانون بالمائة لا تركز على تلك الاعتبارات. أربعة وأربعون بالمائة من العشرين بالمائة من المساعدات تتضمن آليات للتعامل مع العنف الجنسي في حين أن 66 % المتبقية تفتقر لتلك الآليات. وإن لهذه الفجوة تأثيرات سلبية في حياة ملايين الأفراد. 56% من الـ 44% من المساعدات تركز على التشاور والتحدث مع المتضررين. وعليه فإن السؤال الملح هو كيف نتحقق من أن المساعدات توجه بالفعل للمستحقين. إن هذا الأمر يمثل تحدياً كبيراً. ويجب أن نعتمد على الأطر المؤسسية ونراعي السياقات الخاصة في كل بلد. وقد أضاف المتحدثون أن لجنة أزمة الطوارئ قد تكون مفيدة في التعامل مع التحديات.

- تعزيز دور المرأة في تجديد الخطاب الديني.
- إدماج المرأة في عملية بناء البنى التحتية.
- إجراء تحليل مبنى على النوع عند البحث عن الاستجابة على المطالب في المجتمعات المتضررة والأخذ في الاعتبار سن ونوع المحتاجين.
- أهمية الحوافز لتشجيع مشاركة وإدماج المرأة في الجهاز الأمنية من بيئة صالحة لعمل المرأة فيها وحوافز في المسار المهني.
- وضع استراتيجية إقليمية للوقاية من العنف والتطرف العنيف تأخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار.
- تطوير النظم القانونية في الدول العربية بطريقة تستوعب المتبقيات من داعش والتركيز على الجانب الإنساني عند التعامل مع هذه الظاهرة الجديدة.

الجلسة الرابعة: آليات وأدوات إقليمية لتعزيز دور النساء في النزاع وما بعد النزاع

- باشرت تيسير الجلسة معالي السيدة/ مكفولة آكات و زيرة شؤون المرأة السابقة في موريتانيا رئيسة مركز محيط لشؤون المرأة والتنمية والسلام.
- أعضاء منصة النقاش في هذه الجلسة هم:
- معالي السيدة/ السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية.
- سعادة السيدة/ السفيرة سعاد شلبي، عضو شبكة النساء الوسيطات لدول حوض المتوسط
- سعادة السيدة/ أمينة حسن، وسيطة والمديرة التنفيذية المبادرة النسائية للتنمية المجتمعية المستدامة.
- سعادة السيد/ ألكسندر برمايل من مشروع الوسطاء معهد الدراسات العليا في جينيف.
- تضمنت الجلسة تقديم ٤ عروض نورد أبرز مضامينها على النحو الآتي:
- عرض السيدة/ السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية حول الشبكة العربية لوسيطات السلام
- أكدت السيدة/ هيفاء أبو غزالة أن فكرة إنشاء الشبكة العربية لوسيطات السلام تأتي تمشياً مع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة (١٣٢٥) بشأن المرأة والسلام والأمن. كما جاء تأسيسها ضمن إطار تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية «لحماية المرأة العربية: الأمن والسلام».

- أخيراً، لاحظ المتحدثون أن معظم الجهود المبذولة هي في الحقيقة جهود يبذلها متطوعون. وإن هؤلاء المتطوعون يواجهون مشكلات تتمثل في محدودية الهامش المتاح لهم ليتحركوا ضمنه ومحدودة القدرات والإمكانات المتاحة لمواجهة جميع التحديات.
- ختاماً، تناول المتحدثون مسألة الحاجة لأن تكون البنية التحتية مراعية للنوع الاجتماعي. في هذا الصدد ذكر المتحدثون أنه على جميع الجهات المانحة أن تضع بين أولوياتها مساعدة الناس على العودة إلى ديارهم وإصلاح المنازل التي دمرها النزاع أو أُلحق بها أضراراً. كما ناقش المتحدثون أنه على الجهات المانحة الإسهام في توفير سبل العيش بسبب اختفاء فرص العمل في القطاعين العام والخاص. وفي هذا الإطار يجب أن تكون خطة الاستثمار في البنية التحتية شاملة وتوسع لتحقيق المساواة. ويجب الاستفادة من دور البيانات الخاصة بالجنسين وحساسية النوع. كما يجب الاستفادة من الاستشارات المجتمعية.
- توصيات الجلسة الثالثة: دمج النوع الاجتماعي في جهود الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار
- زيادة التوعية ودور مساهمة المرأة في المراحل الانتقالية.
- البحث عن حلول وبناء القدرات وفقاً لظروف كل دولة على حدة.
- الاشتراك في المناقشات التي تستمع لجميع المتضررين لمعرفة مختلف الاحتياجات.
- العمل على تحقيق البعد السلمي في مراحل ما بعد النزاع وليس فقط أثناء النزاع.
- العمل على مساءلة مرتكبي الجرائم.
- تصميم وتنفيذ برامج تأهيل وإصلاح تتناسب مع احتياجات المتضررين والناجين.
- تصميم برامج تأهيل تستجيب للمشاكل على المدى القصير وليس فقط المدى الطويل.
- تحديد الفجوة بين النوعين وقياس أثر هذه الفجوة واستخدام وتعزيز هذه المعرفة والأدوات التي تمكن من رصد التقدم المحرز في أجندة الأمن والسلام.
- اتباع نهج شامل ومتكامل لا يختزل فقط في المقاربة الأمنية.
- قضايا تضمين المرأة في الأمن.
- استحداث منصة إقليمية للمنطقة العربية تعنى بتناول الخبرات والممارسات المثلى في دعم المرأة في الإصلاح الأمني واستراتيجيات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وإن تأسيسها ينبثق من الحاجة إلى إطار إقليمي للجهود النساء في المنطقة العربية يُعنى بمجال الوساطة خاصة في ظل أن المنطقة العربية تعد من أكثر المناطق التي تشهد نزاعات في الوقت الراهن. هذا فضلا عن اتساقها مع الجهود العالمية والإقليمية لإنشاء شبكات لوسيطات السلام. وقد شملت عملية إنشاء الشبكة العربية لوسيطات السلام على مستوى جامعة الدول العربية عدم مراحل. تضمنت هذه المراحل عرض مقترح إنشاء الشبكة على الدول الأعضاء في اجتماع الدورة (٣٨) للجنة المرأة العربية. بعد ذلك عُمم المقترح على الدول الأعضاء لإبداء الملاحظات. كما أعدت ورقة مفاهيمية حول إنشاء شبكة عربية نسائية في مجال الوساطة تضم نساء عربيات قادرات على التفاوض. وقد حوت الورقة المفاهيمية معايير الاختيار وعممت على الدول الأعضاء بالجامعة العربية. وطلبت الجامعة من الدول الأعضاء ترشيح سيدات عربيات لعضوية الشبكة. وأوضحت الجامعة أن المرحلة المقبلة متوقفة على قيام الدول العربية بموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأسماء المرشحات، إذ من المنتظر عرض «البيان» على لجنة المرأة العربية في اجتماعها القادم في ديسمبر ٢٠١٩ لتدشين إنشاء الشبكة العربية لوسيطات السلام.

تطرقت السيدة/ هيفاء أبو غزالة إلى أهمية وأهداف الشبكة. وفي ذلك أوضحت أن أهمية الشبكة تكمن في إشراك المرأة في عمليات السلام. وإن هذا الإشارك يمثل تجسيدا للنهج الشامل المتكامل. هذا فضلا عن أن دعم احتياجات النساء في فترة النزاع وما بعد النزاع لا يمكن أن يطرح إلا من قبل النساء. كما ذكرت أن الشبكة تهدف إلى توفير الفرص للمرأة للمشاركة في عملية صنع القرار خاصة في ظل أن تمثيل النساء في عمليات الوساطة والتفاوض هو تمثيل متواضع جدا. فالرجال يسيطرون على هذا المجال نتيجة عدد من العوامل منها سيطرة المجتمع الذكوري والثقافة الإقصائية للمرأة في المجتمعات العربية. على أن هذا الوضع المحجف أخذ يشهد تحولات ملحوظة. فقد تسنى للنساء أن يفرضن أنفسهن على المشهد. وبدأ تمثيل النساء في مجال الوساطة والتفاوض يتعزز بصورة أكبر. كما ذكرت السيدة/ هيفاء أبو غزالة أن الشبكة تولي أهمية لبناء قدرات النساء في مجال التفاوض والسلام من خلال توفير برامج تدريبية خاصة لهن بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وذلك لاكتساب المهارات اللازمة لتصبح النساء قادرات على طرح والتفاعل على طاولات المفاوضات. كما أن وجود نساء حاصلات على التدريب في التفاوض يعزز حضورهن على المستوى الإقليمي

والدولي من خلال الاستعانة بهن عند الحاجة. وفي إطار الاستفادة وتبادل الخبرات، أكدت السيدة/ هيفاء أبو غزالة أهمية التشبيك والتعاون مع الشبكات الإقليمية لوسيطات السلام كشبكة النساء الوسيطيات لدول حوض المتوسط، وشبكة النساء الإفريقيات للوقاية من النزاع والوساطة وغيرها من الشبكات، وأهمية انضمامها إلى التحالف العالمي للوسطاء. كما أوضحت السيدة/ هيفاء أبو غزالة أن إنشاء شبكة إقليمية عربية لوسيطات السلام تعد خطوة لتمكين عضوات الشبكة الإقليمية من الإسهام في إنشاء شبكات وطنية في بلدانهن لوسيطات السلام.

عرض السيدة/ سعاد شلبي - عضوة شبكة النساء الوسيطيات لدول حوض المتوسط: ما هي الفرص التي توفرها شبكات السلام الإقليمية؟

أشارت السيدة/ سعاد شلبي إلى أهمية وجود كيان تنظيمي للنساء العربيات في مجال الوساطة للطاق بالركب العالمي. وفي ذلك نوهت بجهود جامعة الدول العربية في مجال تعزيز دور المرأة وعلى رأسها استراتيجية حماية المرأة العربية: الأمن والسلام، والجهود الراهنة لإنشاء الشبكة العربية لوساطات السلام، وسعي جامعة الدول العربية أن يكون لها تواجد دولي فعال لمستوى تمثيل النساء. كم أكدت أن مستوى التقدم يقاس بنسبة مشاركة النساء في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية. وأوضحت أن الوساطة إطار حاضر في المنطقة العربية منذ مئات السنين كأحد الوسائل السلمية. وقد لعبت دورا مهما في تجنب وحل النزاعات. والوساطة في الشرق تركز على تحقيق المصالحات والموازات، وتتماشى مع الشريعة الإسلامية، وأنها المسار الوحيد لتجنب النزاع قبل حدوثه. هذا، وتطرقت السيدة/ سعاد شلبي إلى التحديات التي تواجه الوساطة في الشرق الأوسط وتشمل عدم وجود قواعد أو معايير لاختيار الوسطاء، انعدام الثقة بالجهة التي تقوم بالاختيار، عدم وجود إطار قانوني يحمي الحل المتفق عليه، وفي الإطار الدولي، أشارت إلى الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة بموضوع المرأة في السلم والأمن من خلا اعتماد عدد من الصكوك الدولية التي تعزز من دور المرأة في المجتمع فضلا عن دورها في مجال السلم والأمن ومنها إعلان بيجين (١٩٩٥)، وقرارات مجلس الأمن وفي مقدمتها (١٣٢٥)، واعتماد أجندة المرأة والسلام والأمن، علاوة على الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد/

أنطونيو جوتيرس بتعزيز دور المرأة في السلم والأمن. وفي سياق الجهود الإقليمية، أشارت السيدة/ سعاد شلبي إلى أنه منذ أواخر ٢٠١٥ شهدت الساحة الإقليمية حراكا في مجال إنشاء شبكات إقليمية للوسيطات بدءاً بالشبكة النوردية للوسيطات ٢٠١٥، وشبكة الوسيطات لدول حوض المتوسط (٢٠١٧)، وشبكة الكومنولث للوسيطات، والشبكة الإفريقية للنساء من أجل الوقاية من النزاع والوساطة (٢٠١٧). كما أشارت إلى أن شبكة الوسيطات لدول حوض المتوسط تضم نساء من دول عربية، وأن المنطقة العربية أولى بالاستفادة من هذه الخبرات.

ومن حيث مسألة التنسيق بين هذه الشبكات الإقليمية، أشارت السيدة/ سعاد شلبي إلى إنشاء مجموعة اتصال عالمية لتلعب دور نقطة الاتصال بين هذه الشبكات. كما أشارت إلى إنشاء التحالف الولي للوسيطات وموافاته بقائمة تضم أسماء ٢٥ وسيطة يملكن من المهارات للقيام بهذه المهمة، مشيرة إلى أن التحالف الدولي سيقوم بإطلاق موقع الكتروني يضم جميع الشبكات الإقليمية بهدف الاستفادة من التجارب لكل اقليمي في مجال الوساطة، موضحة أنه تم تقديم طلب للأمين العام للأمم المتحدة بتعيين نسبة من السيدات في عمليات الوساطة.

كما عرّجت السيدة/ سعاد شلبي على مسألة حماية الوسيطات وأهمية النظر في كيفية توفير هذه الحماية، مؤكدة على أهمية توفر الإرادة السياسية والتواصل مع الجهات العليا خاصة في مجال اختيار الوسيطات، وأهمية دعم مبادرة جامعة الدول العربية بإنشاء شبكة عربية لوساطات السلام، وأن هناك حاجة لوجد وسيطات على مستوى الأمم المتحدة وحاجة أكبر على وجود وسيطات في مجتمعاتنا العربية.

عرض السيدة/ أمينة حسن - وسيطة والمديرة التنفيذية للمبادرة النسائية للتنمية المجتمعية المستدامة: إنشاء أندية السلام الرسمية وغير الرسمية وأصدقاء الوساطة في مجتمعات ما بعد الصراعات

أوضحت السيدة/ أمينة حسن أن إنشاء أندية السلام الرسمية وغير الرسمية للأطفال جاءت لإدراك النساء في نيجيريا بأهمية إشراك الأطفال في مبادرات حل الخلافات والتي غالبا ما تستهدف الكبار. هذا، وقد ذكرت أن هذه الأندية تشمل أندية الفتيان والفتيات للفئة العمرية (٧-١١)

وأندية الفتيان والفتيات للفئة العمرية (١٢-١٦). ولتأسيس هذه الأندية لا بد من تحديد المجال المستهدف من خلال عمل استبيان أو تقييم للاحتياجات، كما يتم إعداد كتيبات لتدريب وبناء قدرات أعضاء هذه الأندية، وتصميم الأنشطة خاصة في مجال الوساطة، موضحة إلى أهمية القدرة على تحليل النزاع قبل ممارسة التفاوض، ويتم تدريب أعضاء الأندية من قبل الخبراء على مهارة «تحليل النزاع»، مشيرة إلى أن الهدف من هذه الأندية هو إعداد الأطفال ليكونوا وسطاء.

وفيما يتصل بطبيعة النزاع، أكدت على أهمية «معرفة حقيقة ما الذي يجري» والفهم الجيد للأسباب والأشخاص والقضايا المطروحة، وأخذ الوقت الكافي لفهم النزاعات التي تؤثر على الناس قبل تأسيس مثل هذه الأندية. كما أوضحت أن إنشاء الأندية الرسمية يكون في المدارس الحكومية في حين أن الأندية غير الرسمية أنشئت للأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس الرسمية أو يحصلون على تعليم غير رسمي. وقد ذكرت أن طبيعة الاستقطاب في المجتمع النيجيري القت بظلالها على إنشاء الأندية من حيث وجود مدارس اسلامية ومسيحية ومناطق للمسلمين والمسيحيين. وعليه، يتم تنظيم زيارات دورية للأندية وتنظيم اجتماعات لبحث كيفية معالجة النزاعات، والعمل مع المدارس الاسلامية والمسيحية على تعميم أندية السلام. كما أشارت إلى وجود رقابة/متابعة في المدارس لقضايا النوع الاجتماعي من خلال الاستعانة بالطلبة للإبلاغ عن أي تجاوزات قد يلاحظونها في هذا الشأن. وفيما يتعلق بأصدقاء الوساطة، أشارت إلى أنها محادثات موجهة بين أطراف النزاع، وتمنح المتنازعين فرصة لطرح انشغالاته واهتماماتهم وبحث الخيارات الممكنة للحلول المرضية. كما شددت على أهمية الوساطة قبل وبعد النزاع وأن الوساطة تعمل على القضايا التي تفرقنا والقضايا التي تجمعنا على حد سواء.

عرض سعادة السيد/ ألكسندر برمايل، باحث بمشروع الوسطاء بمعهد الدراسات العليا بجنيف: ملاحظات للتفكير حول الشبكات الدولية للوساطة

استعرض السيد/ ألكسندر برمايل أهداف مشروع الشبكات الدولية للوساطة، حيث يهدف المشروع إلى إنشاء أول رسم خريطة لشبكات الوساطة والوسطاء الدولية وتوضيح صلاحياتها/ولاياتها المختلفة، والعضوية،

والهيكل التنظيمي واهدافها، وفهم أطر ودوافع إنشاء هذه الشبكات، وتقديم أفكار تسهم في تطوير عملها. وفي هذا الإطار، فمن ناحية طبيعة ونطاق الولايات، أشار إلى وجود تنوع كبير في الصلاحيات لشبكات الوساطة مع اختلاف تفسيراتها، ووجود اختلاف في الاولويات. وتعود هذه الاختلافات للفهم المختلف للوساطة والوسيط، واختلاف مسارات العمل، واختلاف الأهداف السياسية. ومن الناحية الهيكلية، أشار إلى وجود فروق واضحة في الهيكل التنظيمي بين مختلف شبكات الوساطة تتراوح بين الهيكل المعقد إلى هياكل أكثر تبسيطا، وقد يعود ذلك لأسباب تتعلق بالتمويل، ومستوى وطبيعة الدعم السياسي. وفيما يتصل بالعضوية، فإن جميع الشبكات إلى حد ما لديها معايير واجراءات للاختيار تختلف من شبكة لأخرى، كما أن جميع الشبكات تعتمد إما التركيز الموضوعاتي أو الاقليمي (أو الاثنين معا)، وأغلب هذه الشبكات تركز على النساء.

هذا، وقد بين السيد/ ألكسندر برمايل أنه من المحتمل أن يكون هناك منافسة بين شبكات الوساطة نتيجة لعدة عناصر منها التداخل والتناقض في ولايات مختلف الشبكات، وقد نجد ذلك بين الشبكات التي تعمل في بناء القدرات من خلال نقل تجارب الناجحة من الخارج إلى الداخل والتي قد ينظر إليها بعين الشك من قبل من يرون بتعزيز الجهود الوطنية/الاقليمية، وقد يؤدي في أحيان أخرى إلى اتهام المنظمات بالارتباط بأجندات خارجية. فضلا عن أن التمويل في حد ذاته يعد سببا للتنافس فقد تجد بعض الشبكات تتنافس على ذات المصادر التمويلية. كما أن هناك نزعة لإعطاء أولوية لإنشاء شبكات جديدة بدلا من توجيه التمويل للشبكات المنشئة.

وفيما يتصل بالفرص، أوضح السيد/ ألكسندر برمايل أن التكامل بين شبكات الوساطة يوفر عدد من الفرص تتمثل في الرسائل التعاونية والمناصرة والضغط، على سبيل المثال التعاون من أجل الضغط على وجود مبعوثات أو التركيز على دعم المرشحات من النساء. كما أن تبادل المعلومات والتجارب الناجحة من خلال تنظيم الاجتماعات تعد احدى الفرص الكبيرة لدعم وتعزيز تجارب الأعضاء. كما تحدث عن وجود فرص محددة تتصل بالشبكات النسوية للوساطة لتعزيز سلطة الحركة النسوية في مناطق معينة وعالميا من خلال التضامن والدعم المتبادل.

كما قدم السيد/ ألكسندر برمايل عددا من التوصيات لشبكة العربية لوساطات السلام شملت أهمية وضوح الأهداف لضمان أن شبكات الوساطة تمثل الوقاية من النزاع، وحل

النزاع، والسلام المستدام، وأهمية وضع معايير الاختيار والجراءات والانتماء والتي تساعد على التركيز على الأهداف وضمان التماسك، والعمل على قياس التقدم وتبادل التجارب، كما أن مرور ٢٠ عاما على قرار ١٣٢٥ تعد مناسبة لتعزيز المساواة في صنع السلام ونهج أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي في جهود صنع السلام. توصيات الجلسة الرابعة: ملاحظات للتفكير حول الشبكات الدولية للوساطة

- وضوح الأهداف لشبكات الوساطة ووضوح معايير اختيار اعضاءها وإجراءات اختيارهن.
- مأسسة الخبرات ومشاركة تجارب النساء.
- قياس التقدم المحرز فيما يتعلق وساطة النساء.
- وضع أجندة فيما يتعلق بعام ٢٠٢٠.
- وضع استراتيجية إقليمية للشبكة العربية لوسيطات السلام بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية.
- دعم على المستويات الوطنية لإنشاء شبكة لوسيطات السلام.
- ان يتم التعاون بين الشبكة العربية لوسيطات السلام ونظيراتها من الشبكات الإقليمية.
- الحاجة إلى برامج بناء قدرات للنساء في مجال التفاوض.
- الحاجة إلى تغيير بعض عناصر الخطاب والاستراتيجيات الخاصة بتعزيز إدماج المرأة في عملية السلام.

التقدم المحرز

قبل اختتام أعمال مؤتمر تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية، خصصت جلسة لتقييم التقدم المحرز فيما يتصل بتعزيز أدوار النساء في المجتمعات خلال مرحلة ما بعد الصراع في المنطقة العربية.

باشرت تيسير الجلسة السيدة/ الزهراء لنقي - خبيرة في النوع الاجتماعي وفض النزاع وبناء السلام. خلال الجلسة، استعرضت السيدة/ الزهراء لنقي الموضوعات الأساسية التي نوقشت في جلسات المؤتمر، وهي موضوع المرأة والأمن والسلام: مشاركة المرأة في بناء السلام والمفاوضات والوساطة، وموضوع المرأة وجهود بناء الدولة: الإصلاح المؤسسي وتقديم الخدمات، وموضوع الانتهاكات الجنسية للنساء المرتبطة بالنزاع المسلح والإفلات من العقاب، وموضوع المرأة والمساعدات اللغائية وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل.

كما ألفت الضوء على محصلة مناقشات المؤتمر وربطت بينها وبين المحاور الأربعة لأجندة المرأة والأمن والسلام، وهي المشاركة والوقاية والحماية وأخيراً محور الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار. كما استعرضت السيدة/ الزهراء لنقي توصيات الجلسات، وكذلك التقدم المحرز على مختلف الأبعاد التي تناولها المؤتمر والتحديات والفجوات. وقد قُسم الحاضرون إلى أربع مجموعات لتعديل صياغة التوصيات المنبثقة عن جلسات المؤتمر لإعداد التوصيات النهائية التي ستترفق بالبيان الختامي.

المجموعة الأولى تناولت محور التقدم المحرز والتحديات والفجوات والتوصيات فيما يتعلق بمحور المشاركة. المجموعة الثانية تناولت التقدم المحرز والتحديات والفجوات والتوصيات فيما يتعلق بمحور الوقاية. المجموعة الثالثة تناولت التقدم المحرز والتحديات والفجوات والتوصيات فيما يتعلق بمحور الحماية. المجموعة الرابعة تناولت التقدم المحرز والتحديات والفجوات والتوصيات فيما يتعلق بمحور الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار.

البيان الختامي والتوصيات النهائية

في إطار المؤتمر الذي يحمل عنوان تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية: الدروس المستفادة من جميع أنحاء العالم الذي عقدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتمع وزراء وممثلو الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية في القاهرة يومي ٢٠-٢١ نوفمبر لمناقشة كيفية دعم دور النساء في المنطقة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات.

- وإذ يدرك الحاضرون
- التحديات الكبرى التي تواجه المنطقة العربية وهي تنتقل من مرحلة النزاعات التي امتدت نحو عقد من الزمان إلى مرحلة ما بعد النزاعات، وكذلك التحديات الناتجة الذي يواجهها الفلسطينيون جراء استمرار احتلال.
- أن جميع بلدان المنطقة تأثرت بالنزاعات وآثارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأن هناك بلدانا لم تزل تشهد مواجهات وإن كانت تلك المواجهات آخذة في الانحسار على نحو متدرج، بينما هناك بلدان عانت قدرا من عدم الاستقرار، وأن الشعب الفلسطيني لم يزل يتعرض لأضرار يومية نتيجة ممارسات الاحتلال القمعية.
- معاناة النساء في المنطقة العربية خلال عشرية النزاعات، لاسيما النساء اللاتي تعرضن لانتهاكات صارخة لحقوقهن على يد جماعات الإرهاب والتطرف العنيف في مناطق النزاعات،
- معاناة النساء في دولة فلسطين والجولان جراء انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، والصعوبات التي

- يواجهها على مختلف الصعد، الآثار السلبية للنزاعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا سيما بالنسبة لأوضاع النساء والفتيات في مناطق النزاعات واللجوء.
- الدور المحوري الذي تقوم به النساء في بناء اقتصاد بلادهن، وضرورة تسليط الضوء عليه، وإذ يثمن الحاضرون، الخطوات التي اتخذتها الدول العربية لدعم حقوق المرأة وحمايتها خلال النزاعات، ويساندون اتخاذ المزيد من الخطوات، فإنهم يؤكدون، التزامهم بالشرعية الدولية والقرارات الأممية الخاصة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ووقف الاستيطان غير الشرعي، وعودة اللاجئين الفلسطينيين.
- حرصهم على تنفيذ مقررات العهود والاتفاقات والمقررات الإقليمية والأممية التي تهدف إلى حماية النساء، وتعزيز أدوارهن في جميع المجالات لاسيما في مجال بناء السلام،
- حرصهم على تنفيذ مقررات أجندة المرأة والأمن والسلام وإعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠،
- اهتمامهم الخاص بأجندة المرأة والأمن والسلام باعتبارها خطة عمل لضمان مشاركة المرأة في فترة ما بعد النزاعات، لاسيما وقد اقتربت الذكرى العشرون لقرار مجلس الأمن للمرأة والأمن والسلام رقم ١٣٢٥ الذي يمثل العمود الفقري لهذه الأجندة.

هذا، ويوصي وزراء وممثلو الدول العربية بالآتي:
توصيات نهائية

ضمن الاقتصاد غير الرسمي نتيجة النزاعات للانتقال إلى الاقتصاد الرسمي لاسيما من خلال تيسير الإجراءات الخاصة بذلك.

تبنى سياسات تمييزية إيجابية لضمان وصول النساء للمناصب العليا في جميع المؤسسات الرسمية ودوائر صنع القرار بما في ذلك الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية (بحد أدنى ٣٠٪)، مع العمل على أن تعتمد جميع المؤسسات الرسمية سياسات للموارد البشرية تضمن استدامة دمج منظور النوع الاجتماعي في التعيين والاستبقاء والترقية.

تعزيز وصول النساء إلى المناصب القيادية في مؤسسات الشرطة والأمن، وتمثيلهن في جميع القطاعات.

زيادة وصول النساء إلى المناصب القيادية في الهيئات الإقليمية والأمنية ورفع مستوى تمثيلها في جميع قطاعات تلك الهيئات وتذليل العقبات التي تحول دون ذلك.

إشراك النساء في صياغة البرامج والسياسات والإجراءات الخاصة بإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية وجمع السلاح وتفكيك الكتل المسلحة وإعادة تأهيل أعضاء المجموعات المسلحة، مع ضمان أن تستند تلك البرامج والسياسات والإجراءات على دمج منظور النوع الاجتماعي.

ثانياً: توصيات مجموعة العمل المختصة بموضوع الوقاية

حث الدول الأعضاء في جامعه الدول العربية على دعم لجنة الطوارئ وتفعيلها لاسيما على مستوى الوقاية. التركيز على أهمية التعليم والتوعية وبناء الثقافة المجتمعية المراعية للنوع الاجتماعي والسلم الأهلي وحث الدول على ضمان التمثيل العادل للنساء في القطاعات السياسية والأحزاب والنقابات والقضاء على ان لا يقل التمثيل عن ٣٠٪.

تفعيل قرار مجلس الامن ١٣٢٥ الخاص بالمرأة والأمن والسلام والعمل على دعم الدول في تبني خططها الوطنية لتفعيله ودمج النساء في العمل القيادي والميداني في القطاعات الأمنية والعسكرية ورفع نسبة تمثيلهن بصورة فعالة.

دعم وإقرار الاتفاقية العربية للقضاء على العنف ضد المرأة من قبل الدول الأعضاء ووضعها موضع التنفيذ

أولاً: توصيات مجموعة العمل المختصة بموضوع المشاركة

- دعوة مجلس الأمن لإصدار قرار جديد لاحق بالقرار رقم ١٣٢٥ والقرارات الأخرى التي استندت إليه، وذلك لمعالجة الفجوات القائمة في أجندة المرأة والأمن والسلام ومنها عدم تناول الأجندة لوضع المرأة في فلسطين وبقية الأراضي العربية التي تزرع تحت الاحتلال، فالتحديات والمخاطر والمشكلات المتعلقة بالأمن والسلام التي تواجهها المرأة في تلك المجتمعات ذات طبيعة فريدة وتختلف عن التحديات والمخاطر والمشكلات التي تواجهها المرأة في المجتمعات والبلدان العربية الأخرى بما في ذلك المجتمعات والبلدان التي تشهد انتقالاً من مرحلة النزاع إلى مرحلة ما بعد النزاع.
- بناء استراتيجية إقليمية للشبكة العربية لوسيطات السلام التي أنشأتها جامعة الدول العربية، وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء.
- تشجيع الدول الأعضاء على إنشاء شبكات وطنية لوسيطات السلام.
- إشراك النساء مشاركة فعالة على جميع المستويات في جميع مفاوضات السلام والوساطة والحوارات الوطنية والمحلية.
- إشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في برامج تدريب الوسيطات والنساء العاملات في مجال الوساطة من أجل السلام وعمليات صنع القرار وفي تصميم استراتيجيات إعادة الاعمار وتنفيذها وحوكمتها.
- وضع برامج محلية ووطنية وإقليمية لبناء قدرات النساء في مجال بناء السلام والوساطة والتفاوض وتسوية النزاعات وإدارة الحوارات المجتمعية.
- تعزيز المشاركة الفعالة للنساء في تسوية النزاعات المحلية والوطنية بالطرق الودية.
- تنفيذ استراتيجية المرأة العربية للأمن والسلام من خلال خطوات عملية على الأرض لتعزيز دور المرأة في نشر ثقافة السلام والأمن ومكافحة التطرف العنيف.
- تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء ومشاركتهن في الاقتصاد الرسمي الوطني، وتعزيز النساء العاملات

- وخاصة فيما يتعلق بالإفلات من العقاب.
 - تفعيل آليات التدخل المبكر واستباق اندلاع الصراعات وخاصة في الدول المرشحة لاحتمالات التطور نحو النزاعات المسلحة.
 - وضع استراتيجية إقليمية للوقاية من التطرف العنيف على أن تركز على دمج منظور النوع الاجتماعي فيها، وتشجيع بلدان المنطقة على تبنيها، وعلى صياغة استراتيجية وطنية للوقاية من التطرف العنيف تستند على دمج منظور النوع الاجتماعي.
 - بناء منصة إقليمية لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية فيما يتصل بالوقاية من التطرف العنيف والإرهاب، ودمج منظور النوع الاجتماعي في ذلك.
 - بذل الجهود التي تضمن تمكن النساء من الحفاظ على جميع المكتسبات التي حصلت عليها النساء في المنطقة العربية، واستعادة المكتسبات التي كانت النساء قد حازتها بعد وقبل مرحلة النزاعات وفقدنها بسبب النزاعات وعدم الاستقرار.
 - مراجعة مواقف الدول الأعضاء من الاتفاقات الدولية والتحفظات التي تمنع تنفيذ هذه الاتفاقيات وتحد فاعلية وتنفيذ تلك الاتفاقيات.
 - إصلاح البنية التشريعية ومراجعة القوانين والسياسات والإجراءات التي تؤدي إلى إقصاء النساء وتهميشهن في جميع المستويات.
- ثالثاً: توصيات مجموعة العمل المختصة بموضوع الحماية**
- العمل على توفير الحماية للنساء والفتيات التي يعشن تحت الاحتلال الإسرائيلي وفي مناطق النزاعات المسلحة خلال النزاعات وإعادة الإعمار وتفعيل القرارات الدولية.
 - إدانة جميع التصريحات التي تضيء الشرعية على الاستيطان وجرائم الحرب وغير ذلك من مخالفات وانتهاكات للقوانين والمواثيق الدولية.
 - وضع آليات وطنية لحماية النساء وبدون تمييز.
 - وضع آليات متسقة لضمان وصول النساء للمناصب القيادية في سلك الشرطة المدنية وضمان مشاركتهن في صياغة استراتيجيات الأمن وحماية المجتمع على المستوى الوطني والمحلي وتنفيذها وحوكمتها.
 - استحداث مرصد لتوفير البيانات والمعلومات ومتابعة

الانتهاكات خلال النزاعات المسلحة وما بعد النزاعات لتيسير عملية إنفاذ القانون والمساءلة والمحاسبة وإنهاء الإفلات من العقاب على المستوى الوطني والإقليمي والأممي.

- حث الدول على وضع برامج وسياسات تكفل حماية اللاجئين والنازحين.
- تفعيل دور لجنة الطوارئ لحماية المرأة في المنطقة العربية دعم الدول الأعضاء لها.
- دعوة مجلس الأمن أن يتضمن القرار المطلوب إصداره المذكور في صدر هذه التوصيات ما يكفل حماية النساء والفتيات اللاتي يقمن في المجتمعات التي ترزح تحت الاحتلال.
- المطالبة بفتح تحقيق أممي حول الاستيطان والتسريع بالإجراءات التمهيدية المتعلقة بملف الاستيطان الذي قدم للمحكمة الجنائية الدولية منذ العام ٢٠١٨.

رابعاً: توصيات مجموعة العمل المختصة بموضوع الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار

- دعوة الدول العربية إلى تبني سياسات وبرامج تضمن التشاور مع النساء في المجتمعات المحلية حول أولويات إعادة الإعمار لتحقيق نتائج أفضل.
- صياغة السياسات التي تضمن توثيق ملكية الأصول الخاصة بالنساء بأسمائهن.
- دمج منظور النوع الاجتماعي في جميع السياسات والإجراءات الخاصة بالإغاثة، وإحاطة العاملين في الإغاثة وأصحاب المصالح بالقيمة المضافة لذلك.
- دعم الدول المستضيفة للاجئين والدول التي بها نازحون دعماً معنوياً ومادياً لتمكينها من تحمل الضغط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناتج عن حركة اللجوء والنزوح.

المرأة عامل بناء سلام وعامل حماية لمجتمعها خلال مرحلة النزاعات، فقد بدأت تعود لممارسة دورها كـ «عامل تنمية» بالمعنى الواسع للمصطلح خلال مرحلة ما بعد النزاعات. هذا ما أكدته أهداف التنمية المستدامة لاسيما الهدف الخامس الذي ينص على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والهدف السادس العشر الذي ينص على تحقيق العدل والسلام وبناء مؤسسات قوية. وكما بينا سابقا، ينبغي أن يكون واضحا أن المقصود بمفهوم إعادة الإعمار المعنى العام الكلي للمفهوم، أي إعادة الإعمار الإنساني والمجتمعي ببعدها المعنوي والمادي. ولا يقتصر المعنى الذي أقصده على الدلالة المادية لمفهوم إعادة الإعمار. لقد بدأت المرأة في المنطقة العربية تناضل من أجل أن يكون لها صوت مسموع في صياغة وتنفيذ سياسيات إعادة الإعمار. إن هناك حاجة لإسناد مهام إشرافية واسعة النطاق للنساء في ملفات إعادة الإعمار.

لعل أبرز تحديات مرحلة ما بعد النزاع تحدي استكمال استعادة السلم، وإن هناك آفاقا واسعة أمام النساء للاستفادة من إنجازاتهن في بناء السلام واستعادة الأمن، لاسيما على مستوى الوساطة، في استعادة السلم الأهلي والوثام المدني، وتوطيد أركان السلام، والحيلولة دون حصول انتكاسة والانزلاق مجددا للعنف. وعلى النساء زيادة مبادراتهن في هذا المجال. لقد أخذت النساء تبني على الإنجازات التي حققنها في الوساطة وبناء السلام في بناء الجسور بين قوى المجتمع وإنهاء الاستقطاب المجتمعي والتمزق الذي حصل خلال المرحلة الماضية. وجدير بكل بلد عربي أن يستفيد من هذه الجهود وأن يحسن توظيف طاقات النساء الهائلة في هذا المجال. وعلى الجهات الرسمية في المنطقة منح النساء دورا أكبر في نظام الإنذار المبكر ومنع الحروب وإشراكهم في عمليات السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار والمراحل الانتقالية التي تشهدها المجتمعات في فترات ما بعد الصراعات.

إن هناك آفاقا واسعة أمام مشاركة النساء في الاستجابة لتحدي إعادة الإعمار، وهو تحدي طويل المدى، وكما كانت

مجالات استراتيجية وخطة العمل التنفيذية «حماية المرأة العربية: الأمن والسلام» (٢٠١٥)

مجالات الاستراتيجية: المشاركة – الوقاية – الحماية خلال ٣ مراحل:

أولاً: مرحلة الأمن والاستقرار:

الهدف الاستراتيجي: استحداث بيئة اجتماعية حساسة للنوع الاجتماعى تضمن مشاركة النساء الفاعلة في كافة نواحي الحياة وحماية حقوقهن بما يتوافق مع القرارات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة بتأمين الأمن والحماية للمرأة من كافة أشكال العنف.

الإجراءات:

على مستوى المشاركة:

١. تعزيز مشاركة النساء على كافة مستويات صنع القرار ورسم السياسات والبرامج الوطنية من خلال توفير البنى التحتية الملائمة لنمو المرأة وتطويرها وتمكينها في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
٢. إشراك المرأة في الآليات الدولية والإقليمية والوطنية لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات والاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز دورها وحمايتها من كافة أشكال العنف.
٣. وضع برامج تمكين المرأة على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتنفيذها.
٤. العمل على إدماج الموازنة المراعية للنوع الاجتماعى في الموازنات العامة، كذلك في تنفيذ السياسات العامة في مختلف الميادين.
٥. إشراك المنظمات النسائية في صياغة النظام التشريعي وبخاصة تعزيز حقوق المرأة ومساواتها بالرجل أمام القانون.
٦. زيادة تمثيل المرأة في الهيئات القضائية على كافة المستويات بما فيها المحاكم الدولية.

على مستوى الوقاية:

١. تطوير استراتيجيات وسياسات وخطط عمل وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وترسيخ ثقافة نبذ العنف ضدها وحماية حقوقها.
٢. المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالأمن والسلام.
٣. إعداد برامج لتعزيز الوعي بحقوق المرأة ودورها الفاعل في بناء المجتمع.

٤. العمل على نشر ثقافة السلام من خلال إقامة برامج تثقيفية للبنات والبنين.
 ٥. العمل على دمج مبادئ الحقوق الإنسانية وقيم المساواة والعدالة ومقاربة النوع الاجتماعى في السياسات والبرامج والمشاريع.
 ٦. إيجاد وتنفيذ نظام منهجي لبحوث وحماية المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعى من خلال تحديد الأولويات وآثار العنف وكلفته الاقتصادية.
 ٧. زيادة وعى أفراد الجيوش وسائر أركان القوات العسكرية والأمنية حول حقوق الإنسان والآليات والاتفاقيات الدولية الضامنة لها.
 ٨. صياغة برامج لترسيخ مفاهيم المواطنة، وحماية الوطن، ومفاهيم العدالة والسلام.
- على مستوى الحماية:

١. تعزيز القدرة المؤسسية لمنظمات المجتمع لحماية المرأة من العنف وتوفير خدمات صحية واجتماعية وقانونية شاملة تغطي كافة احتياجات النساء المعنفات.
٢. توفير كوادر بشرية مؤهلة للتعامل مع حالات النساء المعنفات على كافة المستويات الصحية والاجتماعية والتربوية والاجتماعية والقانونية.
٣. تحسين طرق وصول النساء المعرضات للعنف إلى المعلومات حول الخدمات وطرق الوقاية والحماية من العنف، كذلك حول طرق المراجعة في حال حدوث حالات عنف ضد المرأة أو الفتاة.
٤. مراجعة القوانين والتشريعات التي تنطو على تمييز ضد المرأة وتحديثها ومواءمتها مع النهج القائم على حقوق الإنسان، وحماية المرأة من كافة أشكال العنف.
٥. وضع قوانين تحمي المرأة في أوقات الطوارئ والنزاعات المسلحة من كافة أشكال العنف وضمان معاقبة مرتكبيها.
٦. تعزيز التنسيق والشراكة بين القطاعات الرسمية والأهلية المعنية بحماية المرأة بهدف تحقيق تخطيط متكامل يعتمد النهج التشاركي.

ثانياً: مرحلة حدوث حالات طوارئ أو اندلاع حروب أو نزاعات مسلحة:

الهدف الاستراتيجي: ضمان توفير الرعاية والحماية للنساء والفتيات في المناطق التي تسوده النزاعات والصراعات المسلحة من الممارسات والآثار المترتبة والناتج عنها خصوصاً الاغتصاب والانتهاكات الجنسية، وكافة أشكال العنف الأخرى.

الإجراءات:

على مستوى المشاركة:

١. إشراك المرأة في كافة مستويات ومراحل صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بمفاوضات وحل النزاعات وبناء السلام وحفظه.

٢. تشكيل تحالفات نسائية عربية لمتابعة الانتهاكات ضد المرأة ورصدها في الدول التي تعاني صراعات وحروباً.

٣. تثقيف النساء وتدريبهن على مهارات القيادة والريادة والتأييد والمناصرة وحل النزاعات.

٤. إشراك المرأة في الآليات العربية والدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بالنزاعات المسلحة وتلك المتصلة بحماية المدنيين وبخاصة النساء والأطفال خلال الحرب أو النزاع المسلح أو أية حالة طوارئ.

٥. إشراك النساء في تصميم النشاطات والفعاليات الإنسانية الخاصة بالنساء في ظروف الحرب والنزاعات المسلحة وإدارتها.

على مستوى الوقاية:

١. رفع مستوى الوعي بالقوانين الإنسانية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين للعاملين في المجال الإنساني والقائمين على حفظ السلام.

٢. إطلاق حملات التوعية الصحية والقانونية للنساء في ظروف الحرب والنزاعات وفي مخيمات اللجوء.

٣. توفير المعلومات للنساء في ظل النزاعات المسلحة حول الخدمات المقدمة وطرق الوصول إليها.

٤. زيادة الوعي بطبيعة العنف الجنسي والنفسي خلال النزاعات المسلحة وأبعاده الصحية والنفسية والاقتصادية وتأثيره على المرأة من خلال نشر ثقافة الحماية.

٥. زيادة وعي المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين حول حقوق الإنسان بشكل عام وحول اللاجئات والنازحات من النساء واحتياجاتهن الخاصة وهواجسهن.

٦. تدريب العاملين في مجال الشؤون القانونية والطبية

والاجتماعية والشرطة ورجال الجيش وموظفي شؤون الهجرة من خلال برامج حقوق المرأة بشكل خاص وحقوق الإنسان بشكل عام بما يحمي المرأة من انتهاك حقوقها ويضمن إنصافها.

٧. إعداد تقارير رصد دورية حول لواقع النساء في مناطق النزاعات والحروب وربطها ببرامج التدخل والإغاثة على المستويات العربية والدولية.

على مستوى الحماية:

١. تقديم الحماية والمساعدة الصحية والقانونية والنفسية للنساء المشرذات والمعتقلات واللاجئات ولمن هن بحاجة إلى حماية.

٢. سن التشريعات وتنفيذها وتعزيز النظم القانونية والقضائية وتوفير ما يلزم من موارد لمقاضاة مرتكبي العنف الجنسي والعنف ضد المرأة عموماً.

٣. توفير خدمات الغذاء والمأوى والتعليم والخدمات الاجتماعية والصحية للنساء في ظل النزاعات واللاجئات.

٤. كفالة آليات محددة لحماية المجموعات الأكثر تعرضاً للعنف مثل الأطفال غير المصاحبين لأسرهم أو الذين فقدوا اتصالهم بذويهم والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة.

٥. وضع الآليات والأطر التي تعنى بمنع ومعاقبة عمليات الاتجار بالنساء والاعتداء عليهن أو إجبارهن على ممارسة البغاء أو الدعارة أو أية أعمال ضارة ومهينة للكرامة أو استغلالهن كموضوع أو كرمز جنسي في أوقات الحرب والنزاعات المسلحة.

٦. تطوير أدلة إجرائية لكافة العاملين ومقدمي الخدمات يضمن خصوصية تدخل كل قطاع في مجال الدعم والحماية والأمن في حالات النزاعات المسلحة.

٧. وضع الأطر القانونية التي تضمن عملية إعادة لم الشمل لأفراد الأسرة الذين تفرقوا نتيجة النزاعات والحروب من خلال توفير الحماية للنساء والأطفال المشردين والبحث عن الأشخاص المفقودين.

٨. اتخاذ كافة الخطوات والإجراءات الضرورية لضمان إجراء تحقيقات سريعة وفعالة من جانب هيئات مستقلة للنظر في الشكاوى التي تقدمها النساء حول العنف بكافة أشكاله وضمان إجراءات الحماية للضحايا والشهود من عمليات التخويف والانتقام.

٩. تعيين ممثل خاص للأمين العام لجامعة الدول العربية تكون مهمته متابعة الإجراءات التي تكفل الحماية للمرأة والأطفال من كافة أشكال العنف لا سيما في المناطق العربية التي تشهد حروباً أو نزاعات مسلحة.

ثالثاً: مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة:

٣. زيادة وعي القوات الأمنية حول حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص.

على مستوى الحماية:
١. التصدي للعنف ضد المرأة بكافة أشكاله في أطر التخطيط والتمويل للمساعدات الإنسانية، وبناء السلام، والتنمية، والحوار السياسي، على أن يتم ربط هذا بتمويل الإغاثة والتنمية لضمان استمرارية منع العنف الجنسي والتصدي له.

٢. تعزيز آليات التعاون الإقليمي بين الحكومات والمانيين والمنظمات الدولية والمجتمع المدني للتصدي للعنف الجنسي والعنف ضد المرأة، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمناطق شديدة التوتر.

٣. تنفيذ برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء اللاجئات والمعنفات وتزويدهن بالمهارات والقدرات الحياتية.

٤. توفير سبل الإنصاف الكامل للناجيات من العنف الجنسي والتعذيب وتوفير المساعدة القانونية لهن.

٥. تنفيذ القوانين الدولية الخاصة بحماية النساء في أوقات النزاعات والحروب ومعاينة مرتكبي الاعتداءات على النساء بكافة أشكالها وتقديمهم للمحاكمة.

٦. إعداد وتطوير سياسات وبرامج وطنية مراعية للنوع الاجتماعي وحساسية لاحتياجات النساء وحقوقهن ولتعزيز دورهن في بناء المجتمع.

٧. إعداد برامج تمكين المرأة على كافة الصعد: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتنفيذها.

الهدف الاستراتيجي: ضمان مشاركة النساء الفاعلة في كافة جهود إحلال النزاعات وإعادة الأعمار، وصياغة البرامج والسياسات والتشريعات التي تضمن بناء مجتمع مراعي للنوع الاجتماعي.
الإجراءات:
على مستوى المشاركة:

١. إشراك المرأة في كافة آليات تطبيق اتفاقيات السلام وتنفيذه أو دعم مبادرات السلام الإقليمية وعمليات حل النزاعات على المستوى العربي.

٢. إشراك المرأة في جهود حفظ السلام وبناء السلام على المستوى العربي والإقليمي والدولي.

٣. تأكيد المشاركة التامة والفعالة للشباب والنساء وغيرهم من السكان الأكثر تعرضاً للأذى، بمن في ذلك اللاجئون والنازحون داخلياً، عند وضع خطط عمل وطنية شاملة للتصدي للعنف الجنسي والعنف ضد المرأة.

٤. إشراك المرأة في كافة مراحل إعادة الأعمار والتخطيط له على المستويات الوطنية.
على مستوى الوقاية:

١. تطوير البحوث عن الآثار المادية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على النزاعات المسلحة بالنسبة للمرأة ونشرها.

٢. رفع مستوى الوعي لدى النساء اللاجئات بحقوقهن القانونية بشكل عام وحقهن بعدم الإعادة القسرية أو حرمانهن من العودة لبلدهن أو مكان إقامتهن.

Women s meaningful participation in peace processes	i
https://www.unwomen.org/en/what-we-do/peace-and-security/facts-and-figures	
ibid	ii
ibid	iii
ibid	iv
Prevention of Violent Extremism PVE	v
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (٢٠١٩ اليمن). ص ١.	vi
(التقرير الوطني الليبي، بيجين + ٢٥، ص ١٩، ٢٠١٩).	vii
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٩ سوريا). ص ٢٠، ٢٢.	viii
OCHA (٢٠١٨).	ix
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٩ سوريا). ص ٥٤.	x
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (٢٠١٩ اليمن)	xi
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٩ سوريا). ص ٢٨.	xii
WHO (٢٠١٩)	xiii
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٩ سوريا). ص ٣١.	xiv
المرجع السابق. ص ٢٧.	xv
OCHA (٢٠١٩)، p. ١٠، ٣٣. (Iraq).	xvi
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٩ سوريا). ص ٢٧.	xvii
المرجع السابق. ص ٢٩.	xviii



*Empowered lives
Resilient nations*



Social Affairs Sector
Women, Family and Childhood Department